الجامعة الإسلامية – غزة
كـــــليـــــة الآداب
قســـم اللغـــة العربيـــة



الخلاف النحوي في كتاب

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك

لابن أم قاسم المرادي ٧٤٩هـ

(دراسة وصفية تحليلية)

The Grammatical dispute in:

"Tawdeeh Al-Maqased Wal- Masalik for

Ibn Um Qassem Al-Muradey"

إعداد الطالب:

عائد عبد الحليم النحال

تحت إشراف فضيلة الدكتور:

يوسف جمعة عاشور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في النحو العربي من قسم اللغة العربية بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية – غزة. فلسطين.

١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza



مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا   هاتف داخلي 1150

الرقم ج س غ/35/ Ref

التاريخ 2014/10/22 Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **عائد عبدالحليم كامل النحال** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم اللغة العربية**، وموضوعها:

الخلاف النحوي في كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي 749 هـ – دراسة وصفية تحليلية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 28 ذو الحجة 1435هـ، الموافق 2014/10/22م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. يوسف جمعة عاشور	**مشرفاً ورئيساً**	....
د. أحمد إبراهيم الجدبة	**مناقشاً داخليــاً**	....
د. كمال سعيد شهوان	**مناقشاً خارجيًا**	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/قسم اللغة العربية.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

لما كانت ألفية ابن مالك من المصادر الهامة في الدرس النحوي ؛ انبرى لها علماء أجلاء ؛ كابن عقيل و المرادي والأشموني ... فتناولوها بالشرح والتعليق، فكانت مجالاً واسعاً لإظهار الفكر النحوي والاختلاف فيه ...ومن هنا كانت الدراسة.

لقد ركز البحث على إظهار الخلاف النحوي بين العلماء، من خلال أحد أهم شروح الألفية، وهو شرح المرادي الموسوم بـ(توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك).

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في أربعة فصول، تسبقها مقدمة وتمهيد، وتتلوها خاتمة ومراجع . وفصول هذه الرسالة على النحو الآتي:

الفصل الأول: الخلاف النحوي.

الفصل الثاني: أسباب الخلاف في شرح المرادي.

الفصل الثالث: الخلاف بين البصريين والكوفيين.

الفصل الرابع: الخلاف بين العلماء.

وكان من ثمار هذا البحث إثبات أن كتاب التوضيح من الشروح الوافية للألفية، وهو من الكتب المهمة في ميدان النحو العربي، حيث حوى الكثير من مسائل الخلاف النحوي، وأظهر وجهة المرادي النحوية وكيفية عرضه لها تعليلاً وتأصيلاً .

Abstract

The Grammatical dispute in:

"Tawdeeh Al-Maqased Wal- Masalik"

Analytic Descriptive Study

By: Aid A. H. El Nahal
Faculty of Arts- Arabic Department
Islamic University of Gaza – Palestine

Too many genius Grammarians have specialized one or more of their works in explaining and discussing "Alfeat Ibn Malik" as it is one of the most important grammatical masterpieces in presenting the grammatical vision and it's controversies… And this why my study is!

The study focuses on showing the grammatical dispute between the scientists in Al-Muradey's "Tawdeeh Al-Maqased Wal-Masalik".

This study is made of a preface, an introduction, four chapters, and a conclusion… The chapters are as follows:

1. The grammatical dispute.
2. The reasons of the dispute in "Al-Tawdeeh".
3. The dispute between Al-Basreen and Al-Qufeen.
4. The dispute between the grammarians.

This study has proved that "Al-Tawdeeh" is one of the most valuable explains on "Al-Alfeah". Moreover, it is a very important book in grammar since it includes many controversial issues. It, also, clarifies Al-Muradey's grammatical vision and methodology.

الإهداء

إلى من بذر فيَّ حب العربية...

معلمي ...وشيخي

... والدي... حفظه الله

إلى الغالية...

زهرة الفؤاد ... وعبق الروح

أمي... حفظها الله

إلى روح أختي...

أم عبد الله... غادة

... رحمها الله

إلى رفيقة الدرب...

زوجتي... حفظها الله

وإلى الأغلى منا جميعاً...

إلى كل من ضحى من أجل فلسطين

الشهداء... الأسرى ...الجرحى...

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور يوسف جمعة عاشور الذي تفضل عليّ بإشرافه المميز على رسالتي هذه، والذي كان له بالغ الأثر في إخراجها بهذه الحلة، و الذي لم يأل جهداً في توجيهي وإرشادي ، ولم يبخل علي بالنصح والمشورة فالله أسأل أن يجعل ذلك في ميزان حسناته...

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذيّ الكريمين الدكتور أحمد إبراهيم الجدبة، والدكتور كامل سعيد شهوان على تفضلهما عليّ بمناقشة هذه الرسالة.

والشكر موصول لأساتذتي الكرام، شموس العلم والمعرفة الذين رفعوا لواء العلم، واقتفوا هدي خير الأنام محمد -عليه أفضل الصلاة والسلام- الأساتذة الكرام في قسم اللغة العربية؛ مرحلة الماجستير ، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي- حفظه الله-.

ولا أستثني من الشكر عمادة الدراسات العليا، ممثلة بعميدها الدكتور فؤاد العاجز -حفظه الله-.

وأزيد شكراً جامعتي الإسلامية، الصرح العلمي العظيم، على ما وفرت لي ولأمثالي طلبة العلم المعرفة وكل ما يقتضي لإتمام هذه الدراسة، سائلاً المولى -عز وجل- أن يديمها صرحاً شامخاً، ومنارةً للبحث العلمي.

والشكر أيضاً لمديريّ الكريمين في وزارة التربية والتعليم العالي اللذيّن تحملا عني أعباء العمل في سبيل حضوري للجامعة وقت الدراسة: الأستاذ بسام ياسين سليم، والأستاذ معين فايز البزم.

فشكري جزيل لمن ذكرت،،، وموصول لمن نسيت،،،

ودعائي للجميع برضا الله.

الباحث

الفهرست

المقدمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات، وبتوفيقه تتحقق الغايات، الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

والصلاة والسلام على هادي البرية، معلم البشرية سيدنا محمد (ﷺ) وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد :

فقد خص الله- سبحانه وتعالى- اللغة العربية، واجتباها وكرمها وشرفها، بأن جعلها لغة القران الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكان لزاماً أن يكون لهذه اللغة من العلماء المخلصين الذين سخرهم الله لخدمتها، فرفعهم بها، ورفعها بهم كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء وابن مالك وأبي حيان وابن هشام والمرادي...الخ.

وكما لا يخفى على أحد أن اللغة العربية ترتبط بحبل متين بالقران الكريم ،قال تعالى ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّما يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ {النحل: ١٠٢}

أحببت أن أكمل طريقاً بدأته بدراستي للمرحلة الجامعية الأولى في قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية وبعدما أنهيت المساقات التحضيرية عزمت على أن يكون علم النحو ميدان دراستي في البحث التكميلي لنيل درجة الماجستير راجياً المولى -عزَّ وجلَّ - التوفيق والسداد.

فقد بحثت في هذا الميدان بمساعدة مشرفي الدكتور : يوسف عاشور- حفظه الله- الذي كان لي خير دليلٍ ومعينٍ سائلاً الله -عز وجل -أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

عنوان الدراسة :

ولما كانت ألفية ابن مالك من بواكير ما تعلمته في المرحلة الجامعية الأولى، ولما لها من أهمية في الدرس النحوي آثرت أن أتعمق في دراستها، وأن أجعلها ميدان الدراسة وموضوع البحث تحت عنوان :

"الخلاف النحوي في كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك "

لابن أم قاسم المرادي٧٤٩هـ

سبب اختيار الموضوع:

- وجود رغبة في نفسي للبحث في موضوع الخلاف النحوي .
- إنّ لدراسة الخلاف النحوي دوراً كبيراً في إرساء قواعد النحو عند الدارسين، الذي بدوره يعين على الفهم الصحيح لأكثر المسائل النحوية صعوبة .
- توافرت في شرح المرادي الأسباب التي تجعله ميداناً للبحث ، منها :
- كثرة تعرضه للخلاف النحوي فيه .
- لم يسبق إلى البحث في مسائل الخلاف النحوي في هذا الكتاب أحد ، فيما أعلم.
- لأنه من الشروح الجيدة للألفية فهو شرح كامل، إضافة إلى أنه أكثر فيه من الشواهد فهو كتاب زاخر بالمادة العلمية .

أهمية الموضوع:

يعد كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك من أفضل شروح الألفية، وصاحبه ابن أم قاسم المرادي ت ٧٤٩هـ من كبار تلاميذ أبي حيَّان. فهو شرح كاملٌ تكثر فيه الشواهد ، ويبرز في فصوله الخلاف النحوي. وقد اعتمد بعض شراح الألفية اللاحقين عليه كابن هشام و الأشموني و المكودي وحسن العطار والخضري...

فمن الجدير دراسة الخلاف النحوي في هذا الكتاب القيم دراسة فاحصة .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- بيان أصول الخلاف النحوي التي اعتمد عليها في كتابه" توضيح المقاصد والمسالك".
- دراسة أسباب الخلاف النحوي وجمعه من خلال كتابه "توضيح المقاصد والمسالك".
- تصنيف هذه الآراء تصنيفًا موضوعيًا.
- توضيح مدى موافقته للبصريين أو للكوفيين أو للجمهور، أو مخالفته لهم.
- دراسة مسائل الخلاف بين العلماء مما لم يدخل تحت تصنيف الخلاف البصري الكوفي
- توضيح وجهته النحوية.

منهج الدراسة:

المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي .

خطة الدراسة :

سيراً على خطى منهج البحث العلمي بدأت البحث بمقدمة وتمهيد وأربعة فصول على النحو الآتي :

١-التمهيد:

أولاً: أوردت فيه ترجمة لابن أم قاسم المرادي من حيث مولده وجوانب الحياة المختلفة في زمانه، وصلته بأهل زمانه من حكام وعلماء ، و مشايخه الذين أخذ عنهم ، والعلوم التي اشتهر بها، وتلاميذه وكتبه وتاريخ وفاته.

ثانياً: أوردت نبذة عن كتابه" توضيح المقاصد والمسالك " والمنهج الذي سلكه فيه.

- **الفصل الأول:** الخلاف النحوي:

– الخلاف النحوي(ماهيته، نشأته، أهم ما صنف فيه)

– الترجيح النحوي عند المرادي.

- **الفصل الثاني:** أسباب الخلاف في شرح المرادي، ويتضمن أربعة مباحث :

– الأول: اللهجات العربية الواردة عند المرادي وتعامله معها .

– الثاني : الضرورة الشعرية عند المرادي وتعامله معها.

– الثالث : التأويل عند المرادي .

– الرابع: اختلاف الروايات في الشاهد النحوي .

- **الفصل الثالث:** الخلاف بين البصريين والكوفيين في مبحثين :

– الأول: المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين التي أبدى المرادي فيها رأيه .

– الثاني : المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين والتي لم يبد المرادي فيها رأياً .

الفصل الرابع : مسائل الخلاف بين العلماء في كتاب توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك في ثلاثة مباحث :

– الأول: المرادي وابن مالك.

–الثاني : المسائل التي خالف فيها المرادي النحاة.

– الثالث: المسائل التي اختلف فيها العلماء مع الجمهور.

تمهيد

وفيه:

١- المـرادي ٧٤٩هـ (اسـمه ونسـبه، مولـده، علمـه، خلقـه، شـيوخه، تلاميـذه، مؤلفاته، وفاته).

٢- كتابه (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك).

أولاً: المرادي ٧٤٩هـ:

اسمه ونسبه:

هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادي، المصري المولد، الآسفي المغربيّ. المحتد الفقيه المالكي، النحوي اللغوي[١].

وأما عن قبيلته فقيل: " المرادي نسبة إلى مُراد، واسمه يُحَابِر بن مالك ، سُمِّي به؛ لأنه أول من تمرَّد باليمن، قَبِيلٌ ينسب إليه جماعة من الصحابة فمن بعدهم" [٢].

مولده:

لم يذكر المؤرخون تاريخاً محدداً لمولده، ولو بشكل تقريبي. إلا أنَّ الإجماع بين أصحاب التراجم والطبقات أنه مصري المولد.

وسمي بابن أم قاسم نسبةً إلى جدته من أبيه، واسمها زهراء ، وكانت هذه المرأة على جانب كبير من الخلق والورع، واعتقد الناس فيها فسّموها بالشيخة. فلما ولد الحسن المرادي وكبر؛ كان أكثر الناس صحبة لجدته ، فلقبوه بها، وقرنوا اسمَه باسمها، فصار اسمها عنواناً عليه وشهرته تابعة لها، يعرف ويتميز به عن غيره.

إلا أنّ بعض الرواة قالوا: إنها ليست جدته، إنما هي امرأة من بيت العز والسلطان والملك، أحبت الحسن لخلقه ، وتقواه ، وحسن معاملته منذ صغره، وتبنته وادعت أنه ابنها، واشتهر بذلك؛ فاقترن اسمه باسمها[٣].

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي ٥١٧/١، والدرر الكامنة للعسقلاني ١١٦/٢، وطبقات المفسرين للداودي١٤٢/١، وشذرات الذهب للحنبلي ٢٧٤/٨، والأعلام للزركلي٢١١/٢.

(٢) عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، للهمذاني١١٣.

(٣) حسن المحاضرة، للسيوطي ٤٣٦/١.

وقد عقب محمد عبد النبي عبيد في مقدمة تحقيقه لشرح التسهيل للمرادي على حياته الاجتماعية، مبيناً أنّ كتب التراجم قد أغفلت هذا الجانب، وما إذا كان متزوجا أو لا، وإنْ كان لـه ثمـة أولاد أو لا، فالحديث عن حياة هذا العالم حديث قصير جداً لا يزيد عن بضعة أسطر في جميع الكتب التي تعرض لها (١). وهو ما لمسه الباحث عند الترجمة.

علمه:

هو اللغوي التصريفي البارع، كان في النحو نابغة من نوابغه، أغرم به منذ صغره، وشغف بالتدوين والتصنيف. وكان مع ذلك فقيهاً في المذهب المالكي. درس الفقه واتقنه، ونبغ فيه حتى طرق بابه الناس للفتيا يعتدون برأيه، وكذلك في علم الأصول، فكان أصولياً ماهراً متيناً فيه مجيداً، ونبغ أيضاً ابن أم قاسم في القراءات، وتفنن فيها وتبحر وأجاد، وكان له مجلس يفد إليه الكثير لتعلم القراءات والاقتداء به (٢).

خلقه:

كان ابن أم قاسم على خلقٍ كبيرٍ، صالحاً متديناً تقياً ورعاً يخاف الله ويخشاه كثير المروءة والتواضع، وكان متعبداً حسن الشمائل، كثير المحاسن. " وله كرامات كثيرة ؛ منها أنه رأى النبي – صلى الله عليه وسلم– في منامه، فقال له: يا حسن اجلس. نفِّع الناس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق بجوار المصحف" (٣).

شيوخ ابن أم قاسم:

نبغ الشيخ المرادي المعروف بابن أم قاسم، وذاع صيته واشتهر بفضل شيوخه الذين تلقى عنهم، وتعلم على أيديهم، وجلس في حلقات دروسهم، وفيما يلي ذكر مختصر لبعض شيوخه حسب الترتيب الزمني في وفياتهم:

١- **أبو زكريا الغماري(٧٢٤هـ)** (٤):

هو يحيى بن أبي بكر عبد الله الغماري التونسي أبو زكريا الصوفي، ولد سنة ثلاث وأربعين وستمائة من الهجرة، قال السيوطي: " قرأ العربية بتونس على أبي الحسن بن عصفور، وبدمشق على ابن مالك صاحب الألفية، وبالقاهرة على الشيخ البهاء بن النحاس،

---

(١) مقدمة شرح التسهيل، للمرادي ٨.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٥١٧، وحسن المحاضرة ١/٥٣٦، والدرر الكامنة ٢/١١٦.

(٣) بغية الوعاة ٥١٧/١، والدرر الكامنة ١١٦/٢، وطبقات المفسرين١٤٢/١، وشذرات الذهب ٢٧٤/٨.

(٤) الدرر الكامنة٢٠٠/٦، وبغية الوعاة٣٣١/٢.

ومع ذلك كانت بضاعته في النحو مزجاة"[1] .ولم يعثر له على مؤلف. مات في الثالث عشر من ذي الحجة سنة أربع وعشرين وسبعمائة.

٢- أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ) [2]:

هو محمد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيان، الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي النفزي، نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر، غرناطي المولد والمنشأ ومصري الدار. ولد بمطخشارش – مدينة في حضرة غرناطة – في أواخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة. من أشهر مصنفاته:

١- إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب.

٣- البحر المحيط في التفسير.

٤- التذييل والتكميل في شرح التسهيل مطول.

مات في الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة، ودفن في مقبرة الصوفية.

٣- الشرف المغيلي(٧٤٦هـ) [3]:

هو عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلي، الشيخ شرف الدين. عالم من علماء المالكية، درس مذهب الإمام مالك ونبغ فيه، والتف الجميع حوله ينتفعون به ويتلقون عنه وولي مناصب دينية هامة، وكان حكماً عدلاً يعطي الحقوق لذويها، حتى أحبه الناس وأكبروه وأجلوه لنزاهته وحصافته. ولم يعثر له على مؤلف. مات –رحمه الله– سنة ست وأربعين وسبعمائة من الهجرة.

٤- المجد إسماعيل التستري(٧٤٨هـ) [4]:

هو إسماعيل بن محمد بن عبد الله التستري، مجد الدين النحوي المقرئ الأستاذ. والتستري، نسبة إلى قريته تستر .قال ابن الجزري في طبقات القراء: "إمام صُفَّة صلاح الدين بالصلاحية ثم خانقاه سرياقوس، شيخ القراء العلامة الأوحد الأستاذ المقرئ النحوي الأصولي الشافعي، برع في القراءات والأصول والعربية، وكان شيخ القراءات بالمدرسة الفاضلية، مشهوراً

---

(١) بغية الوعاة٢/٣٣١.

(٢) معرفة القراء الكبار لشمس الدين الذهبي١/٣٨٧، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ٤/٧١، و أعيان العصر وأعوان النصر لصلاح الدين الصفدي٥/٣٢٦، والوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي٥/١٧٥، والكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة للسان الدين بن الخطيب ١/٨١، وذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد لتقي الدين الفاسي١/٢٨٣، والدرر الكامنة٦/٥٨، وبغية الوعاة١/٢٨٠.

(٣) طبقات المفسرين١/٥٨، والديباج المذهب لابن فرحون٢/٧٤.

(٤) بغية الوعاة١/٤٥٥.

بحسن القراءة وجودة الأداء، انتفع به جماعة"[١]. ولم يعثر له على مؤلف توفي سنة ثمان وأربعين وسبعمائة من الهجرة.

٥- **شمس الدين بن اللبان**(٧٤٩هـ) [٢]:

محمد بن أحمد بن عبد المؤمن، الشيخ شمس الدين بن اللبان الدمشقي ثم المصري الشافعي الإمام العلامة المعروف بابن اللبان. قال صاحب شذرات الذهب: "ولد سنة خمس وثمانين وستمائة من الهجرة"[٣].

من أشهر مصنفاته:

١- ترتيب الأم للإمام الشافعي ولم يبيضه.

٢- مختصر في علوم الحديث.

٣- كتاب في التصوف.

٤- كتاب متشابه القرآن والحديث تكلم فيه على طريقة الصوفية، وهو مختصر حسن تكلم فيه عن بعض الآيات والأحاديث المتشابهات.

٥- اختصر الروضة ولم يشتهر لغلاقة لفظه.

٦- جمع كتاباً في النحو.

توفي ابن اللبان بالطاعون في شوال سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة .

٦- **سراج الدين الدمنهوري**(٧٥٢هـ) [٤]:

هو عمر بن محمد بن عليّ بن فتوح سراج الدين أبو حفص الغزي الدمنهوري المصري الشافعي. قال ابن الجزري: "ولد بعد الثمانين وستمائة من الهجرة"[٥]. أخذ العربية عن الشيخ شرف الدين محمد بن عليّ الحسني الشاذلي، وعن التقي ابن الصائغ. ولم يُعثر له على مؤلف. مات بمكة شهر ربيع الأول سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة من الهجرة.

---

(١) غاية النهاية لابن الجزري ١/١٦٨.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٩/٩٤، وغاية النهاية٢/٢٥٦، وطبقات المفسرين ٢/٨٠.

(٣) شذرات الذهب٨/٢٧٩.

(٤) ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد٢/٢٥٤، وبغية الوعاة ٢/٢٢٣.

(٥) غاية النهاية ١/٥٩٧.

تلاميذه:

ومن أشهر التلاميذ الذين تأثروا بابن أم قاسم وأخذوا عنه حسب الترتيب الزمني في وفياتهم:

١- **ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)** [١]:

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، الشيخ جمال الدين الحنبلي النحوي المصري، الفاضل العلامة المشهور أبو محمد. ولد في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة من الهجرة (٧٠٨هـ) ، وهو من كبار علماء اللغة العربية، اشتهر بالتحقيق وسعة الاطلاع والاقتدار على التصرف في الكلام؛ فذاع صيته في العالم الإسلامي، وطارت مصنفاته في غالب الديار.

قال ابن خلدون في ابن هشام:

"مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه"[٢]. من مصنفاته:

١- شذور الذهب في النحو. طبع شرحه مراراً، وله شروح أكثرها مطبوع.

٢- قطر الندى وبَلِّ الصدى من أهم كتب النحو، عليه شرح المؤلف. طبع بمصر وتونس مراراً، واهتم الإفرنج به فنقله كوجيار إلى الفرنسية، وطبع في ليدن سنة ١٨٨٧م وعليه شروح كثيرة.

٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب في النحو. منه نسخ في أكثر مكاتب أوروبا، ودار الكتب المصرية، وطبع في طهران سنة ١٢٧٤ وفي مصر مراراً.

٤- موقد الأذهان وموقظ الوسنان في أغوص مسائل النحو، منه نسخ خطية في برلين وباريس ودار الكتب المصرية.

مات ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة(٧٦١هـ).

٢- **جلال التباني(٧٩٣هـ)** [٣]:

جلال بن أحمد بن يوسف التيزيني – المعروف بالتباني – لنزوله التبانة ظاهر القاهرة. قدم القاهرة قبل الخمسين، وسمع البخاري من الشيخ علاء الدين التركماني، وأخذ عنه

---

(١) بغية الوعاة ٦٨/٢، وحسن المحاضرة ٥٣٦/١، والدرر الكامنة ٩٣/٣، والأعلام ١٤٧/٤.

(٢) شذرات الذهب٣٣٠/٨.

(٣) بغية الوعاة ٤٨٨/١، وحسن المحاضرة ٤٧٢/١، والدرر الكامنة ٩٧/٢، والمنهل الصافي٣/٥، والبدر الطالع ١٨٦/١، والأعلام ١٣٢/٢.

وعن القوام الإتقاني، وأخذ العربية عن ابن أم قاسم والقوام الإتقاني والشيخ جلال الدين ابن هشام وابن عقيل، وكان فقيهاً أصولياً نحوياً بارعاً وأفتى ودرس سنين.

وصنف تصانيف منها:

١- المنظومة في الفقه.

٢- شرح المنظومة في الفقه. في أربعة مجلدات.

٣- شرح المشارق.

٤- شرح المنار.

٥- شرح التلخيص.

٦- اختصر شرح مغلطاي [1]على البخاري. قال ابن حجر العسقلاني: "رأيته بخطه"[2].

مات بالقاهرة في الثالث عشر من رجب سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة عن بضع وستين سنة.

مؤلفاته[3]:

للمرادي مؤلفات بذل فيها كل جهده ، منها:

١- **الجنى الداني في حروف المعاني:** هو كتاب مطبوع بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل" دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ،طبعته الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢- **رسالة ابن أم قاسم في الجمل التي لا محل لها من الإعراب:** مذكرة صغيرة ضمن مجموعة، وهي تشتمل على ثلاث عشرة صفحة مخطوطة، مودعة بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٧٩٠.

٣- **شرح ألفية ابن مالك: المسمى بـ(توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك):** وهو كتاب مطبوع ومحقق للأستاذ الدكتور "عبد الرحمن علي سليمان " دار الفكر العربي طبعته الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، وسيأتي تفصيله فيما بعد.

---

(1) هو أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحكري ت ٧٦٢هـ ، التركي الأصل مصري النشأة. ومغلطاي بضم الميم وإسكان الغين وفتح اللام كذا عند الأكثرين. من مؤلفاته: شرح ابن ماجه لمغلطاي، و إكمال تهذيب الكمال، وشرح البخاري. انظر أعيان العصر وأعوان النصر ٤٣٣/٥.

(2) الدرر الكامنة ٩٧/٢.

(3) بغية الوعاة ٦٨/٢،وحسن المحاضرة ٥٣٦/١، والدرر الكامنة ٩٣/٣، والأعلام ١٤٧/٤، ومقدمة محقق التوضيح ٩٠/١-١٠٥.

٤- **شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمزة من الشاطبية:** نسخة في مجلد بقلم نسخ بخط أحمد بن يوسف السمنودي الشاذلي الأحمدي. فرغ منه في ذي الحجة سنة ١٢٢٨هـ مجدولة بالمداد الأحمر في ٥٣ ورقة ومسطرتها٢١. مودعة بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٤٢.

٥- **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك:** شرحه ابن أم قاسم، وهو كتاب مطبوع بتحقيق ودراسة ."محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد"، مكتبة الإيمان-المنصورة .الطبعة الأولى ٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ.

٦- **شرح المفيد على عمدة المجيد في علم التجويد للسخاوي:** نسخة في مجلد صغير الحجم. مودع بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٤٦٢ تيمور.

٧- **شرح المقصد الجليل في علم الخليل "وتسمى مقدمة ابن الحاجب في علم العروض":** هو شرح للمقصد الجليل في علم الخليل الذي نظمه جلال الدين أبو عمر عثمان ابن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب المالكي النحوي المتوفى عام ٦٤٦هـ، وتسمى مقدمة ابن الحاجب في علم العروض وتحتوي على ثلاثين ورقة. ضمن مجموعة مخطوطة. مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٧٣ مجاميع".

وفاته[١]:

لما كان تقياً ورعاً ولياً من أولياء الله أحسن الله له الخاتمة، فتوفي في يوم مبارك ميمون؛ وهو عيد الفطر المبارك سنة (٧٤٩هـ)ـ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة. ودفن بسرياقوس[٢].

وقد تحدث المؤرخون عن هذه السنة بكثرة، حيث انتشر فيها الطاعون الذي شمل العالم الإسلامي كله حتى دخل مكة المكرمة . و لم يعرف قبله ولا بعده مثله، ومع ذلك لم يثبت مؤرخ من المؤرخين أنه مات بسبب هذا الوباء؛ مع إثباتهم بأن علماء قد ابتلوا بهذا البلاء أمثال شيخه شمس الدين اللبان ، والشيخ أحمد بن مكتوم النحوي، وأبي عبد الله بن الصائغ، وغيرهم.

---

(١) بغية الوعاة، ٥١٧/١، والدرر الكامنة ١١٦/٢، وطبقات المفسرين ١٤٢/١، وشذرات الذهب ٢٧٤/٨، والاعلام٢١١/٢.

(٢) سرياقوس: هي قرية من قسم الخانقاه محافظة القليوبية تقع على الشاطئ الشرقي لترعة الإسماعيلية، وأغلب أبنيتها بالآجر، ولها جامع بمنارة، وفيها من الجهة البحرية دوار أوسية للخديوي إسماعيل باشا، وفي مقابلتها قنطرة على الترعة الإسماعيلية، وبها منارة شهيرة أنشأها السلطان محمد بن قلاون. انظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار٣٤٨/٣.

ولعل كثرة الوفيات حالت دون معرفة أعمار كثير ممن توفي في هذا العام ؛حيث ضُبِطَ في شهر شعبان ورمضان وفاةُ تسعمائة ألف إنسان[١]، فكان بهم من البلاء ما ألهاهم عن كثير من أمور حياتهم.

ثانياً :الكتاب(توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)

يمثل توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك شرحاً وافياً ومهماً للألفية، فقد أوفى فيه المرادي – رحمه الله– الغاية وبلغ النهاية. فامتاز بدقة متقنة، فلا يحتاج الباحث جهداً لإيجاد ضالته، وقد بسط فيه آراء النحاة ومذاهبهم وتعليلاتهم، وأخذها بالعناية والتفصيل.

وقد اعتمد في شرحه على مؤلفات السابقين كارتشاف الضرب، والتسهيل، وشرحه. وقد أضاف ما حوته أصالته و قريحته، وجاد به تفكيره .

أفاد بشرحه الكثير ممن تبعه كالأشموني الذي نقل الكثير عنه، فعلى سبيل المثال: قال الأشموني في باب المعرب والمبني، بعد قول الناظم:" قال المرادي في التنبيه الثالث..." [٢] وقوله: " قال المرادي: وفيه نظر "[٣].

وقد نسب المرادي الآراء لأصحابها المتقدمين، وهذا كثير في شرحه. وقد كثر استشهاده بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وأشعار العرب، وأمثالهم، كما سنلاحظ في الفصول القادمة.

منهج المرادي في كتابه التوضيح:

١– بدأ المرادي شرحه بمقدمة يسيرة افتتحها بالحمد والصلاة على النبي – صلى الله عليه وسلم– ثم بين صفة شرحه، وقد أشار بأنه توضيح مختصر لمقاصد ألفية ابن مالك – رحمه الله–.

٢– أخذ المرادي أبيات الناظم بطريقتين: الأولى كاملة كما نراه في باب ما يميز الاسم حيث يقول:

بـــالجر والتنـــوين والنـــدا وأل ومســـند للاســـم تمييـــز حصـــل[٤]

الثانية: مجزوءة حسب القاعدة كما نلاحظ من عرضه في باب الأسماء الستة:

مـــن ذاك ذو إن صـــحبة أبانـــا ....

---

(١) التوضيح، ١/ ١١٣–١١٥.

(٢) شرح الأشموني ١/٤٦٣.

(٣) نفسه ٢/٦٨.

(٤) التوضيح ١/ ١٨٤.

"شرع في ذكر الأسماء الستة، وبدأ بـ(ذو) لأنها لا تفارق الإعراب بالأحرف..." [١]. ثم أكمل شطره الآخر، وشرحه:

.... والفم حيث الميم منه بانا

" يعني أن الفم من الأسماء التي تعرب بالأحرف..." [٢].

٣- كان المرادي ممن يعتني اعتناءً كبيراً بالتعريف والحدود، وهو جلي واضح في شرحه، كقوله في باب المعرب والمبني، حيث حدَّ الإعراب بالتعريف لغةً واصطلاحاً: "فالإعراب في اللغة مصدر أعرب، أي: أبان أو أجال أو حسن... وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان: أحدهما أنه لفظي... والثاني لغوي"[٣].

٤- التزم المرادي بالتسلسل الذي ساقه ابن مالك في نظمه للأبيات، فلم يقدم فيه ولم يؤخر؛ بل جاء شرحه للأبيات حسب ترتيب ابن مالك، وإن تطلب الشرح ذكر قاعدة تخالف ترتيب الناظم، أوجز ذكرها، وأشار إلى بابها، كما يقول في باب الاسم الموصول حيث عرض أنواع (ما)، فتكون اسمية أو حرفية نافية وزائدة ومصدرية وكافة، وأشار بأن هذا الموضع ليس موضع بسط الكلام على هذه الأقسام، يقول: "أما الحرفية: فتكون نافية وزائدة ومصدرية وكافة ومهيئة وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه الأقسام"[٤].

٥- كان المرادي في بعض الأحيان يذكر آراء النحاة – أو النحوي- ثم يعقب عليها إما بالقبول فيعتمدها، وإما بالرفض، كما سيتبين لنا في الفصول القادمة.

٦- أشار المرادي في شرحه إلى اللغات واللهجات المختلفة وكان يحكم على صحة اللغة بشهرتها أو على ضعفها بغرابتها كما سيتبين في الفصل الثاني .

٧- ذكر المرادي في شرحه أسماء الكثير من أعلام النحاة، فنقل رأيهم بالإتباع أو المخالفة أو التعليق. كما سيتبين في الفصل الثالث.

---

(١) التوضيح ١/ ٣١٥.

(٢) نفسه١/ ٣١٥.

(٣) نفسه ١/ ٢٩٦.

(٤) نفسه ١/ ٤٣٤.

الفصل الأول

الخلاف النحوي

يشتمل الفصل الأول على مبحثين :

المبحث الأول: الخلاف النحوي (ماهيته، نشأته، أهم ما صنف فيه)

المبحث الثاني: الترجيح النحوي عند المرادي.

المبحث الأول:

الخلاف النحوي (ماهيته، نشأته، أهم ما صنف فيه)

وفيه:

١- الخلاف النحوي لغةً واصطلاحاً.

٢- نشأة النحو:

١. نشأة الخلاف النحوي.
٢. ظهور الخلاف النحوي.
٣. أسباب الخلاف النحوي.
٤. نشأة مدرسة البصرة.
٥. نشأة مدرسة الكوفة.
٦. المدرسة البغدادية
٧. أشهر علماء مدرستي البصرة والكوفة.

٣- أهم ما صنف في الخلاف.

١ – الخلاف النحوي لغةً واصطلاحاً:

أولاً: الخلاف لغة :

يقول صاحب اللسان :"الخلاف المخالفة[١]والخلاف الخلف وخالفه إلى الشيء عصاه إليه أو قصده بعد ما نهاه عنه"[٢].

كما اشتمل القرآن الكريم في بعض آياته على معناه قال تعالى:﴿ وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٣]، ﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّه﴾ [٤]ويقرأ (خَلْفَ) رسول الله ﷺ أي" مخالفة"، وقوله تعالى﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ﴾ [٥]،﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [٦]،﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتُلِفَ فِيهِ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ﴾[٧] ﴿وْلوشَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[٨].

يقول القرطبي في تفسيره للآية الأخيرة: "على أديان شتى، وقيل مختلفين في الرزق فهذا غني وهذا فقير" [٩].

يمكننا أن نقول إنّ المعنى اللغوي للخلاف :هو المخالفة وعدم الاتفاق.

ثانياً: الخلاف اصطلاحاً:

يقول المناوي "ما يفهم منه بالالتزام، أو أن يتبين الحكم في المسكون على خلاف ما تبين في المنطوق"[١٠] .

ويقول الجرجاني في تعريفاته :"هو منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو إبطال باطل"[١١].

---

(١) القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ١/٨٠٨.

(٢) لسان العرب، لابن منظور، مادة (خلف) ٩/٩٠.

(٣) الإسراء ١٥/٧٦.

(٤) التوبة ٨١/١٠.

(٥) هود ٨٨/١٢.

(٦) يونس ١٩/١١.

(٧) هود ١١٠/١٢.

(٨) هود ١١٨/١٢.

(٩) الجامع لأحكام القرآن ٩/١١٥.

(١٠) التوقيف على مهمات التعريف، لعبد الرؤوف المناوي القاهري ٣١١.

(١١) التعريفات، للجرجاني ١١٣.

ويقول محمد عبد الله صالح: "أن ينهج كل شخص طريقاً مغايراً للآخر في حاله أو أقواله، ويؤديان إلى مطلق المغايرة في القول أو الرأي أو الهيئة أو الموقف، ويشتملان على المنازعة والمجادلة"(١).

ومن هذا التعريف الاصطلاحي للخلاف بإطلاقه، يمكننا أن نقول في الخلاف النحوي :هو ذلك الخلاف الواقع بين النحاة في مسألة ما من حيث تخريجها لغوياً، أو إعرابياً من أبواب أصولها سماعاً أو قياساً، الذي تجلى بين مدرستي البصرة والكوفة.

وحتى نقف على الخلاف النحوي بصورته الصحيحة؛ فلابد للباحث أن يقف على نشأة النحو وتطوره حتى نضج هذا الفن، وبرع أصحابه وسلكوا شعابه، فاختلفوا في مسائله .

٢- نشأة النحو:

حتى نصل إلى نشأة الخلاف النحوي ، لا بد للباحث الحديث عن نشأة النحو وأوائل النحاة.

لما اختص الله – سبحانه وتعالى- اللغة العربية وكرمها على سائر اللغات، فجعلها لغة القرآن الكريم، ولغة أهل الجنة حتى أنبتها في جزيرة العرب خالصة لأبنائها، وصقل ألسنتهم عليها، حتى أنهم لا يستطيعون أن ينطقوها إلا فصيحةً نقيةً لا يشوبها شائب لتستطيع أن تعبر بحروفها عن القرآن الكريم. قال تعالى:﴿ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾(٢). تلك المعجزة الخالدة للمصطفى- صلى الله عليه وسلم-.

ولما كان العرب يعيشون في جزيرتهم وينالهم من شظفها وحرها ما ينالهم، إلا أنهم قانعون بها غير متطلعين إلى ما حجب عنهم من نعيم فارس والروم، حتى كان في أسواقهم ومنتدياتهم مساحة واسعة للمناظرات الشعرية والخطابية، ما يجعلهم يتمسكون بلغتهم ويتحرون فصيحها، فهذه أسواقهم عكاظ ومجنة وذو المجاز الزاخرة بمنتديات الأدب، والمباريات الشعرية والخطابية، يفدها الشعراء من كل حدب وصوب، يعرضون مفاخرهم ومناظراتهم ومعاظماتهم، فهي ساحة التمحيص(٣).

ولا أريد الإسهاب إلا للفائدة، فهذه المعلقات خير دليل على ما مرت به اللغة من التنقيح و الترتيب والمكانة الرفيعة.

---

(١) الخلاف النحوي في شرح ابن عقيل١٥.

(٢) النحل١٠٣/١٤.

(٣) انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ١٣.

عندما جاء الإسلام وبعث الله- سبحانه- نبيه -عليه الصلاة والسلام- وسطع نوره ودخل الناس في دين الله أفواجاً ، ثم توالت الفتوحات في عهد الخلفاء الراشدين، فوصلت إلى عهد عمر بن الخطاب- رضي الله عنه-، وامتدت رقعة الإسلام حتى حوت الأعاجم والموالي في البلاد المفتوحة، وبحكم هذا الاختلاط بين المسلمين من العرب، وغيرهم في غدوهم ورواحهم واختلاطهم بالأمصار، فجمعتهم اللغة العربية كما جمعهم الدين والعقيدة، فاندمج بعضهم ببعض فكان واجباً عليهم، أن يسمع أحدهم للآخر، فالعربي يسمع من غير العربي، والأعجمي مضطر للحديث معهم، فتسرب الضعف إلى العربي وسليقته[١].

فهذا رجل يلحن بحضرة النبي- صلى الله عليه وسلم-، فيقول: "أرشدوا أخاكم فانه قد ضل"[٢]. وكراهة أبي بكر اللحن وتحذير الناس منه: " لأنْ أقع فأسقط خير من أنْ أقرأ فألحن". وقوم أساءوا الرمي ولحنوا في عهد عمر- رضي الله عنه- فقال: "والله لخطؤكم في لسانكم أشد عليّ من خطئكم في رميكم" . ورجل دخل على زياد بن أبيه والي البصرة فقال:" إنَّ أبينا قد هلك وإنَّ أخينا غصبنا ميراثنا من أبانا" فقال له زياد: "ما ضيعت من نفسك أكثر ما ضيعت من ميراثك فلا رحم الله أباك حيث ترك ولداً مثلك " إلى غير ذلك من الأمثلة التي دلت على انتشار اللحن [٣].

ويرى إبراهيم السامرائي أن من الظلم أن يقتصر وضع النحو على شيوع اللحن عند العرب ، وإن كان كذلك لوضع هذا العلم في صورة أبسط وأيسر، لا يهدف إلا للضبط وإزالة العيب وسد الخلل. إلا أن النحو الذي يُعرض لنا في بنائه الشامخ في صورة من التحليل والتمكين وإرساء القواعد بأصوله وفروعه ومنهجه دليلٌ على تطور هذا العلم كما تطورت سائر العلوم الأخرى[٤] .

---

(١) انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للطنطاوي ١٤.

(٢) المستدرك على الصحيحين، للنيسابوري٢/٤٧٧.

(٣) انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ١٥-١٧.

(٤) انظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع، للسامرائي ١١.

١. **نشأة الخلاف النحوي:**

إذا أردنا أن نقف على نشأة الخلاف النحوي، يجب علينا أن نقسمه كما صنفه مؤرخو النحو إلى أربعة مراحل:

المرحلة الأولى:

ذهب أكثر أهل العلم إلى أن أبا الأسود الدؤلي هو الواضع لهذا العلم، وقد تواردت أخبار كثيرة في هذا المعنى، فكان له الأثر الواضح في إرساء معالم الدرس النحوي[١].

يقول ابن سلام الجمحي: " إن أبا الأسود كان أول من أسس العربية، وفتح بابها وانهج سبيلها ووضع قياسها"[٢].

فيتبين لنا أن هذه المرحلة بدأت بأبي الأسود وتلاميذه، فهي كما يرى كثير من النحاة مرحلة الولادة والنشأة، ومن رجال هذه المرحلة: نصر بن عاصم(ت ٨٩ هـ)، عنبسة بن معدان الفيل (ت١٠٠ هـ)، عبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧ هـ)،وغيرهم. فأصحاب هذه الطبقة لم يتوصلوا للخلاف النحوي الذي بين أيدينا. [٣]

المرحلة الثانية:

إن محاربة اللحن في قراءة القرآن الكريم أهم ما تميزت به هذه المرحلة ولم يكن لهم من الأصول النحوية المعروفة شيء، إلا أنهم كانوا قُرّاء يروون القرآن وقراءاته، ومن ذلك:

ما روي عن الحجاج مع يحيى بن يعمر العدواني حيث قال له الحجاج: أتسمعني ألحن على المنبر؟ قال له الأمير أفصح من ذلك، فلما ألح عليه قال: تقول في القرآن﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ﴾[٤] تقرأ(أحب) بالرفع. قال: لا جرم، لا تسمع لي لحناً، فألحقه بخراسان. والوجه أن تقرأ بالنصب خبر (كان). [٥]

---

(١) المدارس النحوية، للحديثي ٧، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٢٧، و نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، لطلال علامة١٣٨.

(٢) طبقات فحول الشعراء، للجمحي ١٢/١.

(٣) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٣٧-٣٨.

(٤) التوبة٢٤/١٠.

(٥) طبقات فحول الشعراء١٣/١،وطبقات النحويين واللغويين، للزبيدي ٢٨/١، وإعتاب الكتاب، لابن الأبار ٥٤/١، وحياة الحيوان الكبرى، لأبي البقاء الشافعي١٩١/١،ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة٧١.

ومن ذلك أيضاً ما انتقده عبد الرحمن بن هرمز على يحيى بن يعمر في قراءاته (حكم) بالرفع من قوله تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾[١]، فقال بن هرمز: "لا أعرف في العربية (أفحكم)"يعني بالرفع، وقرأها بالنصب [٢].

وورد أيضاً أنه تخاصم عند يحيى بن يعمر رجلان، فقال أحدهما: "أصلحك الله إنه باعني غلاماً بيّاقاً. فقال يحيى: لو قلت : أبوقاً ما كان عليك"[٣].

ومن هذه المناقشات أيضاً، ما روي عن خالد الحذاء أنه قال : "سألت نصر بن عاصم، كيف تقرأ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾[٤]، فلم ينون. فأخبرته أنّ عروة بن الزبير ابن العوام (ت ٩٤هـ) ينون. فقال: بئس ما قال! وهو للبئس أهل! قال: فأخبرت عبد الله بن أبي إسحاق عن قول نصر بن عاصم، فما زال يقرأ بها حتى مات"[٥].

هذا وإن لم يكن خلافاً مذهبياً، فإنه قد حمل في طياته خلافاً خفياً نشأ وترعرع مع أصحاب الطبقة الثانية.

ويذكر عبد الله الخثران في كتابه (مراحل تطور الدرس النحو) أن هذه المناقشات النحوية لا تتجاوز كونها ملحوظات ذهنية، تتمحور حول الإعراب والإقراء، وهي إحدى الملحوظات التي سبقت نشأة النحو العربي. فكانت هذه المناقشات تهدف إلى الوصول لبعض الكليات من ملحوظات مفردات القرآن الكريم وقراءاته. وخير ما يوصف به نحوهم هو أنه نحو تطبيقي أو وظيفي، طبقوه في قراءاتهم على القرآن الكريم[٦].

٢. ظهور الخلاف النحوي:

لم يعرف النحو بشقيه–إن صح لنا التعبير– بصري وكوفي قبل هذه المرحلة، إنما عرف بالبلد التي نشأ فيها العلم، كما تقول خديجة الحديثي: "ويبدو أنّ القدماء اعتمدوا في تقسيم النحاة، والتمييز بينهم النسبة للمدينة أو البلد، ولم يجمعوهم عند الترجمة تحت مدرسة أو مذهب"[٧].

([١]) المائدة ٥٠/٦.

([٢]) المحتسب ٢١٣/١.

([٣]) طبقات النحويين واللغويين ٢٩/١، وإنباه الرواة٢٧/٤، ومراحل تطور الدرس النحوي، لعبد الله الخثران ٧١.

([٤]) الإخلاص ٣٠/١.

([٥]) طبقات النحويين واللغويين ٢٧/١، وإنباه الرواة٣٤٤/٣، ومراحل تطور الدرس النحوي ٧١.

([٦]) مراحل تطور الدرس النحوي٧٥.

([٧]) المدارس النحوية، للحديثي ٢٣.

واستدلت الحديثي على أنهم كانوا ينسبون النحاة إلى البلد ويذكرونه في ترجمتهم بحسب البلدان أنَّ أبا الطيب ختم كتابه بعد الانتهاء من ذكر البصريين والكوفيين بقوله :" ولا علم للعرب إلا في هاتين المدينتين"(١).

المرحلة الثالثة:

تعد هذه المرحلة مرحلة التوجه المذهبي لدى المدرستين البصرة والكوفة ، فقد كانت البصرة الأكثر نشاطاً في استكشاف الظواهر اللغوية النحوية، حيث الجمع والتصنيف والتأصيل واستنباط الأحكام والقواعد، ويكاد مؤرخو النحو يجمعون على أنها مرحلة التأسيس التي برزت على أيدي علمائها كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمر بن العلاء المازني التميمي. فقد ظهرت عند رجال هذه الطبقة ظاهرتا السماع والقياس التي تعتبر النواة الأساسية للخلاف النحوي. حيث يقول ابن سلام الجمحي عندما يقارن بين أبي إسحاق الحضرمي وبين أبي عمرو بن العلاء: "كان أبو إسحاق أشدُّ تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغتها وغريب ألفاظها"(٢).

ويقول الأصمعي: "جلست إلى أبي عمرو عشر حجج فما رأيته يحتج ببيت إسلامي" (٣).

فبين محتج بالسماع وآخر بالقياس ظهر الخلاف النحوي، حيث تعد المسائل النحوية اللغوية متفقاً عليها من جهة ، ومختلفاً عليها من جهة أخرى.

فهذا عيسى بن عمر يقرأ ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ (٤) بنصب أطهر. فقال له أبو عمرو كيف تقول :هؤلاء بني هم ماذا ؟ فقال عيسى عشرين رجلا ، فأنكرها أبو عمرو(٥).

كما روي أن الفرزدق لما أنشد :

وعضُّ زَمَان يا ابن مروان لم يَدَعْ ... من المالِ إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ(٦)

---

(١) المدارس النحوية، للحديثي ٨.

(٢) طبقات فحول الشعراء ١٤/١.

(٣) مراحل تطور الدرس النحوي ٧٩-٨١.

(٤) هود ١٢/٧٨.

(٥) طبقات فحول الشعراء ٢٠/١، وطبقات النحويين واللغويين ٤١/١.

(٦) البيت للفرزدق في ديوانه ٣٨٦، برواية.....إلا مسحتاً أو مُجَرَّفُ، والخصائص/١٠٠، والإنصاف١/١٥٣.

فلما سأله ابن أبي إسحاق بما رفعت مجلف فقال:" بما يسوءك وينوءك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا " [1].

المرحلة الرابعة

وهي كما يسميها كثير من النحاة بمرحلة الالتقاء، والتي التقت فيها زعامة المذهبين البصري والكوفي ، فالتقت الطبقة الثالثة من البصرية بزعامة الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٠هـ) بالطبقة الأولى من الكوفيين بزعامة أبي جعفر الرؤاسي. والتقاء سيبويه من الطبقة الرابعة بالكسائي (ت ١٨٩هـ) من الطبقة الثانية من الكوفيين، وهكذا.

وترى الحديثي أنَّ الكسائي والفرّاء اللذين أخذا النحو من المدرسة البصرية التي يمثلها الخليل ؛المؤسسان الحقيقيان للمدرسة الكوفية، فقد أخذا بنحو البصرة فغيرا فيه ونهجا في دراسته نهجاً مستقلاً حتى اعتبرتهما قمة النضج والتكامل في النحو الكوفي كما كان على يد الخليل قمة النضج البصري، فعدته شيخ المدرسة البصرية. فقد طور هذان الكوفيان النحو البصري وجددا في منهجه وكثير من مصطلحاته[2].

ويرى الباحث أنّ بروز المذهب النحوي بدأ في هذه المرحلة لما حملته معها من نضج وتجديد في المصطلحات ومنهج الدراسة.

يقول السيوطي عن الفراء إنَّه :" كان زائد العصبية على سيبويه، وكتابه تحت رأسه"[3].

ويعد أبو الطيب اللغوي(٣٥١هـ) في كتابه (مراتب النحويين) والذي رتبه حسب الزمن مبتدئاً بالبصريين، كان يعتمد الخلاف ويقول به نحو قوله: " كان الفراء يخالف الكسائي في كثير من مذاهبه" [4].

يتضح لنا أنّ الخلاف النحوي قد نشأ في هذه المرحلة التي برزت لنا في المناظرات بين علماء المدرستين. وقد كان للمسألة الزنبورية، التي ناظر فيها الكسائي سيبويه بعد تتلمذ الأول على أيدي البصريين، وخروجه لبوادي الحجاز ونجد وتهامة، ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة غير ما حفظه، أثر جلي في إظهار الخلاف النحوي بصورته الجلية.

" فيروى أنه قدم سيبويه على البرامكة، فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة؛ حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد وعنده وَلَدَاهُ جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم من

---

(1) جمهرة أشعار العرب١/٦٩٩، والشعر والشعراء ١/٨٩ ، وخزانة الأدب، للبغدادي٥/١٤٥.

(2) المدارس النحوية، للحديثي ١٢٨.

(3) بغية الوعاة ٣٢٣.

(4) مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي٨٨.

الأكابر، فأقبل خلف الأحمر على سيبويه قبل حضور الكسائي، فسأله عن مسألة، فأجابه سيبويه، فقال له الأحمر: أخطأت، ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها، فقال له: أخطأت، ثم سأله عن ثالثة، فأجابه فيها، فقال له: أخطأت، فقال له سيبويه: هذا سُوءُ أدب، قال الفراء: فأقبلت عليه وقلت: إن في هذا الرجل عجلة وحدّة، ولكن ما تقول في من قال "هؤلاء أبُونَ، ومررت بَأبينَ" كيف تقول على مثال ذلك من "وأيت" و"أويت" فقدَّر فأخطأ، فقلت: أعِدِ النظر، فقدّر فأخطأ، فقلت: أعِدِ النظر، فقدّر فأخطأ، ثلاث مرات يجيب ولا يصيب. فلما كثر ذلك عليه قال: لا أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره، قال: فحضر الكسائي فأقبل على سيبويه فقال: تسألني أو أسألك؟ فقال: بل تسألني أنت، فأقبل عليه الكسائي فقال: كيف تقول: كنت أظن أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إيَّاهَا؛ فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب؟ فقال له الكسائي: لحنت، ثم سأله عن مسألة من هذا النحو نحو "خرجت فإذا عبد الله القائم، والقائم" فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب، فقال الكسائي: ليس هذا من كلام العرب، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه، فدفع ذلك سيبويه، ولم يجز فيه النصب، فقال له يحيى بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب؛ ووفدت عليك من كل صُقْع، وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المِصْرين، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم؛ فيحضرون ويسألون، فقال له يحيى وجعفر: قد أنصفت، وأمر بإحضارهم، فدخلوا وفيهم أبو فَقْعَس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثَرْوَان، فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فوافقوا الكسائي، وقالوا بقوله، فأقبل يحيى على سيبويه فقال: قد تسمع، وأقبل الكسائي على يحيى: وقال أصلح الله الوزير! إنه وَفَدَ عليك من بلده مؤملًا، فإن رأيت أن لا ترده خائبًا، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج وتوجه نحو فارس، وأقام هناك، ولم يعد إلى البصرة، ومات بعدها" [١].

ومن شدة احتجاج الكوفيين والبصريين في مواضع كثيرة، كان الخلاف النحوي حتى تطور ليأخذ طابع مدارس نحوية. وكان أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ) أول من استخدم كلمة "مذهب" ، عندما ترجم لأصحاب ثعلب فقال عن أبي موسى الحامض: "كان بارعاً في اللغة والنحو على مذهب الكوفيين" [٢].

([١]) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري٢/ ٧٠٢-٧٠٦، والمغني ١/١٢٢.

([٢]) طبقات النحويين واللغويين ١/١٥٢.

٣. أسباب الخلاف:

لما نشأ الخلاف بعد استكمال مرحلة الالتقاء والنضج والمناظرات، وأصبح لكل مذهب وطريقة ومنهج: فأهل البصرة تقيدوا بضوابط السماع والضبط المتين، كما ترى خديجة الحديثي أنهم اعتمدوا على السماع، فقد بذلوا الجهود المضنية في السماع عن العرب، وتدوين ما يسمعون عند خروجهم إلى بوادي نجد وتهامة والحجاز، كما وضعوا الأقيسة على الكثير المضطرد في كلام العرب معتمدين في ذلك على القرآن الكريم [١].

وأهل الكوفة الذين تساهلوا في ذلك فأخذوا وبنوا على الشاهد الواحد الكثير من الأقيسة ، مما حذا بالسامرائي إلى أن يتعجب بقوله: " لا أدري كيف يكون الكسائي رأس الكوفيين، وهو واقع في هذا التناقض- بصري العلم كوفي المذهب- الذي يمكن أن يكون نهج من يتصدى لمذهب جديد، ألم يأخذ بالشاهد الشاذ فيقيم عليه أصلاً ؟ وهو مما أخذه عليه البصريون" [٢].

ومع اختلاف المذهبين، كان الخلاف النحوي ظاهراً وبارزاً، أضف إلى ذلك الدور الكبير للسياسة في الخلاف بين المدرستين، حيث دانت البصرة للأمويين ، والكوفة للعباسيين، وما كان في زمن علي- رضي الله عنه- من فتنة لتكون السيادة للبصرة ،مما مكن لعلمائها أسباب تحصيل العلوم، وانقلاب الموازين بعد سقوط الدولة الأموية، ليبزغ نجم أهل الكوفة في عصر العباسيين ، وأفل نجم البصرة بعد أن كان ساطعاً. وقد جعل كلاً من الفريقين في تنافس شديد سعياً لبلوغ الرفعة والمكانة [٣].

وكانت الرغبة في حيازة قصب السبق عند الخلفاء والأمراء، ونيل الحظوة والمكانة الرفيعة، سبباً من أسباب ظهور الخلاف، فيتبين ذلك عند اجتماع اليزيدي مع الكسائي في حضرة الرشيد حيث جرت بينهما مسائل كثيرة فقال له اليزيدي: أتجيز هذين البيتين؟

ما رأينا قَطُّ خرباً ... نقر عنه البيض صقرُ

لا يكونُ العيرُ مهراً ... لا يكون المهرُ مهرُ [٤]

فقال الكسائي: قد أقوى الشاعر، فقال له اليزيدي: انظر فيه، فقال: أقوى لا بدّ أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان، قال: فضرب اليزيديّ بقلنسوته الأرض وقال: أنا أبو محمد،

([١]) المدارس النحوية، للحديثي ٧٨.

([٢]) المدارس النحوية أسطورة وواقع، للسامرائي ٣٧.

([٣]) المفيد في المدارس النحوية، للسامرائي ٢٤-٢٥.

([٤]) البيت بلا نسبة في إرشاد الأريب، للحموي١/١٧٤٢، ووفيات الأعيان ٦/١٨٦، وطبقات الشافعية ٣/١٤٢، وحياة الحيوان الكبرى ١/٤٠٧.

الشعر صواب، إنما ابتدأ فقال المهر مهر، فقال له يحيى بن خالد: أتتكنّى بحضرة أمير المؤمنين وتكشف رأسك؟! والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحبّ إلينا من صوابك مع سوء فعلتك ، فقال اليزيدي: إن حلاوة الظفر أذهبت عني التحفظ"[1].

وبعد نضوج المدرستين نضجاً تاماً، أصبح الخلاف يحمل طابعاً علمياً بالأخذ والرد، والضبط والاعتراض.

٤. نشأة المدرسة البصرية:

إنَّ الأصل في كل علم أن تبدأ فيه نظرات متناثرة هنا وهناك ، ثم يتاح له من يصوغ هذه النظرات صياغة علمية تقوم على اتخاذ القواعد وما يطوى فيها من أقيسة وعلل. فها هو أبو الأسود الدؤلي يضع أسس قواعد النحو حيث أنه أول من وضع نَقْط الإعراب كما يروي أبو الطَّيب اللُغوي بسنده أنَّ أول من رسم النَّحو أبو الأسود الدؤلي، وكان قد أخذ ذلك عن أمير المؤمنين عليّ – رضيّ الله عنه – لأنَّه سمع لحناً، فقال لأبي الأسود: اجعل للنَّاس حروفاً، وأشار إلى الرَّفع والنصب والجرّ[2].

ولا يستبعد شوقي ضيف أن يكون نقط أبي الأسود الدؤلي الباعث للنحويين على التساؤل عن أسباب هذا الإعراب وتفسير ظواهره. وقد خلفه عنبسة وميمون وابن أبي الأسود، ويحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، ثم تتابعوا من بعدهم حتى وصل الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي آتاه الله حسّاً لغوياً مدرباً، وذهناً رياضياً بارعاً، وذوقًا موسيقياً مرهفاً حتى بلغ الغاية في النحو[3]. يقول عنه أبو الطيب اللغوي : " إنّه لم يكن قبله ولا بعده مثله، ولم يكن للعرب بعد الصحابة أذكى منه، فكان أعلم الناس، وأفضل الناس، وأتْقى الناس، فكان مفتاح العلوم ومصرفها" [4].

ثم تبعه سيبويه، فأخذ عنه، ووضع كتابه الذي يعتبره كثير من النحاة الظاهرة النحوية. كما وضع بعده أبو على الفارسي، وأبو القاسم الزجاجي.

وقد اختلفت المصادر النحوية في تعيين طبقة النحاة، ويرجع ذلك إلى سببين، **أولهما:** توهم الرواة بالتطابق بين التلميذ وأستاذه. **والثاني:** أنّ هؤلاء التلاميذ لم يحدثوا جديداً عن أساتذتهم، فلم يختلف الرواة على من أكمل مسيرة أبي الأسود الدؤلي. ثم كان الكسائي الذي يجلس إلى عمرو بن العلاء، ثم يفسد علمه لاختلاطه بأعراب الأُبُلّة، لذلك احتاج لقراءة

([1]) إرشاد الأريب١٧٤٢/١، و حياة الحيوان الكبرى ٤٠٧/١، ومن تاريخ النحو العربي، للأفغاني ٥٥/١.

([2]) مراتب النحويين واللغويين ٦.

([3]) المدارس النحوية، لشوقي ضيف ١٧.

([4]) مراتب النحويين واللغويين٢٨.

كتاب سيبويه على الأخفش، وهو إمام الكوفيين. وخلفه الفراء الذي كان زائد العصبية على سيبويه، وكتابه تحت رأسه كما قال السيوطي(١)، فصار الناس فرقتين: بصري وكوفي(٢).

لماذا البصرة؟

عندما نرجع لقول ابن سلام الجمحي:" كان لأهل البصرة في العربية قدامة وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية"(٣) ، ونقل ابن النديم عن محمد بن اسحاق قوله: " إنما قدمنا البصريين أولا لأن علم العربية عنهم أُخِذ" (٤)،لا نتوانى في تقديمهم . فقد ساق لنا السامرائي في معرض حديثه العوامل التي جعلت البصرة أولاً –إن جاز لنا التعبير– فالعامل السياسي الذي أذكى الخلاف النحوي بين المدرستين، كان له دور في تقدم البصرة كما ذكرنا (٥).

إضافة إلى الموقع الجغرافي الذي تفردت به البصرة، فهي التي تقع على طرف البادية مما يلي العراق، فهي أقرب مدن العراق إلى العرب الأقحاح، وليست الكوفة كذلك لأن أصحابها سيتكلفون مغبة السفر ومشقته.

كما أنّ العامل الثقافي كان له دور بارز في إثراء علمائها والذي تمثل في سوق المربد، الذي شابه عكاظ الجاهلية في مجالسه، ومناظراته، ووفود الشعراء ورواتهم، ولم يكن سوق الكناسة كذلك فساكنيه من الأعراب أقل عدداً وفصاحةً.

وظهور المذاهب في البصرة كالمذهب المعتزلي؛ وعبثهم بكيان الإسلام. دفع أهل البصرة للدفاع عن الإسلام، فعنوا بالنحو لأنه الأداة للتفوق على أصحاب النحل وزعماء المذاهب(٦).

---

(١) بغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٢) ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف ٣٢.

(٣) طبقات فحول الشعراء١٢/١.

(٤) الفهرست، لابن النديم ٨٩/١.

(٥) المفيد في المدارس النحوية٢٤.

(٦) نفسه ٢٥.

٥. نشأة المدرسة الكوفية :

ترى خديجة الحديثي أن نشأت الدراسة النحوية في الكوفة غامضة لا نعلم عنها أكثر من روايات متفرقة لا تُكَوِّن مادة لهذه المدرسة [١].

ويرى أحمد أمين أن الرؤاسي هو الذي أنشأ المدرسة الكوفية في النحو ووضع فيها كتاباً لم يصل إلينا ؛وقالوا إن الخليل اطلع عليه وانتفع به ،وبدأت منذ ذلك الحين مدرسة الكوفة تناظر مدرسة البصرة ولكن الخلاف ظل هادئاً بين الرؤاسي في الكوفة والخليل في البصرة ؛ ثم اشتد بين الكسائي في الكوفة وسيبويه في البصرة ،وصار لكل مدرسة علم تتحاز إليه [٢].

يقول مهدي المخزومي: "لا نعلم أن كوفياً كان نحوياً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة قبل الكسائي ،فلا معاذ الهراء ولا أبو جعفر الرؤاسي ممن نضعهم في طبقة المؤسسين لهذه المدرسة النحوية الناشئة .ولم نسمع أن أحداً من الكوفيين تخرج بهما، واكتفى بما تلقاه عنهما ،وعرف بنحو خاص استمده منهما ،لا ينتمي إلى نحو أهل البصرة ،والكسائي والفراء – وهما عماد المدرسة الكوفية – إنما عرفا النحو الاصطلاحي بدراستهما نحو البصرة ،وتخرجهما بشيوخ بصريين"[٣].

وبظهور ثعلب في الكوفة ومجالسه ومناظراته، وتعصبه لمذهبه إشارة لانتهاء مرحلة وبداية مرحلة أخرى فيها المجالس والمناظرات بينهم وبين زعامة البصرة ممثلة بالمبرد ، وتلاميذهما ، الذين انحاز بعضهم إلى فريق الآخر كما حصل لانحياز الزجاج إلى المبرد... [٤].

وهكذا استمرت مدرسة الكوفة من منتصف القرن الثاني الهجري إلى أوائل القرن الرابع، حيث انحطت مكانتها بسبب تأثر هذا القرن بالعلوم العقلية خاصة الفلسفة والمنطق حتى شكا أهل الزمان من عدم الفهم أو اضطرابه، والسبب الثاني أن مدرسة الكوفة لم يتوفر لها علماء بقدرة وقوة الفراء لينافح عنها ويرفع لواءها[٥].

---

(١) المدارس النحوية، للحديثي١١٩.

(٢) ضحى الاسلام ،أحمد أمين ٢/٢٩٤.

(٣) مدرسة الكوفة ،لمهدي المخزومي٦٨.

(٤) نفسه ١٤٦.

(٥) ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف٣٤.

ويرى محيي الدين إبراهيم أن مدرسة الكوفة لم تبلغ مرحلة النضج، فقد توقفت عن الإبداع، ووضع القواعد بوفاة الفراء، وإن لم تنته تمامًا إلا بعد وفاة ثعلب وتلامذته ، وخاصة أبا بكر الأنباري(١).

ويرى المختار ديره أن مدرسة الكوفة مع الفراء مدرسة لغوية خالفت البصرة في كثير من المسائل اللغوية، وكان مؤدى الخلاف، هو الحرص على اللغة العربية أولاً، والتمسك بما قالته العرب ونقل عنها ثانيًا(٢).

ومن خلاصة ما سبق يمكننا القول أنه إذا أردنا أن نؤرخ للمدرسة الكوفية، ينبغي أن نؤرخ للكسائي النحوي الأول الذي رسم للكوفيين طريق مذهبهم.

٦. المدرسة البغدادية:

ظل الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة قائماً حتى تأسست مدينة بغداد ،وهدأت الأمور السياسية، واستتب الأمن وأخذ الخلفاء والأمراء يشجعون العلماء ويدعونهم لتربية أولادهم، فتسابق العلماء إلى بغداد، وكان للكوفيين الحظوة عند الخلفاء والأمراء أكثر مما كان للبصريين، ومع هذا فقد كان التقاء الكوفيين و البصريين في بغداد سبباً في عرض المذهبين ونقدهما والانتخاب منهما ووجود مذهب منتخب مَثَّلَه ابن قتيبة؛ قال ابن النديم :"وكان ابن قتيبة يغلو في البصريين إلا أنه خلط المذهبين ،وحكى في كتابه عن الكوفيين ،وكان صادقا فيما يرويه "(٣).

---

(١) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٢٧٩ –٢٨٠.

(٢) دراسة في النحو الكوفي ،المختار ديره٤٠.

(٣) الفهرست، لابن النديم ١٠٥.

١. أشهر علماء مدرستي البصرة والكوفة: [١]

بدأ التوجه من علي –رضي الله عنه–.			
نشأ النحو بصرياً على يد أبي الأسود الدؤلي.			
الطبقة	البصرة	*الكوفة*	
الطبقة الأولى	نصر بن عاصم، و عنبسة بن معدان الفيل،و عبد الرحمن بن هرمز ،ويحيى ابن يعمر.	—	
الطبقة الثانية	عبد الله بن إسحاق الحضرمي، وعيسى ابن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء.		
الطبقة الثالثة	الأخفش الأكبر، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب.	**الطبقة الأولى**	أبو جعفر الرؤاسي، معاذ بن مسلم الهراء.
الطبقة الرابعة	سيبويه، اليزيدي، أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري.	**الطبقة الثانية**	الكسائي.
الطبقة الخامسة	الأخفش الأوسط، قطرب.	**الطبقة الثالثة**	الأحمر، الفراء، الضرير، اللحياني.
الطبقة السادسة	الجرمي، التوزي، المازني، أبو حاتم السجستاني، الرياشي.	**الطبقة الرابعة**	ابن سعدان، الطوال، ابن السكيت.
الطبقة السابعة	المبرد، الزجاج، ابن السراج، السيرافي.	**الطبقة الخامسة**	ثعلب.

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد طنطاوي٦٩.

٣- أهم ما صنف في الخلاف النحوي:

لقد تنبه علماؤنا الأوائل إلى هذه الحركة النحوية الخلافية، فسطروا فيها مؤلفات كثيرة ،لم يبلغنا غير أربعة كتب مطبوعة أشرت إليها، وقد ذكرها محيي الدين إبراهيم مرتبة حسب وفيات أصحابها:

١- (اختلاف النحويين) لأحمد بن يحيى الثعلبي، ت ٢٩١هـ[١]وهو كتاب مفقود.

٢- (ما اختلف فيه البصريون والكوفيون) لابن كيسان، ت ٣٢٠هـ[٢].

٣- (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين) لأبي جعفر النحاس، ت ٣٣٨هـ[٣].

٤- (الرد على ثعلب في "اختلاف النحويين) لابن درستويه ٣٤٧هـ [٤].

٥- (الخلاف بين النحويين) لأبي الحسن الرماني، ت٣٨٤هـ[٥].

٦- (كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين) لابن فارس، ت٣٩٥هـ[٦].

٧- (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري، ت ٥٧٧هـ[٧].**حققه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد وهو مطبوع في مجلدين ١٩٦١ م.**

٨- (التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين)لأبي البقاء العكبري، ت ٦١٦هـ [٨]. **حققه عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ،وهو مطبوع ١٩٨٦م.**

٩- (الإسعاف في مسائل الخلاف) لابن إياز، ت ٦٨١هـ. [٩]وهو مسائل مستدركة على ابن الأنباري.

١٠- (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي٨٠٢هـ. **حققه طارق الجنابي وهو مطبوع** ١٩٨٧م .

١١- (ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف) لفتحي بيومي حمودة . **وهو رسالة دكتوراة مجازة مقدمة لجامعة القاهرة عام ١٩٧٨ م ، ثم نشرت بعد ذلك كمؤلَّف.**

---

(١) كشف الظنون، لحاجي خليفة١/١٣٣.

(٢) إنباه الرواة٣/٥٩ .

(٣) كشف الظنون٢/١٨٠٩.

(٤) من تاريخ النحو العربي ١/٩١.

(٥) إنباه الرواة٢/٢٩٥.

(٦) كشف الظنون١/١٣٣.

(٧) إنباه الرواة٢/١٦٩.

(٨) بغية الوعاة٢/٣٩.

(٩) من تاريخ النحو العربي ١/٩٢.

المبحث الثاني:
الترجيح النحوي عند المرادي

ويستند إلى:

١- السماع عند المرادي:

1. **الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات.**
2. **الاستشهاد بالحديث الشريف.**
3. **الاستشهاد بكلام العرب.**

٢- القياس عند المرادي.

الترجيح النحوي عند ابن أم قاسم المرادي في كتابه توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:

قبل الخوض في غمار الخلاف النحوي عند المرادي، لا بد لنا من الحديث عن السبب في اختلاف النحاة، والباحث في أغلب كتب النحو يجد أن الخلاف بينهم يتمثل في جوانب أساسية، وهي الاختلاف في أصول النحو السماع والقياس والاحتجاج بالشاهد من الشعر أو النثر.

أصول النحو:

يقول السيوطي عنه: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[١].

وقد ذكر ابن الأنباري أن هذه الأصول ثلاثة:" نقل، وقياس، واستصحاب الحال"[٢]، وقد ذكرها ابن جني، وعدها ثلاثة، يقول: "أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس"[٣]. وأضاف السيوطي دليلاً رابعاً، يقول: " أدلة النحو الغالبة هي: سماع ،وقياس، وإجماع، واستصحاب الحال"[٤].

وقد ضم كتاب المرادي بعض جوانب الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، أو من تفرد برأي عن المدرسة. ويبين لنا الخلاف في عبارات جلية عكست علمه وتمكنه، وبراعته، وتوجيهاته النحوية من تنبيهات وفوائد وأقوال فصّل فيها الخلاف النحوي، من ذلك ما أورده في باب المعرب والمبني من تنبيه وتوجيه للخلاف النحوي في سبب إعراب الفعل المضارع، يقول:

"**الأول:** ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما أنه أصل في الأسماء. واستدلوا على ذلك بأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن). وأجاب البصريون بأن النصب في (وتشرب) بأن مضمرة، والجزم على إرادة (لا) والرفع على القطع... وحكي عن بعض المتأخرين، أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنه وجد فيه بغير سبب فهو بذاته بخلاف الاسم فهو له، لا لذاته، فهو فرع، وهذا قول ضعيف.

الثاني: قد أشاروا إلى علة إعراب الفعل المضارع بتسميته مضارعاً، والمضارعة المشابهة.

---

(١) الاقتراح للسيوطي ١٣.

(٢) لمع الأدلة ٨١.

(٣) الخصائص، لابن جني ١٨٩/١.

(٤) الاقتراح ١٤-١٥.

والثالث: لم يتعرض في النظم لما يبنى عليه الأمر والماضي، وأما الأمر فإنه يبنى على ما يجزم به لو كان مضارعاً، فإن كان صحيح الآخر بني على السكون، وإن كان معتل الآخر أو مما يرفع بالنون حذف آخره.

الرابع: أجمعوا على أن الماضي مبنيّ، وأما الأمر فمذهب البصريين أنه مبني كما تقدم. وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة وهو عندهما مقتطع من المضارع" [١].

ومن الفوائد التي يسوقها في شرحه ما ذكره في باب عوامل الجزم في جواب الشرط إذا كان الفعل ماضياً وجوابه مضارعاً، يقول موضحاً ذلك :

"اختلف النحويون في تخريج الرفع، فذهب سيبويه إلى أنه على تقدير التقديم وجواب الشرط محذوف، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء وهو الجواب، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير، ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط؛ لكونه ماضياً ضعف عن العمل في الجواب". [٢]

ويسوق الخلاف النحوي أيضاً في أقوال، نحو ما قاله في باب عطف النسق بـ(لكن) اختلفوا على ثلاثة أقوال:

" **أحدها:** أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسي، قيل: وأكثر النحويين.

الثاني: أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو، والواو مع ذلك زائدة، وصحّحه ابن عصفور، قال: وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش؛ لأنهما قالا: إنها عاطفة، ولما مثّلا للعطف بها مثّلاه مع الواو.

الثالث: أن العطف بها، وأنت مخير في الإتيان بالواو، وهو مذهب ابن كيسان، وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك، وليست بعاطفة، والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف مفرد على مفرد" [٣].

---

(١) التوضيح ٣٠٣/١.

(٢) نفسه ١٢٨٠/٣.

(٣) نفسه ٩٩٥/٢.

١- السماع عند المرادي:

السماع:

يقول السيوطي: " أعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم وكافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت"[١].

فأول مصدر للسماع القرآن الكريم كما يفهم من قول السيوطي: " فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أو آحاداً، أم شاذاً " [٢].

وقد ذهب المرادي في توجيه الخلاف النحوي إلى الأصول من حيث السماع والقياس، فقد اعتمد على السماع، واحتج به في قبول أو رفض الأقوال النحوية ، وردَّ أقوال العلماء التي خالفت ذلك، منها :

١- ما ذهب إليه الفراء من أن وزن (أب وأخ وحم) [٣] فعْل -بالإسكان- وردّ عليه بسماع قصرها، وبجمعها على أفعال [٤].

٢- ما أورده في باب إلحاق الضمير بـ (كنت و خلت)، فاختار ابن مالك الاتصال (خلتنيه)، واختار غيره الانفصال ، يقول: "وهم الأكثرون ومنهم سيبويه، ووجهه أن الضمير في البابين خبر في الأصل، وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع "[٥].

٣-عند اتصال ما الزائدة بـ (ليت) يقول: " تجعل ملغاة، فيبقى العمل لعدم الاعتداد بها، وهذا مسموع في (ليت)"[٦].

([١]) الاقتراح ٧٤.

([٢]) نفسه ٧٥.

([٣]) لأن أصلها (أبوّ) قال الفراء: استثقلت فيه الواو، فحذفت كما حذفوها من (غد) وانما عربوا الأب والأخ من مكانين، ولم يفعلوا في (غد، ويد، ودم) لأن في أول (أب) ألف والعرب قد تترك الهمزة من (أب، وأخ) فلما اجتمع عليهما ذهاب الواو من آخرهما والهمزة من أولهما، وبقي الحرف اسما كرهوا أن يكون اسم على حرف واحد، فذهبوا به الى مثل (ذي، وذو، وفي، وفو). وقد اعترض على مذهبه لسماع قصرها كقول الشاعر: (إن أباها وأبا أباها ...)، وجمعها على أفعال. انظر التذييل والتكميل ١/١٥٩.

([٤]) التوضيح ١/٩٩.

([٥]) نفسه ١/ ٣٧٢-٣٧٣.

([٦]) نفسه ١/٥٣٣ .

٤- ومن اعتداد المرادي بالسماع أصلاً من أصول النحو ما أورده في باب (أعلم وأرى) من جواز نقل (علم) العرفانية[١] بالهمزة[٢]، فإن لم يثبت سماعه فهو بطريق القياس، ويصرح المرادي برأيه بأن "الصحيح أنَّ التعدي بالتضعيف سماع في اللازم والمتعدي" [٣].

٥- يقول في العلم الجنسي :"لما كان لعلم الجنس خصوص من وجه، وشياع من وجه جاء في بعضه عن العرب وجهان: إعطاؤه حكم المعارف، وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السماع. ومن المسموع فيه الوجهان: فينة، وغدوة ،وبكرة، وعشية"[٤].

٦- قال: "ومنع الكوفيون تقديم الخبر إلّا في نحو:(في داره زيد). وهم محجوجون بالسماع"[٥].

٧- باب المشبهات بليس ، يقول بعد أن ذكر الخلاف في إعمال (إنْ) عمل (ليس) قال[٦]: "والصحيح الإعمال، وقد سمع في النظم والنثر فمن النثر قولهم: "إن ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية ... والنظم قوله:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ ... إلَّا عَلى أضْعَفِ المَجَانِينِ[٧]

([١]) قال ابن مالك في النظم وغيره: "وإذا كانت (أرى وأعلم) منقولتين من (رأى) البصرية و(علم) العرفانية المتعدي كل منهما لواحد تعديًا بالهمزة لاثنين، نحو:" أريت زيدًا الهلال، أي: أبصرته إياه، وأعلمت زيدًا الخبر، أي: عرفته إياه، قال تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ "الأنفال ٤٤.شرح التصريح للأزهري ١/٣٩٠.

([٢]) همزة النقل هي الداخلة على الثلاثي لتعديته إلى واحد أو اثنين أو ثلاثة. شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٠٠.

([٣]) التوضيح ١/٥٧٣.

([٤]) نفسه ١/٤٠٤.

([٥]) نفسه١/٤٨٢.

(٦) نفسه ١/ ٥١٢-٥١٣.

(٧) البيت بلا نسبة قال عنه الشيخ محي الدين عبد الحميد: "يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوباً إلى قائل معين". منحة الجليل في تحقيق وشرح ابن عقيل١/٣١٧، ورصف المباني ١٩٠، والمقرب ١/ ١٠٥، وأوضح المسالك ١/ ٢٩١، وارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي ٣/ ١٢٠٧، والهمع ١/ ١٢٥، والخزانة ٤/ ١٦٦، وحاشية الصبان١/٣٧٥.

والشاهد: "إن هو مستوليا" حيث أعمل (إن) عمل (ليس)، فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر.

٨- في باب الفاعل، قال: "وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز إلحاق التاء معه إذا لم يسمع؛ ولذلك استثناه خلافاً للكوفيين، فأجازوا الوجهين[١] في الجموع الثلاثة"[٢].

٩- في باب الاستثناء قال: "وقد سمع الاستثناء بحشا [٣] في قوله:

حشـــا رَهْـــطِ النـــبيِّ فـــإنَّ مِـــنهم بُحـــوراً لا تُكَـــدِّرُها الـــدِّلاءُ [٤]

ولم يسمع بحاش"[٥].

١٠- في باب الإضافة، بعد قول الناظم: بعد الشرح قال في تنبيهات له:

"الأول: ذهب ابن برهان[٦] وابن الطراوة[٧] إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة، والصحيح أنها محضة، لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله:

إنَّ وَجْــدي بِــكِ الشّــديدَ أَرانـــي عـــاذراً فـيك مَـنْ عَـهِدتُ عَـذولاً[٨]

([١]) مذهب البصريين وسيبويه وجوب تذكير الفعل المسند إلى جمع المذكر السالم نحو (قام الزيدون)،وتأنيث الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم نحو(قامت الهندات) لسلامة المفرد في الجمعين ،ومذهب الكوفيين جواز ذلك مع جمع المذكر السالم والمؤنث والتكسير فيجيزون (قام الهندات ،قامت الرجال).والراجح ما قالت به البصرة لعدم ثبوت السماع مع جمع المذكر السالم . انظر:التوضيح٥٩٣/٢، شرح التصريح، للأزهري٤١٠/١.

([٢]) التوضيح، ٥٩٣/٢.

([٣]) حاشا على ثلاثة أوجه: الأول:(حاشا) تكون استثنائية بمعنى إلا، الثاني:(حاشَ) تكون تنزيهية وليست حرفا كقوله تعالى ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ يوسف ٣١، الثالث: (حشا) أنها تكون فعلا متعديا متصرفا، تقول: "حاشيته"؛ بمعنى: استثنيته. انظر المغني ١٦٤/١، والأشموني ٥٢٧/١.

(٤) البيت بلا نسبة في الزاهر ٥١٣/١، ولسان العرب ١٨٢/١٤، والإنصاف ٢٢٨/١.

الشاهد: "حشا رهط"؛ فقد استثنى بحشا وهو مسموع.

([٥]) التوضيح ٦٩٠/٢.

([٦]) ابن برهان: عبد الواحد بن علي، ابن بَرْهان الأسدي العكبريّ، أبو القاسم: عالم بالأدب والنسب. من أهل بغداد.. كان أول أمره منجّما، ثم صار نحويا. وكان حنبلياً فتحوّل حنفيا. ومال إلى إرجاء المعتزلة. عاش نيفا وثمانين سنة. من كتبه " الاختيار " في الفقه، و " أصول اللغة " و " اللمع - " في النحو. انظر فوات الوفيات ١٩/٢ ، وتاريخ بغداد ١٢/ ٢٧٠ وإنباه الرواة ٢/ ٢١٣ وشذرات الذهب ٣/ ٢٩٧ وبغية الوعاة ٣١٧ ونزهة الألباء ٢٥٩/١وسير أعلام النبلاء، للذهبي١٣ /٣٤٣.

([٧]) ابن الطراوة: سليمان بن محمد بن عبد الله أبو الحسين السبائي المعروف بابن الطراوة من أهل مالقة. أخذ عن أبي الحجاج الأعلم والأديب أبي بكر المرشاني وأبي مروان ابن سراج، حمل عنهم كتاب سيبويه وكان إمام العربية في عصره وصاحب التواليف المشهورة فيها، وكانت وفاته في رمضان وقيل في شوال سنة ثمان وعشرين وخمسمائة. انظر تحفة القادم ١٨/١، و الوافي بالوفيات ٢٥٧/١٥.

([٨]) البيت بلا نسبة، انظر: شفاء العليل ٦٤٤/٢ ، والتصريح ٢٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٢/٢=

حيث وصف المصدر وهو (وجدي) بالمعرفة، مما يدل على أنه قد تعرف بالإضافة فهي إضافة محضة.

١١- في باب الإضافة، بعد قول الناظم: "وقد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية في قوله:

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهُ أَنني كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الكِرامُ قَلِيلُ[١]

فإنه روي بالفتح"[٢].

- الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات:

استند المرادي في ترجيح الآراء النحوية إلى الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءات الآحاد والمتواترة والشاذة، كما يلي:

١- حذف نون الوقاية في﴿من لَدُنِي ﴾[٣]، يقول[٤]: "الأكثر في لدني إلحاق النون وحذفها قليل. وبالحذف قرأ نافع: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِي عُذْرًا﴾" [٥].

ذكر البغدادي وأبو منصور الأزهري أنّ ابْن كثير وأبا عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى قرأوا (لَدُنِّي) مُثقلًا وقرأ نافع (لدُنِي) بضم الدَّال معَ تخْفيف النُّون، وقرأ عَاصِم في رواية أبى بكر (لدُني) يشم الدَّال شيئاً من الضَّم، هذه رواية خلف عن يحيى بن آدم. وقال غيره عن يحيى عن أبى بكر (لَدْني) يسكن الدَّال مع فتح اللَّام، وقال في كتاب المعاني الذي عمله إلى سورة طه، عن الكسائى عن أبى بكر عن عاصم (لَدْني) مفتوحَة اللَّام ساكنة الدَّال وقال حفص عن عاصم (لَدُنِّي) مثل أبى عمرو وحمزة "[٦].

=والدرر اللوامع ٩/٥.و الشاهد فيه قوله: "وجدي بك الشديد" حيث أفادت إضافة المصدر التعريف بدليل نعته بالمعرفة.

(١) البيت من الطويل: وهو لمبشر بن هذيل في ديوان المعاني ١/ ٨٩، ولموبال بن جهم المذحجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٤، وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٤٧، ومغني اللبيب ٢/ ٥١٨، وهمع الهوامع ١/ ٢١٨. الشاهد فيه قوله: "على حين" إذ بناها رغم إضافتها إلى جملة معربة ورغم جرها بحرف الجر الأصلي (على).

(٢) التوضيح٢/٨٠٨.

(٣) الكهف٧٦/١٥.

(٤) التوضيح ١/٣٨٤.

(٥) الكهف ٧٦/١٥.

(٦) السبعة في القراءات، لابن مجاهد ٣٩٦، ومعاني القراءات٢/١١٦ .

٢- لزوم ألف المثنى رفعاً ونصباً وجراً على لغة بلحارث بن كعب، وقال[١]: "أحسن ما خرج عليه قراءة : ﴿إن هذان لساحران﴾" [٢].

واخْتلفُوا في قوله ﴿إن هَذَانِ لساحران﴾ في تَشْدِيد النونين وتخفيفهما. فقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائى (إنَّ) مشددة النُّون(هَذَانِ) بألف خفيفة النُّون. وقرأ ابْن كثير (إنْ هَذَانّ) بتشديد نون (هَذَانّ) وتخفيف نون (إنْ).واخْتلف عن عاصم، فروى أبو بكر: (إنَّ هَذَانِ) نون (إنَّ) مشددة (هَذَانِ) مثل حمزة. وروى حفص عن عاصم: (إنْ) ساكنة النون وهى قراءة ابن كثير، و (هَذَانِ) خفيفة. وقرأ أبو عمرو وحده (إنَّ) مشددة النُون (هَذَيْنِ) بالياءِ[٣].

٣- قراءة قنبل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾[٤] بجزم الياء[٥]. يقول المرادي في شرحه للتسهيل: "قد أُوِّلَت الآية على أن الياء إشباع أو يكون الفعل مرفوعاً، و(من) بمعنى (الذي)، وعلى هذا ففي (يصبر) أوجه: أحدها: أنه سكن تخفيفاً.

الثاني: أنه نوى الوقف وأجرى مجرى الوصل.

الثالث: أنه مجزوم على المعنى؛ لأن (من) وإن كانت موصولة ؛ ففيها معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في خبرها فيكون معطوفاً على التوهم، ولا يخفى ما في هذه الأوجه من التكلف"[٦]. قرأ ابن كثير وحده ﴿إِنَّهُ مَن يَتَقِي﴾ بياء في الوصل والوقف، وقرأ محمد بن الحسن (من يتَقِ) بغير ياء في وصل ولا وقف، وقال:" كذا أقرأني أبو ربيعة" [٧]. وقال ابن مجاهد: " كان أبو ربيعة يُقْرِئ أصحابه بحذف الياء، وقال المعروف عن ابن كثير (يتقى) بياء، ولعل أبا ربيعة اختار حذفها، وقرأ الباقون (مَن يَتقِ) بغير ياء" [٨].

٤- وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [٩]. بيَّن المرادي أنَّ الخلاف في هذه القراءة هو خلاف في الاسم الموصول الواقع بعد (ما) الاستفهامية ، حيث أجاز فيها وجهان: " أحدهما أن تكون (ذا) موصولة فتكون (ما) حينئذٍ مبتدأ، و (ذا) وصلته خبر (ما)، والعائد محذوف. والآخر: أن تكون مركبة مع (ما) فيجعلان اسماً واحداً من أسماء

---

(١) التوضيح ٣٣٠/١.

(٢) طه ١٦/٦٣.

(٣) السبعة في القراءات ٤١٩، ومعاني القراءات ١٤٨-١٥٠.

(٤) يوسف٩٠/١٣.

(٥) التوضيح٣٥٥/١.

(٦) شرح التسهيل، للمرادي ١٠٤.

(٧) السبعة في القراءات ٣٥١.

(٨) معاني القراءات ٥٠/٢.

(٩) سورة البقرة ٢/٢١٩.

الاستفهام. ويظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي الجواب، فبدل الأول مرفوع، وكذا جوابه على المختار، وبدل الثاني منصوب وكذا جوابه عن المختار؛ لأن حق الجواب أن يطابق السؤال. وقد قرئت الآية بالوجهين. قرأ عمرو برفع العفو، والباقون بنصبه، فتكون "ذا" في قراءته موصولة وفي قراءتهم ملغاة" [1].

اخْتلفُوا فِي فتح الْوَاو وَضمّهَا من قَوْله (قل الْعَفو) فَقَرَأَ أَبُو عَمْرو وَحده (قل الْعَفو) رفعاً، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ نصباً. قَالَ أَبُو بكر: "أرى ابْن عَامر نصب الْوَاو أَيْضاً ". وحَدثنِي عبد الله بن عَمْرو بن أبي سعد الْوراق قَالَ: "حَدثنَا أَبُو زيد عمر بن شبة قَالَ حَدثنَا مَحْبُوب عَن إِسْمَاعِيل الْمَكِّيّ عَن ابْن كثير أَنه قَرَأَ (قل الْعَفو) رفعاً، وَالْمَعْرُوف عَن المكيين النصب[2].

وفيما يلي ذكر لبعض القراءات التي احتج بها المرادي مرتبة حسب ورودها في كتابه:

١- قراءة بعضهم: ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي﴾ [3] بنصب الواو [4].

٢- قراءة ابن كثير:﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [5] بتشديد النون[6].

٣- قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [7] بتشديد النون[8].

٤- قول أبي عمرو: سمعت أعرابياً يقرأ: ﴿صراط لَذين﴾[9] بتخفيف اللام [10].

٥- قراءة شاذة لبعض العرب:﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [11] -بالنصب[12].

([1]) التوضيح١/٤٤٠.

([2]) ووجهه: أي الذي ينفقونه العفو، وقراءة الباقين بالنصب على تقدير (أنفقوا العفو) أو (ينفقون العفو)، فيترجح أن يكون (ماذا) قبل (ينفقون) في قراءتهم مركبة، وفي قراءة أبي عمرو (ما) استفهاما و(ذا) بمعنى الذي، ويظهر فائدة ذلك في الوقف على ماذا. انظر: السبعة في القراءات ١٨٢، و شرح طيبة النشر في القراءات١/١٩٥.

([3]) سورة البقرة ٢/٢٣٧.

([4])التوضيح، ١/٣٥٥.

([5]) فصلت ٢٤/٢٩.

([6]) التوضيح ١/٤٢٠.

([7]) القصص٢٠/٣٢.

([8]) معاني القرآن للفراء٢/٣٠٦، والسبعة في القراءات ٤٩٣.

([9]) الفاتحة ١/٧.

([10]) التوضيح، ١/٤٢٦-٤٥٦.

([11]) مريم ١٦/٦٩.

([12]) التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٧٨.

٦- قراءة يحيى بن يعمر: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [١] -برفع (أحسنُ) [٢].

٧- قراءة مالك بن دينار وابن السماك: ﴿ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾ [٣] -برفع (بعوضةٌ) [٤].

٨- قراءة سعيد بن جبير: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[٥]- نصب عباد وأمثالكم وَتَخْفِيف إن بجعلها بِمَعْنى مَا فينصب على خَبَرهَا[٦].

٩- قراءة من قرأ:﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [٧] برفع (حينُ) [٨].

١٠- قراءة مالك بن دينار وأبي رجاء الجحدري: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ ﴾[٩] بالتاء [١٠].

- **الاستشهاد بالحديث الشريف**

اختلف النحاة في جواز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فنجد أوائلهم قد سكتوا عن التصريح بموقفهم منه للأسباب الآتية:

١- قول النبي- صلى الله عليه وسلم- : " أنا أفصح العرب بيد أني من قريش"[١١] فلم تترك هذه المقولة مجالاً لأحد في المناقشة وكأنها تجعل الاحتجاج بالحديث أمراً مسّلماً به كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن الكريم.

٢- إن الوضع في الحديث كثر وتزايد بحيث صعب على النحاة الأوائل الذين كانوا يتحرون الدقة في التمييز بين ما هو للرسول- صلى الله عليه وسلم- وما ليس له.

٣- رواية بعض الأحاديث بالمعنى، فاشتملت على لفظ غير لفظ النبي وإعراب غير أعرابه، وتصريف في اللفظ غير تصريفه، الأمر الذي جعل النحاة يتحرجون من البت في هذه القضية[١٢].

---

(١) الأنعام ٨/١٥٤.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٥٥٠/١.

(٣) سورة البقرة ١/٢٦

(٤) منار الهدى ٦٦/١.

(٥) الأعراف ٩/١٩٤.

(٦) مشكل إعراب القرآن، للمكي٣٠٧/١.

(٧) سورة ص٢٣/٣.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ١٠٩٧/٢.

(٩) الأحقاف ٢٦/٢٥.

(١٠) معاني القرآن، للفراء ٥٥/٣، و الحجة للقراء السبعة، للفارسي١٨٦/٦.

(١١) شرح السنة، للبغوي٢٠٢/٤.

(١٢) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، لخديجة الحديثي ١٥-١٦.

وترى خديجة الحديثي[1] أن ابن الضائع (٦٨٦هـ) أول من نُقِلَ عنه أنه أشار إلى احتجاج النحويين بالحديث معللاً عدم احتجاجهم به كونه مروياً بالمعنى، قال السيوطي: " وقال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ،واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللفظ كلام النبي–صلى الله عليه وسلم– لأنه أفصح العرب"[2].

ويعد ابن مالك أول من استشهد بالحديث الشريف وأكثر منه كما نقل السيوطي عن أبي حيان قوله: " قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو ابن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين، و والكسائي، والفراء وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس.

وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء ،فقال: إنما ترك العلماء ذلك ؛لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول –صلى الله عليه وسلم –إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين :

أحدهما :أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ،فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه –صلى الله عليه وسلم –لم تقل بتلك الألفاظ جميعها ...

الأمر الثاني :أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ؛لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم ،وهم لا يعلمون ذلك...

والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر ،متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك ،ولا صحب من له التمييز...

وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة؛ لئلا يقول مبتدئ :ما بال النحويين يستدلون بقول العرب ،وفيهم المسلم والكافر ،ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول ؛كالبخاري

---

(1) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، لخديجة الحديثي ١٦.

(2) الاقتراح، للسيوطي ٩٥.

ومسلم ،وأضرابهما فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث"[١].

وصنفت الحديثي النحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف إلى ثلاثة مذاهب:

١- مذهب المانعين مطلقاً: ويمثل القائلين به ابن الضائع الذي يرى أن أوائل النحاة لم يحتجوا بالحديث الشريف مطلقاً؛ لجواز نقله بالمعني، وأول من احتج به ابن خروف.

٢- مذهب المجوزين مطلقاً: ويمثل القائلين به ابن مالك، ورضي الدين الاسترباذي (٦٨٨هـ) الذي زاد في شرحه للشافية على ابن مالك بالاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت- رضي الله عنهم- وتبعهما على ذلك ابن هشام (٧٦١هـ).

٣- مذهب المتوسطين: وقف هؤلاء موقفاً وسطاً بين المانعين والمجوزين، وكان الشاطبي(٧٩٠هـ) المتحدث بلسانهم والمدافع عن رأيهم، فقد أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها، ومع ذلك نجده ينفي أولاً احتجاج النحاة المتقدمين على ابن مالك بالحديث وإنه لم يجد من احتج به قبله سوى ابن خروف. وقد قسموا الحديث إلى قسمين:

الأول: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

الثاني: قسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته- صلى الله عليه وسلم- فهذا يصح الاستشهاد به[٢].

والمتأمل في مأثورات المرادي النحوية يجده معتداً بالحديث النبوي الشريف لإثبات آراءه النحوية ، فقد استشهد في كتابه التوضيح بثلاثة عشر حديثاً مما يبين أنه قد أخذ منهجاً مغايراً لشيخه أبي حيان؛ حيث لم يمنعه مطلقاً ،بل وقف موقفاً وسطاً بين الجواز والمنع .

ومن ذلك ما استشهد به على إلحاق نون التوكيد الثقيلة الفعل الماضي وضعاً المستقبل معنى[٣] واستشهد بقوله -صلى الله عليه وسلم- : "فإما أدرَكَنَّ واحد منكم الدجال"[٤].

كما وجه الخلاف النحوي في باب المعرب والمبني في الأسماء الخمسة حيث اعتبر الفراء (هَنُ) أي(كذلك)، وأنكر إعرابها بالأحرف، وقد رده المرادي[٥] بما نقله عن

---

(١) الاقتراح، للسيوطي ٩٤.

(٢) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، لخديجة الحديثي ٢٥.

(٣) التوضيح ٢٨٩/١.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه،٢٢٤٩/٤، رقم ٢٩٣٤، وإتحاف المهرة، للعسقلاني ٢٥٢/٤، والحاكم٤٩٠/٤-٤٩١.

(٥) التوضيح ٣١٦/١.

سيبويه في أن إعرابها بالأحرف قليل. والأفضل التزام النقص وحذف لامها، واحتج بقوله – صلى الله عليه وسلم–: "من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضّوه بهَنِ أبيه ولا تَكنوا"[١].

فقد استعمل (الهن) منقوصاً معرباً بالحركات الظاهرة. وإذا استعمل (الهن) غير مضاف كان منقوصاً بالإجماع.

وقد استشهد بقوله –صلى الله عليه وسلم–: " لخلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك " [٢] في العوض من واو (فوك) ميماً وإثباتها عند الإضافة"[٣].

وقد اعتد بقول ابن مالك في باب (سنين): قد يستعمل مثل (حين)، فجعل إعرابه بالحركات على النون منونة، ولا تسقطها الإضافة، وتلزم الياء. واستدل بالحديث في إحدى روايتيه : "اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف"[٤] وقد رواه البخاري " اللهم اجعلها عليهم سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ" في إجرائها مجرى جمع المذكر السالم[٥].

أما في باب الضمير فقد استشهد بقوله–صلى الله عليه وسلم– في الحديث: "أن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم" [٦] في جواز الانفصال عند تقديم الأخص و غير الأخص وقد اجتمع الأمران في: "إن الله ملككم ... " فانفصال الضمير في قوله: ملككم إياهم

---

(١) أي : من تعصب لقبيلته، وانتمى إليها، ودعا قومه ليخرجوا معه للقتال في الباطل، فقولوا له: اعضض على قُبُلِ أبيك الذي تنتسب إليه، ولا تجيبوه استهزاءً به، ولا تذكروا كناية الذكر وهي الهن، بل ذكره صراحة. وفيها نهي عن عصبية الجاهلية، ودعوى الأخذ بالثأر. أخرجه أحمد في مسنده٢١٢٣٦، والنسائي٨/١٣٦، رقم ٨٨١٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه٧/١٦٤، رقم ٥٩٢٧، وصحيح مسلم ٢/٨٠٧، رقم ١١٥١، ومسند أحمد ١٢/١٢٢، رقم ٧١٩٥.

(٣) التوضيح ١/٣٢٢.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ١٦/٤٣٩، رقم ١٠٧٥٤، وسنن الدارقطني ٢/٣٨، رقم ١٦٩٠.

(٥) التوضيح ١/٣٣٥.

(٦) هو مفرق في عدة أحاديث فروى أبو داود من حديث علي: " كان آخر كلام رسول الله– صلى الله عليه وسلم– الصلاة الصلاة، اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم"، وفي الصحيحين من حديث أنس: " كان آخر وصية رسول الله –صلى الله عليه وسلم– حين حضره الموت ،الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم". ولهما من حديث أبي ذر: " أطعموهم مما تأكلون، وألبسوهم مما تلبسون، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتوهم فأعينوهم". لفظ رواية مسلم وفي رواية لأبي داود:" من يلايمكم من مملوكيكم فأطعموهم مما تأكلون، واكسوهم مما تلبسون ،ومن لا يلايمكم منهم، فبيعوه ،ولا تعذبوا خلق الله تعالى"، وإسناده صحيح. انظر إحياء علوم الدين ٢/٢١٩. يقول محمد عيد: " ساق الأشموني هذه العبارة دون أن يذكر أنها حديث، وكذلك ابن هشام في "أوضح المسالك وقد بحثت عنه قدر جهدي، فلم أعثر عليه في كتب الحديث". انظر النحو المصفى ١/١٤٤.

جائز، لتقدم الأخص، وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير في ملكهم إياكم، واجب لتقديم غير الأخص" [١].

وقد استشهد بقوله عليه الصلاة والسلام: "قَطْ قَطْ بِعِزَّتِكَ" يروى بسكون الطاء وبكسرها مع ياء ودونها، ويروى "قطني قطني" بنون الوقاية، و"قط قط" بالتنوين وبالنون أشهر [٢].

وقد ردّ إلحاق نون الوقاية اسم الفاعل وأفعل التفضيل، ولم يعتد به ؛ لأن سماعه في غاية القلة، واستشهد بقوله– صلى الله عليه وسلم–: "غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ"[٣] حيث لحقت نون الوقاية أفعل التفضيل (أخوفني)، فلا يقاس عليه [٤].

واستشهد في باب المبتدأ والخبر على وجوب إثبات الخبر إذا كان كوناً خاصاً، لا دليل عليه، كقوله –صلى الله عليه وسلم–:[٥]" لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ لأَقَمتُ البيت"[٦].

وكان الاحتجاج بالحديث الشريف سبباً من أسباب الاختلاف في بعض المسائل النحوية ، فقد احتج المرادي بقول ابن مالك فيما أطلق عليه النحاة (لغة أكلوني البراغيث)[٧] من إسناد الفعل مثنىً ظاهراً أو مجموعاً، فسماه لغة "يتعاقبون فيكم"[٨]

---

(١) التوضيح١/٣٧٦.

(٢) نفسه١/٣٨٥.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٢١٢٩٦، وصحيح مسلم ٢٢٥٠/٤، رقم ٢٩٢٧.

(٤) التوضيح١/ ٣٨٩

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ٣٧/١، رقم ١٢٦، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح ٦٤٦/٣، رقم ١٢٦.

(٦) التوضيح١/٤٨٦.

(٧) وهي لغة بني الحارث بن كعب وأزد شنوءة ونسبت لطيء . انظر شرح الأشموني٤٧/٢

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه ١١٥/١، رقم٥٥٥، وصحيح مسلم٤٣٩/١، رقم ٦٣٢، ومسند أحمد ٤٧٧/١٣، رقم ٨١٢٠. يقول الشيخ محمد محيي الدين: " قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث، وذلك على اعتبار أن الواو في (يتعاقبون) علامة جمع الذكور، و(ملائكة) وهو الفاعل مذكور بعد الفعل المتصل بالواو. وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم، من المؤلفين، وقالوا: إن هذه الجملة قطعة من حديث مطول، وقد روى هذه القطعة مالك –رضي الله عنه– في الموطأ، وأصله "إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار" فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في (يتعاقبون) ليست علامة على جمع الذكور، ولكنها ضمير جماعة الذكور، وهي فاعل، وجملة الفعل وفاعله صفة لـ(ملائكة) الواقع اسم إن، و (ملائكة) المرفوع بعده ليس فاعلاً، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أجمل أولاً، فهو خبر مبتدأ محذوف". انظر: منحة الجليل٨٥/٢.

وقد استشهد بقول السهيلي بورودها لغةً[١].

ونرى المرادي يوجه الخلاف النحوي في باب الاستثناء في التفريق بين (حاشا) و (خلا) من إلحاق (ما المصدرية) (حاشا)، واستشهد فيما ذكره ابن مالك في التسهيل بقوله – صلى الله عليه وسلم: "أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمة"[٢] على قلة في ذلك، كما قال سيبويه[٣].

وقد ذكر في باب الإضافة الفصل بالمجرور بين المضاف والمضاف إليه بقوله –صلى الله عليه وسلم: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"[٤] وقال هو من أحسن الفصل اختياراً[٥].

هكذا نرى المرادي كثيراً ما يحتج بالحديث الشريف الذي أولاه اهتماماً كبيراً ظهر من خلال العدد الذي ساقه لنا في كتابه مما يدلل على أنه يعتمد عليه كفرع من فروع السماع.

– الاستشهاد بكلام العرب:

أما الضرب الثالث من أضرب السماع فهو كلام العرب الذي يقول السيوطي عنه: "ما نطقت به العرب من شعر ونثر في جاهليتها وإسلامها حتى منتصف القرن الثاني. فقد نقل ثعلب عن الأصمعي: "خُتم الشعر بإبراهيم بن هرمة (ت١٧٦هـ) وهو آخر الحجج " [٦].

تقول خديجة الحديثي: " هو ما أُخذ عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، فقد نقلت العربية عن قبائل العرب: قريش وقيس وتميم وأسد، فهم الذين عنهم أكثر ما أُخذ في الغريب والإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم" [٧].

ولقد سار المرادي على هذه القاعدة، فقد استدل بما نُقِل عن العرب نثراً وشعراً، حيث أن أكثر ما استدل به كان للجاهليين والإسلاميين، سواء ما عرف قائله أو لم يعرف،

---

(١) التوضيح٢/ ٥٨٦.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده٩/٥١٨، رقم ٥٧٠٧، والمسند الجامع ١٠/٧٧٢، رقم ٨٢٠٦.

(٣) التوضيح، ٢/٦٨٩.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ٥/٥، رقم ٣٦٦١، وجامع المسانيد والسنن، لابن كثير ٩/٣٣٨.

(٥) التوضيح٢/٨٢٥.

(٦) الاقتراح ١٤٨.

(٧) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للحديثي ١٥٤.

كما يقول عبد الرحمن سليمان: " قَلَّ استشهاده بشعر المحدثين كأبي نواس وأبي العلاء المعري" [١].

ومن ذلك ما ذكره المرادي[٢] في إعراب المثنى من لغةٍ حكاها الفراء في (كلا وكلتا) من وجوب إعرابهما إعراب المقصور، إذا كان عاملهما ظاهراً أو مضمراً، واستدل بقول العرب (كلاهما وتمراً) [٣] بالألف، وقد قال سيبويه عنه: "هذا مثل قد كثر في كلامهم، واستعمل وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال (أعطني كليهما وتمراً). ومن العرب من يقول (كلاهما وتمراً) كأنه قال (كلاهما لي ثابتان وزدني تمراً) " [٤].

وقد ذكر المرادي الكثير من اللغات واللهجات في كتابه، فيقول إنها لغة . ومن ذلك ما أورده في باب المعرب والمبني في الأسماء الخمسة من إلحاق (الميم) بـ (بفم) فأورد فيه عشر لغات بقوله: "وإن كان بالميم ففيه عشر لغات: نقصه، وقصره، وتضعيفه، كل منها مع فتح الفاء أو كسرها أو ضمها، فهذه تسعة، والعاشرة، إتباع فائه لميمه، وأفصحها فتح فائه منقوصاً"[٥].

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في باب الموصول فيقول: "في (الذين) أربع لغات[٦] المشهورة ولغة هذيل، وحذف نونه لطول الاسم بالصلة مطلقاً"[٧].

ونراه يصرح باسم قبيلة أو اثنتين أو أكثر: كما ذكر في باب المعرب والمبني من اعتبار الضمائر المتصلة بالأفعال الخمسة حروفاً لا محل لها من الإعراب وليست بضمير، حيث أورد أسماء القبائل التي ذكرت هذه اللغة فيقول: " نحو (يفعلان) هو كل فعل اتصل به ألف اثنين مخاطبين أو غائبين نحو: (أنتما تفعلان) و(هما يفعلان) سواء كان ضميراً كما مثل به، أو حرفاً نحو (يفعلان الزيدان) في لغة طيئ وأزد شنوءة "[٨].

---

(١) التوضيح ٢٤٨/١.

(٢) نفسه ٣٢٦/١.

(٣) أوّل من قاله عمرو بن حمران الجعديّ، وذلك أنه مرّ برجل وبين يديه زبد وسنام وتمر، فقال: أنلنى ممّا بين يديك، فقال: أيّما أحبّ إليك أزبد أم سنام؟ فقال: كلاهما وتمراً، فسارت مثلا. انظر: مجمع الأمثال، للنيسابوري١٥١/٢، ونهاية الأرب٤٨/٣.

(٤) الكتاب، لسيبويه ٢٨١/١.

(٥) التوضيح٣١٥/١.

(٦) في (الذين) أربع لغات: إحداها (الذيْ) بياء ساكنة وهي أفصح اللغات، والثانية (الذيّ) بياء مشددة، والثالثة (اللَّذِ) بكسر الذال من غير ياء، والرابعة (اللذْ) بسكون الذال. انظر الإنصاف ٥٥٦/٢.

(٧) التوضيح٤٢٥/١.

(٨) نفسه ٣٤٥/١.

أو كما ذكره في باب عطف النسق من كسر همزة (إما) على لغة الحجازيين، أو فتحها على لغة ثلاث قبائل، فيقول: " في (إما) المذكورة لغتان: كسر همزتها، وهي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم ،وهي الفصحى، وفتح همزتها، وهي لغة قيس وأسد وتميم" [١].

وقد يكتفي المرادي أحياناً بالإشارة إلى أن ذلك طريقه السماع، فيقول: " لما كان للعلم الجنس خصوص من وجه وشياع من وجه جاء في بعضه عن العرب وجهان: إعطاؤه حكم المعارف، وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السماع. ومن المسموع فيه الوجهان (فينة وغدوة وبكرة وعشية) "[٢].

أو يحتج على القاعدة بنقل من سَمِعَ عن العرب، ومن ذلك اعتراضه على المبرد لإنكاره لزوم ألف المثنى رفعاً ونصباً وجراً على لغة بلحارث بن كعب يقول: "في المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهو لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخر، وأنكرها المبرد وهو محجوج بنقل الأئمة[٣] ،وهو أحسن ما خرج عليه قراءة: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾" [٤].

وقد ينقل رواية من سمع عن العرب كما في باب الاستثناء حيث ذكر حكم تقدم المستثنى على المستثنى منه والقول برفعه مبني على هذه الرواية يقول :

"قال سيبويه: حدثني يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون: (ما لي إلا أبوك ناصر)، فيجعلون ناصراً بدلا "[٥].

فالسماع عن العرب أحد الأصول التي اعتمد عليها المرادي في قبول الآراء أو رفضها أو توجيهها .

---

(١) التوضيح٢ /١٠١٧.

(٢) نفسه ٤٠٤/١.

(٣) نفسه ٣٣٠/١.

(٤) طه ١٦/٦٣. والقراءة: السبعة في القراءات ٤١٩، ومعاني القراءات، للأزهري ١٤٨-١٥٠.

(٥) التوضيح٦٧١/٢.

٢- القياس عند ابن أم قاسم المرادي:

يعتبر القياس الأصل الذي استند عليه كثير من النحاة للاحتجاج على صحة أقوالهم النحوية. ولابد لنا قبل التوسع في الحديث عن القياس عند المرادي من ذكر ماهيته لغةً واصطلاحاً:

القياس لغةً:

من قاس الشيء، يقيسه قيساً، واقتاسه وقيَّسه إذا قدره على مثاله[١].

واصطلاحاً:

ما ذكره السيوطي: "هو معظم أدلة النحو، والمعمول في غالب مسائله عليه"[٢]".
ويورد قول ابن الأنباري في أصوله "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأنّ النحو كله قياس... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو... لذا عُرِّف بأنه: علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب" [٣].

وترى خديجة الحديثي أن القياس حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما. [٤]

وقد قسّمت الكلام العربي المسموع عن الفصحاء إلى نوعين: الأول: ما لا بد من تقبله كهيئته ،لا بوصية فيه، ولا تبنيه عليه. والثاني: ما وجدوه يتدارك بالقياس وتخف التكلفة في علمه على الناس فقننوه وفصلوه [٥].

وتعرض لنا الحديثي فائدة القياس بأنه يغني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب، لأنه يستطيع أن يصوغ الفائدة متبعاً قياس الكلمات على نظائرها. وان لم يسمع ذلك عن العرب [٦].

إلا أن القياس لا يؤخذ بكليته كما يرى كثيرٌ من النحاة، وقد بدأ القياس منذ النحاة الأوائل، فهذا يونس بن حبيب من نحاة البصرة فإن له قياساً في النحو ومذاهب يتفرد بها كما نقله السيرافي في قوله، فهو مذهب كوفي في القياس وهذا مما أخذه عليه سيبويه[٧].

---

(١) لسان العرب، مادة(قيس) ١٨٧/٦.
(٢) الاقتراح ٢٠٣.
(٣) نفسه ٢٠٤.
(٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للحديثي٢٢١.
(٥) نفسه ٢٢٢.
(٦) نفسه ٢٢٣.
(٧) أخبار النحويين البصريين، للسيرافي ٢٧.

ويقول السيرافي عن عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي بأنه كان أشد تجريداً للقياس من عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء[١]. فهو من نحاة البصرة ، يقول شوقي ضيف أنه يعد بحق أستاذ المدرسة البصرية ؛ لأنه أولُ من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل.

ثم تبعه عيسى ابن عمر في هذا الباب، فقد طَرَقَ القياس وعمَّمه[٢]. ويتضح ذلك مما نقله عنه سيبويه في كتابه، وقد اتبع أستاذه أبا إسحاق حتى خطأ العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس كما ذكرت لنا المصادر من تخطئته للنابغة:

فبتُّ كأنِّي سَاورتني ضَئيلةٌ ... مِنَ الرقشِ في أنيابها السُّمُ ناقعُ[٣]

حتى جاء الخليل الذي بنى قياسه على الكثرة المطردة من كلام العرب، وتبعه سيبويه الذي بلغ الغاية، وصحح القياس بعناية في كتابه الذي لم يكن قبله ولا بعده مثله، والذي عده ابن جني كاشف قناع القياس في علمه [٤].

إذن يتبين لنا أن القياس نضج على يدَي الخليل وتلميذه سيبويه كما يرى الكثير من العلماء ومنهم ابن جني والزبيدي.

مما تقدم يتبين لنا أن القياس قد نشأ بصرياً مع نشأة النحو. وقد أكدت خديجة الحديثي ذلك بما قاله مؤرج السدوسي[٥]، وهو من أصحاب الخليل: أنه قد قدم من البادية ولا معرفة له بالقياس بالعربية، وإنما كانت معرفته قريحته. وأول ما تعلمه في حلقة أبي زيد الأنصاري بالبصرة [٦].

---

(١) أخبار النحويين البصريين ٢٨.

(٢) المدارس النحوية، لشوقي ضيف ٢٣.

(٣) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٣، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٧، والحيوان ٤/ ٢٤٨، والدرر ٦/ ٩، وسمط اللآلي ٤٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٢، والكتاب ٢/ ٨٩؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ١١٧.
الشاهد في قوله: "السم ناقع" فقد رفع ناقع على أنه خبر السم، ويجوز فيه النصب على الحال، كما يجوز فيه الرفع على الصفة لجهة أن اللام للجنس فهو بحكم النكرة.

(٤)المدارس النحوية، لشوقي ضيف ٢٥–٣٠.

(٥) مؤرج بن عمر بن منيع بن حصين السدوسي النحوي أبو فيد البصري: أحد الأئمة من أهل الأدب، سمع من قرة بن خالد وأبي عمرو بن العلاء. من مصنفاته : غريب القرآن، الأنواء، المعاني، جماهير القبائل. مات سنة خمس وتسعين – وقيل أربع وتسعين – ومائة؛ وقيل: عاش إلى بعد المائتين. انظر : وفيات الأعيان ٢/ ١٣٠، وبغية الوعاة ٢/ ٣٠٥، وإنباه الرواة ٣/ ٣٢٧.

(٦) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للحديثي ٢٢٨.

وقد تبع سيبويه كثير من النحاة، وألفوا فيه كتباً كالأخفش الأوسط، وأبي عمر الجرمي الذي كان يرى أنه ينبغي أن يقتصر في النحو على السماع الصحيح، والقياس عليه دون الإتيان بصور متعددة لم يرد لها مثيل عن العرب، وأبي عثمان المازني صاحب كتاب التصريف، الذي كان يرى أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب [١].

وقد اهتم نحاة الكوفة بالقياس أيضاً، إلا أنهم اتسعوا في الرواية، وتساهلوا في شروط المروي. فهم مع أخذهم من الفصحاء الذين أخذ عنهم البصريون، قد تساهلوا في أخْذ المروي حتى عمن سكن الحواضر. فهذا الكسائي إمامهم تساهل في ذلك حتى تحامل عليه البصريون، ووجهوا له كثيراً من الانتقادات، مما قد دفعهم إلى هجائه، فهو القائل:

إنمـــا النحـــو قيــــاسٌ يتبــــع　　　وبـــه فـــي كـــلِ أمـــرٍ يـــنتفع[٢]

فقاس على كلام من نبذه البصريون، وضعفوا لغته لفسادها، مما دفع اليزيدي إلى هجائه بقوله:

أفســـــده قـــومٌ وأزروا بـــه　　　مـن بيـن أغـــتامٍ وأوغـــادِ [٣]

ذوي مــــــراءٍ وذوي لـــــكنةٍ　　　لِئَـــامُ آبـــاءٍ وأجــــدادِ

لهم قيــــاسٌ أحـْـدَثُـوه هـــم　　　قيـــاسُ ســـوءٍ غـــيرُ منقادِ

ولم يكتفوا بالقياس على من فسدت ألسنتهم، وقاسوا دون استناد إلى سماع. ولقد اتبع الكسائي كثيرٌ من النحاة في الرواية، حتى استتب القياس، وبلغ على يدي أبي على الفارسي وابن جني ذروته، فتفرعت أنواعه وأركانه وبحوثه [٤].

فمن أركانه –كما يرى كثير من النحاة– أصل مقيس عليه، وفرع مقيس، وحكم ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه، وعلة جامعة. ومن هنا اختلف النحاة في الأصل المقيس عليه : اللغة المسموعة وما يتوافر فيه من شروط الراوي في النص المروي وصحته وفصاحة المتكلم به. "فاعتبر للقياس درجات يقاس على بعضها ويحفظ بعضها الآخر. فتختلف هذه الدرجات تبعاً للنحاة وآرائهم. فالكلام المسموع عن العرب مع اختلاف لغاتهم إما مطّرد وإما شاذ"[٥].

---

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للحديثي ٢٢٨–٢٢٩.

(٢) البيت منسوب للكسائي في معجم الشعراء ٣٤٥/١٣، وتاريخ بغداد ٤١٠/١١، ومعجم الأدباء ١٧٤٧/٤، والوافي بالوفيات ٥١/٢١، وإنباه الرواة ٢٦٧/٢.

(٣) الأبيات منسوبة لليزيدي في أخبار النحويين البصريين ٣٤/١٠، وتاريخ العلماء النحويين ١١٩/١، ونزهة الألباء ٧٠/١.

(٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للحديثي ٢٣–٢٣١.

(٥) نفسه ٢٣٣–٢٣٤.

وقد أخذ المرادي الكثير المطرد؛ وقاس عليه على مذهب كثير من النحاة. فمن ذلك ما ذكره في باب المفعول فيه من نيابة المصدر عن الظرف بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. وشرطه إفهام تعيين وقت أو مقدار، كقولهم: (جلست قرب زيد) أي مكان قربه، وهذا قليل في المكان. أما الزمان فكثير نحو (كان ذلك خفوق النجم، وطلوع الثريا) أي وقت خفوق النجم، ووقت طلوع الثريا. فكثرته تقتضي القياس عليه[١].

وقد لجأ المرادي في بعض أحكامه بوصفها بالقلة أو الشذوذ أو الندور. ومن ذلك ما أورده في باب الموصول من اتصال (أل) بالفعل المضارع لكونه مشابه لاسم الفاعل وذلك قليل[٢]. ويورد قول الشاعر:

مــا أنــتَ بــالحَكَمِ التُرْضَــى حُكُومَتُــهُ ... ولا البَلِيــغِ ولا ذِي الـــرَّأْيِ والجَـــدَلِ[٣]

ومما أورده في القلة أيضاً الابتداء بالوصف المذكور مجرداً من النفي والاستفهام وهو قليل. فجوَّزه سيبويه على قبح، ومذهب البصريين المنع. فقليل أن يقال: "فائز أولو الرشد"[٤].

وقد ذكر المرادي النادر، وخرَّجه في بعض الأحكام للضرورة، ويتضح لنا ذلك في شرحه لإلحاق نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع بعض الحروف والأسماء. فعقب على قول ابن مالك في:

ولـــيتني فشـــا وليتـــني نـــدرا ... ومع لعلَّ اعكس وكن مخيّرا [٥]

أي كثرة لحاق النون مع ليتني، ولم يأتِ في القرآن إلا كذلك. وقد ندر إسقاط النون مع ليت، كقول الشاعر:

---

(١) التوضيح ٢/ ٦٦٢.

(٢) انظر تفصيل المسألة٢١٣-٢١٤.

(٣) البيت منسوب للفرزدق في الإنصاف ٢/ ٥٢١، وخزانة الأدب ١/ ٣٢، والدرر ١/ ٢٧٤، وشرح التصريح ١/ ٣٨، ١٤٢، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٠، وشرح ابن عقيل ١/٨٥، وشرح عمدة الحافظ ٩٩، والمقرب ١/ ٦٠، وهمع الهوامع ١/ ٣٣٢.

الشاهد فيه قوله: "الترضى" حيث أدخل الموصول الاسمي "أل" على الفعل المضارع، وهذا قليل.

(٤) التوضيح ٢/ ٧٧٢.

(٥) البيت لابن مالك في ألفيتة ١٣، وابن عقيل١/١١٠،وشرح الأشموني ١/١٠٢،وشرح التصريح ١/١١٨.

كمُنْيَـــــةِ جَـــابرٍ إذ قـــالَ لَيْتِـــي أُصـــادِفُه وأُتْلِـــفُ جُـــلَّ مـــالِي[1]

فخرَّج المرادي هذا النادر للضرورة. وأجاز حذفها مع لعل لكثرته، لأنها لم ترد في القرآن إلا كذلك، وإثباتها نادر للضرورة أيضاً، كقول الشاعر:

فقُلْـــتُ أَعِيرانـــي القَـــدُومَ لعَلَّنـــي أَخُـــطُّ بِهَـــا قَبْـــراً لِأَبْـــيَضَ ماجِـــدِ [2]

فغالباً ما كان يعزو المرادي الندرة في القواعد للضرورة الشعرية، وهذا ما سيأتي ذكره في الفصل الثاني[3].

وقد أورد من الأمثلة ما يحفظ ولا يقاس عليه لقلة أو ندور أو شذوذ. ومن ذلك ما أورده في باب الموصول من وضع الاسم الظاهر موضع المضمر كقول الشاعر:

فيـــا ربِّ أَنْـــتَ اللهُ فـــي كُـــلِّ مـــوطنٍ وأنْـــتَ الَّـــذِي فِـــي رَحْمَـــة الله أطْمَـــعُ [4]

فقال هذا من القلة لا يقاس عليه.

وقد ذكر في باب الحال من ندور تقدم الحال على عامله إذا كان اسماً للإشارة، أو حرفاً للتمني أو للتشبيه. معقباً على قول ابن مالك:

وعامـــل ضـــمن معنـــى الفعـــل لا حروفـــه مـــؤخراً لـــن يعمـــلا [5]

كـــ(تـــلك، لـــيت، كـــأن) نـــدر نحـــو ســـعيد مســـتقراً في هـــجر

([1]) البيت لزيد الخيل في ديوانه ٨٧، وخزانة الأدب ٥/ ٣٧٥، ٣٧٧، ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٥، والمفصل ١/ ١١٧٧، والكتاب ٢/ ٣٧٠، وبلا نسبة في والمقتضب ١/ ٢٥٠،وشرح ابن عقيل١/١١١،والأشموني١/١٠٢، و همع الهوامع ١/ ٦٤.

الشاهد: قوله: "ليتي" حيث حذف نون الوقاية، وهذا الحذف نادر.

([2]) البيت بلا نسبة ،قال عنه العيني :لم أقف على اسم قائله١/٣٥٠،وشرح ابن عقيل١/١١٣،والاشموني ١/١٠٣،وهمع الهوامع١/٢٦٠.وقد نسبه محقق اللمحة في شرح الملحة لمُدْرِك بن حصْن الأسدي.

الشاهد: قوله: "لعلني" حيث جاء بنون الوقاية مع "لعل"، وهذا قليل.

([3]) التوضيح١/ ٣٨٢-٣٨٠

([4]) البيت للمجنون في شرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في المغني ٦٥٥/١، شرح الاشموني١/١٢٧،والتصريح ١/ ١٦٨، وهمع الهوامع ١/ ٣٩٩.

والشاهد فيه قوله: "وأنت الذي في رحمة الله" حيث ذكر اسما ظاهرا بدل ذكر الضمير في الصلة، والشائع القول: "وأنت الذي في رحمته أطمع".

([5]) البيتان لابن مالك في ألفيته ٣٣،وشرح ابن عقيل ٢/٢٧١،و شرح الأشموني ٢/٢٢،وشرح التصريح١/٥٩٧.

إذن الندور لتقديم الحال على العامل المعنوي إذا كان جاراً أو مجروراً، فيقول المرادي (ندر) ظاهره مما لا يقاس عليه. صرح ابن الناظم [1] بذلك، فقال: " ما جاء منه مسموعاً حفظ ولا يقاس عليه"[2].

وما ذكره في باب (نعم وبئس) وما جرى مجراهما، فقد أورد في تنبيهاته من ضرورة تعريف الاسم الظاهر بـ(أل) بعد الفعل لإنشاء المدح، وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير، كقول الشاعر:

فَنِــعْمَ أخُو الهَيْجَـاءِ ونِـعْمَ شَـبَابُـهَا[3]

فألحق الضمير شبابها، والأصل أن تكون معرفة بـ(أل). فيقول المرادي أنه يحفظ ولا يقاس عليه لقلته، أو يكون الاسم مضافاً إلى نكرة، كقول الشاعر:

فنــعــمَ صَـاحــبُ قَـومٍ لا ســـلاحَ لهمْ صــاحبُ الرَّكـبِ عثمـانُ بـن عفَّانـا [4]

فأجازه الكوفيون، ويقول المرادي عنه: "خصه عامة النحويين بالضرورة فيحفظ ولا يقاس عليه " [5].

وقد أورد أيضاً في باب "الأفعال والأصوات" بناء فعلال من الرباعي (كقرقار، وعرعار) الذي أجازه الأخفش قياساً، فمذهب سيبويه أنه يحفظ ولا يقاس عليه، ويذهب المرادي مذهب سيبويه ويرى أنه الصحيح[6].

وذكر فيما شذ ولا يقاس عليه، ما أورده في تثنية المقصور والممدود. فشذ في الاسم المقصور ثلاثة أشياء: (مذراوان–حوذلان–رضيان) قياسه رضوان. وشذ في الممدود مما

([1]) شرح ابن الناظم ٢٤٠.

([2]) التوضيح٢/ ٧١١.

([3]) شطر بيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٢٧٧،وهمع الهوامع٣/٢٨.

الشاهد فيه: "ورود فاعل "نعم" اسمًا مضافًا إلى معرفة (الهيجا) في الجملة الأولى، وفي الجملة الثانية ورد فاعل "نعم" اسمًا مضافًا إلى ضمير يعود إلى معرفة، وهذا جائز عند بعض النحاة.

([4]) البيت لكثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابْن الغريزة في الدرر ٥/ ٢١٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١١٩، و خزانة الأدب ٩/ ٤١٧، وبلا نسبة في المقرب ١/ ٦٦، وهمع الهوامع ٣/ ٣٢.

الشاهد فيه قوله: "نعم صاحب قوم" حيث ورد فاعل "نعم"، وهو قوله: "صاحب" نكرة مضافة إلى نكرة، وهذا جائز عند الفراء والكوفيين في سعة الكلام، ومنع ذلك عامة النحويين إلا في الضرورة.

([5]) التوضيح٢/ ٩٠٦.

([6]) نفسه٣/١١٦٠.

لا يقاس عليه: إقرار همزة التثنية (حمراءان) أو قلبها ياءً (حمرايان)، أو حذف الألف والهمزة نحو قولهم (قاصعان)، وقلب همزة "كساء" ونحوه ياء (كسايان)، والخامس قلب الأصلية واواً[1].

ومن ذلك قوله في جمع(ضيون) – ذكر السنانير – (ضياون) من غيرهم. فالصحيح ما ذهب إليه سيبويه للقياس والسماع. فالقياس فللإبدال نحو أوائل (ضيائن). والسماع من (سيقه) (سيائق)، و(جيد) (جيائد). أما (ضياون) فشاذ لا يقاس عليه[2].

هذا المنهج الذي سار عليه المرادي في أصوله النحوية، وتأصيله للخلاف النحوي.. والله أعلم.

---

(1) التوضيح ٣/ ١٣٦١–١٣٦٩.

(2) نفسه ٣/ ١٥٧١.

الفصل الثاني

أسباب الخلاف في شرح المرادي

يشتمل الفصل الثاني على:

المبحث الأول: اللهجات عند المرادي.

المبحث الثاني: الضرورة الشعرية.

المبحث الثالث: التأويل والتقدير عند المرادي.

المبحث الرابع: اختلاف الروايات في الشاهد النحوي.

المبحث الأول : اللهجات عند المرادي.

وفيه:

أولاً: لهجات أوردها المرادي لا يترتب عليها خلاف في الأحكام النحوية.

ثانياً: لهجات نسبها المرادي لقبائل معينة.

ثالثاً: لهجات نسبها المرادي للعرب ولم يصرح بالقبيلة.

رابعاً: لهجات أبدى المرادي فيها رأيه.

توطئة:

إنّ للخلاف بين النحاة أسباباً كثيرةً متعددةً، فقد شكلت لغة العرب مسرحاً واسعاً للخلاف لما تحمله من ناحية لهجية وكيفية توجيهها نحوياً.

فاختلاف القبائل في لهجاتهم، ونطقهم شكّل قياساً استند إليه النحوي في قبول اللغة أو رفضها، فوضع الضوابط عليها وتبعاً لهذه الضوابط، كانت قوة اللغة التي يستشهد بها النحوي في تأصيله للقاعدة النحوية.

ويسوقنا هذا التقديم، لما أورده ابن جني في كتابه الخصائص في باب (اختلاف اللغات وكلها حجة) حيث يقول:" ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله. وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أنّ أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسابها. فأما ردّ إحداهما بالأُخرى فلا. أوَلا ترى إلى قول النبي –صلى الله عليه وسلم: "نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ"[(١)].

فقد احتلت اللغة مساحة واسعة عند المرادي كسائر كتب النحو، فنجده يورد لنا من اللغات ما لا يترتب عليه خلاف نحوي تارة، و يذكر اسم القبيلة ويوجه لغتها تارة أخرى، أو لا ينسبها لقبيلة معينه، ويكتفي بنسبتها للعرب وكل ذلك تبعاً لتوجيهه النحوي . وسيعرض الباحث ذلك فيما يأتي:

أولاً: لهجات أوردها المرادي لا يترتب عليها خلاف في الأحكام النحوية:

قد أورد المرادي لهجات لا يترتب عليها اختلاف في الأحكام النحوية إلا أنّه أحياناً يذكر عدد اللغات دون تفصيل مكتفياً بأشهرها فمن ذلك ما أورده في باب الكلام وما يتألف منه في الكلم، حيث يكتفي بقوله: "وفي الكلم ثلاث لغات في نظائره نحو "كَبِد"[(٢)].

وكذلك ما ذكره في(سما) يقول : " (سما) وهو إحدى لغات الاسم الستة"[(٣)]. ومن ذلك ما ذكره في اقتران الميم (فم) يقول: " وإن كان بـ(الميم) ففيه عشر لغات: نقصه، وقصره، وتضعيفه، كل منها مع فتح الفاء أو كسرها أو ضمها، فهذه تسعة، والعاشرة، إتباع فائه لميمه وأفصحها فتح فائه منقوصاً" [(٤)].

---

(١) الخصائص ١٢/٢.
(٢) التوضيح ٢٧٤/١.
(٣) نفسه ٣٠٢/١.
(٤) نفسه ٣١٥/١.

ومن ذلك أيضاً ما أورده في باب الموصول فقال: "المفرد المذكر (الذي) وفيه ست لغات: إثبات يائه وحذفها مع إبقاء الكسرة، وحذفها مع إسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء الساكنة"[1].

فلو نظرنا إلى أغلب كتب اللغة سنجد هذه الطريقة في سرد اللغات– التي اتبعها المرادي– ولم يترتب عليها اختلاف في الأحكام عامة فذكر صاحب اللسان في مادة (زكر) مثلاً يقول :"وفي زكريا أربع لغاتٍ: زَكَرِيٌّ مثل عربِيٍّ، وزَكَرِي، بتخفيف الياء، وَزَكَرِيَّا مَقْصُورٌ وَ زَكَرِيَّاءُ مَمْدُودٌ" [2].

وكذلك ما نجده عند الزبيدي في مادة (نعم) :"(نَعِمَ، كَسَمِعَ، ونَصَرَ، وضَرَبَ) ثلاثُ لُغاتٍ. والذي في الصِّحاح: ونَعُمَ الشَّيء، بِالضَّمِّ، نُعُومَةً، أي: صار ناعماً ليِّناً، وكذلك: (نَعِمَ يَنْعَمُ) مثَال: (حَذِرَ يَحْذَر)،وفيه لغة ثالثَةٌ مركبة بينهما (نَعِمَ يَنْعُم) مثل: (فَضِلَ يَفْضُلُ)، ولغة رابعَة: (نَعِمَ يَنْعِمُ)، بِالكَسْرِ فِيهِما، وهو شاذ"[3].

وأشباه هذه المسائل كثيرة عند المرادي، مما لا يترتب عليها خلاف في الأحكام النحوية مما لا حاجة لذكره.

---

(١) التوضيح ٤١٩/١.

(٢) لسان العرب، مادة (زكر) ٣٢٦/٣.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي ، مادة (نعم) ٥٠١/٣٣.

ثانياً: لهجات نسبها المرادي لقبائل معينة:

يغلب على المرادي نسبة اللغات إلى قبائلها إذا تفردت قبيلة أو أكثر بهذه اللغة عن سائر القبائل، ليرسم لنا معالم لغتها فهو النحوي المتمكن واللغوي الأمكن . فقد رأى الباحث أن يورد اللغات المنسوبة للقبائل كما ذكرها المرادي:

١-**قبيلة طييء:** من أشهر المسائل التي تفردت بها قبيلة طييء كما وردت في التوضيح :

- ذو الطائية. (ذو) عند طييء اسم موصول يستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد[١].
- إن بعض طييء تقول: (ذات) إذا أراد معنى (التي) وذوات إذا أراد معنى (اللاتي) بالبناء على الضم فيهما. أي إذا أراد غير (التي واللاتي)، يقول: (ذو)على الأصل[٢].

– عدم تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند الفعل لاسم ظاهر مثنىً أو مجموعاً (يفعلان الزيدان) و(يفعلون الزيدون)"[٣].

- تثنية الوصف الرافع السببي، وجمعه جمع مذكر سالماً (مررت برجلين حسنينِ غلاماهما، وبرجال حسنينَ غلمانهم) [٤].
- حذف الياء المفتوح ما قبلها (اخْشَينَّ) فتقول: (اخشِنَّ يا هند)[٥].
- حذف ألف ضمير الغائبة منقولاً فتحة إلى ما قبله كقولهم:(والكرامة ذات أكرمكم الله بهْ) يريد: بها[٦].
- قلب ألف الموقوف عليها واواً(هذا أفعو وعصو)[٧].
- إعطاء الوصل حكم الوقف (هذه حبلو يا فتى) يريد (حبلى) [٨].
- قلب الألف ياءً في الوقف (عَصَيْ وقَفَيْ)[٩].

---

(١) التوضيح١/٤٣٦.

(٢) نفسه ١/٤٣٨.

(٣) نفسه ٢/٥٨٥.

(٤) نفسه ٢/٩٥١.

(٥) نفسه ٣/١١٨٣.

(٦) نفسه ٣/١٤٧١.

(٧) نفسه ٣/١٤٧٦.

(٨) نفسه ٣/١٤٩٠.

(٩) نفسه ٣/١٤٩٢.

٢–**قبيلة تميم:** من أشهر المسائل التي تفردت بها قبيلة تميم كما وردت في التوضيح:

- تنوين الترنم اللاحق للروي المطلق عوضاً من مدة الإطلاق بحرف علة[١] كقول الشاعر :

أَقِلِّي اللَّــوْمَ عَــاذِلَ وَالْــعِتَابَــنْ وَقُــولِــي إِنْ أَصَــبْتُ لَــقَدْ أَصَـــابَــنْ [٢]

- إثبات ألف (أنا) وصلاً ووقفاً[٣].
- قصر (أولى) في اسم الإشارة[٤].
- عدم استعمال الكاف مع اللام في اسم الإشارة (ذاك، تيك)[٥].
- إهمال (ما) النافية المشبه بـ(ليس)[٦].
- جواز زيادة الباء بعد (ما) التميمية[٧] كقول الشاعر:

لَـعَمْرُكَ مـا مَـعْنٌ بتــارِكِ حَــقِّهِ وَلَا مُــنْسِـيءٌ مَــعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّـــرُ [٨]

- كسر (تا) هيهات ويقفون بالتاء، وبعضهم يضمها[٩].
- إعراب (أمس) في الرفع غير منصرف، وبنائه على الكسر في الجر والنصب، أما غيرهم يبنونه على الكسر دائماً[١٠].
- بناء ما آخره راءٌ على الكسر في الكلمات التي على وزن (فعال) مثل (حضار)، ومنع ما ليس آخره راءً من الصرف[١١].

---

(١) التوضيح١/٢٧٧.

(٢) البيت لجرير في ديوانه ٨١٣، والكتاب ٤/ ٢٠٥– ٢٠٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٩، والخصائص ٢/ ٩٦، وخزانة الأدب٣/١٥١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٢، وهمع الهوامع ٢/٦٢٠؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥٥، وشرح ابن عقيل ١/١٧، وشرح الأشموني ١/٢٧.

الشاهد قوله: "العتابن" و"أصابن" حيث أدخل على اللفظين تنوين الترنم، واللفظة الأولى اسم، والثانية فعل، فدل بذلك على أنه ليس مختصاً بالاسم.

(٣) التوضيح١/٣٦٥.

(٤) نفسه /٤٠٧

(٥) نفسه /٤٠٩.

(٦) نفسه /٢١٥.

(٧) نفسه /٥٠٨.

(٨) البيت للفرزدق في ديوانه٢٨٠، والكتاب١/٦٣، وشرح أبيات سيبويه١/١٣١،وشرح الكافية١/٤٣٦، وخزانة الأدب ١/٣٧٨، وحاشية الصبان١/٣٧٢؛ وبلا نسبة في الهمع ١/٤٦٧.

الشاهد فيه قوله :"ما معن بتارك حقه" حيث دخلت الباء على الخبر(تارك) وهو متقدم ، وعليه يجوز دخول الباء على خبر المبتدأ الواقع بعد ما التميمية.

(٩) التوضيح٣/١١٦٣.

(١٠) نفسه ٣/١٢١٨.

(١١) نفسه ٣/١٢٢٠.

- كسر شين (عشرة) عند التأنيث[1].
- الفرار من النقل الموقع في عدم النظير إلى الإتباع فيقولون (هذا ردئ مع كفؤ)، وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتباع[2].
- إمالة نحو (خاف، طاب)[3].
- يقول بنو تميم (القصيا) على القياس[4].
- إذا جاء الفعل المضعف مجزوماً أو شبيهاً بالمجزوم، أدغم عند بني تميم وفك عند غيرهم[5]. وعلى لغتهم قراءة ابن كثير وأبي عمرو ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾ [6] و﴿من يشاق﴾[7].
- (هلم) عند بني تميم فعل أمر لا يتصرف ملتزم إدغامه، ويتصل به الضمائر المرفوعة البارزة[8].

٣-**قبيلة بلحارث بن كعب :** من أشهر المسائل التي تفردت بها هذه القبيلة كما وردت في التوضيح:

- لزوم ألف المثنى رفعاً ونصباً وجراً[9] كقراءة : ﴿إن هذان لساحران﴾[10] .

-حذف نون (اللذان) فينطقونها (اللذا) تخفيفا[11].

أَبَنِــي كُــلَيْبٍ إِنَّ عَــمَّيَّ اللّــذَا قــتَلا المُــلُوكَ وفكّــكَا الأَغْــلالا [12]

---

(١) التوضيح٣/١٣٢٥.

(٢) نفسه٣/١٤٨٠.

(٣) نفسه ٣/١٤٩٤.

(٤) نفسه ٣/١٥٩٤.

(٥) نفسه ٣/١٦٤٨.

(٦) المائدة ٥٤/٦.

(٧) الحشر ٢٨/٤.

(٨) التوضيح٣/١٦٥٠.

(٩) نفسه ١/٣٣٠.

(١٠) طه٦٣/١٦.

(١١) التوضيح١/٤٢١.

(١٢) البيت للأخطل في ديوانه٢٤٦ ، وسر صناعة الإعراب ١٩٠/٢، والجمل ٢٣٥/١، والكتاب ١٨٦/١، والمقتضب١٤٦/٤، والمفصل ١٨٤/١، وشرح الكافية ٢٦١/١، وخزانة الأدب٦/٧، وأمالي الشجري ٥٥/٣.
الشاهد: في "اللذا" حيث حذف نون اللذان تخفيفا إذ أصله اللذان قتلا الملوك.

٤- **قبيلة أزد شنوءة** :من أشهر المسائل التي تفردت بها هذه القبيلة كما وردت في التوضيح: عدم تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند الفعل لاسم ظاهر مثنىً أو مجموعاً (يفعلان الزيدان، يفعلون الزيدون)[١].

٥- **قبيلة قيس**: من أشهر المسائل التي تفردت بها هذه القبيلة كما وردت في التوضيح:

- قلب الألف الموقوف عليها ياء، فيقولون في أفعى وعصا (أفعي وعصي)[٢].
- فتح همزة (إمّا) في عطف النسق(أمّا) [٣].

٦- **الحجاز**: من أشهر المسائل التي تفرد الحجازيون بها والتي ذكرها المرادي في كتابه:

- المد في اسم الإشارة (أولى) وبها جاء القرآن[٤].
- إعمال ما النافية عمل ليس لأنها تنفي الحال غالباً[٥] وبه ورد القرآن ﴿ما هذا بشراً﴾[٦].
- كسر همزة "إما" في عطف النسق.
- إظهار الواو في(القصوى) [٧].
- إذا جاء فاء الافتعال حرف لين وجب في الفصحى إبدالها تاء نحو:"اتّعد يتّعد اتّعادًا فهو متعد، ومثاله في الياء: اتّسر يتّسر اتّسارًا فهو متّسر"، إلا أن من أهل الحجاز مَنْ يترك الإبدال ويجعل فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون: "ايتَعَد ياتَعِد فهو مُوتَعِد، وايتَسَر ياتَسِر فهو مُوتَسِر" [٨].
- كسر (ظلت) [٩].
- إذا سكن المدغم فيه جزماً أو وقفاً، جاز فيه الفك والإدغام. والفك لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن[١٠]:﴿إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [١١].
- روى الفراء أنه ليس من لغة الحجاز استعمال الكاف بلا اللام (ذلك وتلك)[١٢].

---

(١) التوضيح ٣٤٥/١.
(٢) نفسه ١٤٧٦/٣.
(٣) نفسه ١٠١٧/٢.
(٤) نفسه ٤٠٨/١.
(٥) نفسه ٥٠٦/١.
(٦) يوسف ١٢/٣١.
(٧) التوضيح ١٥٩٥/٣.
(٨) نفسه ١٦١٨/٣.
(٩) نفسه ١٦٣٦/٣.
(١٠) نفسه ١٦٤٨/٣.
(١١) آل عمران ٤/١٢٠.
(١٢) التوضيح ٤١٠/١.

- حذف خبر لا النافية للجنس [١]، وبه نزل القرآن ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾[٢].
- بناء (فعال) علماً لمؤنث (حذام) على الكسر مطلقاً [٣].
- عند تأنيث العدد المركب، فإن تسكين الشين في عشرة لغة الحجازيين، وهي الأفصح[٤]. كقوله تعالى: ﴿ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [٥].
- إعراب ما بعد (مَنْ) إعراب الأول في الحكاية فتقول: لمن قال قام زيد: مَن زيد؟ ورأيت زيدا: من زيداً؟ ومررت بزيد: من زيدٍ؟ [٦].
- عامة أهل الحجاز يفرقون في الإمالة بين(خاف وطاب) فلا يميلون (خاف) لأن أصلها واو، ويميلون ما كان أصله ياء مثل (طاب) [٧].
- (هلم)عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر أو أقبل [٨].
- وجوب نصب المستثنى منه في الاستثناء المنقطع كقوله تعالى:﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾[٩].
- فتح تاء (هيهات) [١٠].
- إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها (هذا الخب) [١١].

قبيلة هذيل: من أشهر المسائل التي تفردت بها هذه القبيلة كما وردت في التوضيح:

- في (الذين) تحذف هذيل النون لطول الاسم بالصلة مطلقاً[١٢]كقول الشاعر:

إنَّ الذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ هُمُ القومُ كلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ[١٣]

---

(١) التوضيح١/٥٥٤.

(٢) الشعراء ١٩/٥٠.

(٣) التوضيح٣/١٢١٩.

(٤) نفسه ٣/١٣٢٥.

(٥) سورة البقرة١/٦٠.

(٦) التوضيح٣/١٣٥٠.

(٧) نفسه ١/١٤٩٤.

(٨) نفسه ٣/١٦٥٠.

(٩) النساء٦/١٥٧.

(١٠) التوضيح٣/١٦٣.

(١١) نفسه ٣/١٤٨٠.

(١٢) نفسه ١/٤٢٥.

(١٣) البيت للأشهب بن رميلة في المقتضب ٤/١٤٦؛ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة١/٢٨،والهمع١/١٢٩، وخزانة الأدب ٦/١٣٣.

والشاهد في قوله: "الذي حانت" حيث حذف نون لطول الاسم بالصلة، والأصل (الذين حانت) على لغة هذيل.

- استخدام (متى) للجر بمعنى (من)ومن كلامهم: (أخرجها متى كمه) بمعنى(من) [١].
- قلب ألف المقصور إلى ياء عند إسناده لياء المتكلم نحو ﴿ هِيَ عَصَايَ﴾ [٢].
- جمع المؤنث السالم لـ (جوزة وبيضة) فان هذيل تنطقها بفتح الفاء والعين، والمشهور تسكينها إذا كانت العين غير صحيحة [٣].
- يقولون في (عصا وقفا)(عصى وقفى) عند إضافة ياء المتكلم [٤].

قبيلة أسد:

- صرف (سكران) لأن مؤنثه(فعلانة). [٥]

-فتح المدغم في (ردَّ وغضَّ)الواجب الكسر للالتقاء الساكنين في الأصل [٦] كقول الشاعر:

فـغُضّ الطَّـرْفَ إنَّـكَ مِنْ نُمَيْرٍ   فلا كَعْبَاً بَلغْتَ ولا كِلابَا [٧]

الخلاف النحوي في لهجات العرب:

١- لهجة قبيلة طيئ:

قبيلة طيئ الواقعة في شمالي الحجاز، يقول عنها ابن خلدون: " كانت منازلهم باليمن فخرجوا منه على إثر خروج الأزد منه، فنزلوا سميراء [٨] وفيد [٩] في جوار بني أزد ثم

---

(١) التوضيح٢/٧٣٩.

(٢) طه ١٨/١٦.

(٣) التوضيح٣/١٣٧٥.

(٤) نفسه ٣/١٤٩٢.

(٥) نفسه ٣/١١٩٢.

(٦) نفسه ٣/١٦٤٩.

(٧) البيت لجرير في ديوانه ٨٢١، وشرح الشافية٤/١٦٥، وشرح التصريح ٢/٧٦٣، وجمهرة أشعار العرب ١/١٠٥، والبيان والتبيين ٣/٢٦٨؛ وبلا نسبة في المقتضب ١/١٨٥، وعلل النحو ١/٥٥٦، والمفصل ١/٤٩٤.

الشاهد فيه قوله: "فغض" حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها، فأما ضمها فعلى الإتباع لضمة الغين قبلها، وأما فتحها فلقصد التخفيف، لأن الفتحة أخف الحركات الثلاث؛ وأما كسرها فعلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

(٨) سميراء بفتح أوّله وكسر ثانيه، ممدود على وزن فعيلاء: موضع بين البصرة ومكّة .انظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، للبكري الأندلسي ٣/٧٥٧.

(٩) حمى فيد: منزل بنجد في طريق الحاج العراقي، فيه سوق وبرك ونخيل وعيون، قيل: سميت بفيد بن حام؛ لأنه أول من سكنها. انظر: وفاء الوفاء، للسمهودي ٣/٢٣١.

غلبوا بني أسد على أجأ وسلمى وهما جبلان في بلادهم يعرفان بجبلي طيئ فاستمروا فيها ثم افترقوا في أوَّل الإسلام إبان الفتوحات" [١].

اللهجات في ذو الطائية:

يقول المرادي بعد قول المصنف: "يعني أن (ذو) عند طيئ اسم موصول يستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد فيقال: جاءني ذو فعل، وذو فعلت، وذو فعلا، وذو فعلوا، وذو فعلن، وتتميز معانيها بالعائد كقول الشاعر:

فَـإِنَّ المَـاءَ مَـاءُ أَبِـي وَجَـدِّي وَبِـئْرِي ذُوْ حَـفَرْتُ وَذُوْ طَـوَيْـتُ [٢]

أي: التي حفرت والتي طويت؛ لأن البئر مؤنثة"[٣].

ثم يورد تنبيهين معقباً على ما سبق[٤]:

أحدهما: تسمى "ذو" هذه الطائية؛ لأنها لا يستعملها موصولة إلا طيئ أو من تشبه بهم من المولدين كأبي نواس[٥] وحبيب[٦].

الثاني: المشهور في "ذو" الطائية أنها مبنية، وبعضهم يعربها إعراب "ذو" بمعنى صاحب. ويروى بالوجهين قول الشاعر:

فَـإِمَّـا كِـرامٌ مُـوسِـرونَ لَقَـيتُهُمْ فَحَسْـبِيَ مِـنْ ذُو عِنْـدَهُمْ مـا كَفـانيَـا [٧]

---

(١) بحوث ومقالات في اللغة، لرمضان عبد التواب ٢٢٨.

(٢) البيت لسنان بن الفحل الطائي في شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي٥٩١، وشرح التصريح ١/ ١٦١،والإنصاف١/٣١٨، وخزانة الأدب ٦/ ٣٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٥٤، وشرح قطر الندى ١٠٢، وشرح الاشموني١/١٤٣، وهمع الهوامع ١/٣٢٦.

الشاهد فيه قوله: "ذو حفرت وذو طويت" حيث استعمل (ذو) اسماً موصولاً بمعنى (التي)، وأجراه على غير العاقل، لأن المقصود بها (البئر) وهي مؤنثة.

(٣) التوضيح ١/٤٣٨.

(٤) نفسه ١/٤٣٦.

(٥) أبو نواس: هو أبو علي الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن الصباح الحكمي –بفتح الحاء والكاف– نسبة إلى الحكم بن سعد العشيرة. ولد في بالبصرة سنة خمس وأربعين وقيل سنة ست وثلاثين ومائة ، وسمي أبو نواس لذؤابتين كانتا له تنوسان على عاتقه –والذؤابة– بهمزة بعد الذال المضمومة– الضفيرة من الشعر، مات في سنة خمس، وقيل ست، وقيل ثمان وتسعين ومائة ببغداد، ودفن في مقابر الشونيزي، رحمه الله تعالى انظر: طبقات الشعراء١/١٩٣، وتاريخ بغداد٧/٤٤٩، ووفيات الأعيان٢/٩٥.

(٦) هو حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس بن الأشج أبو تمام الطائي. ولد في جاسم بدمشق سنة تسعين ومائة وقيل: غير ذلك، ونشأ بمصر، ومات سنة اثنتين وثلاثين بعد المائتين. انظر: طبقات الشعراء١/٤٠٧، وتاريخ بغداد٩/١٥٧، وتاريخ دمشق، لابن عساكر١٢/١٦.

(٧) البيت منسوب لمنظور بن سحيم الفقعسي في شرح التصريح ١/ ٦٠، وشرح ديوان الحماسة، للمرزوقي ٨١٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٠، والمقرب ١/ ٥٩؛ وقد نسبه ابن هشام(للطائي) في مغني اللبيب

ورواية البيت على وجهين أحدهما بالياء فيكون معرباً بالياء نيابة عن الكسرة، كإعراب (ذي) بمعنى (صاحب) التي هي من الأسماء الستة، والثاني بالواو (ذو) فيكون مبنياً على السكون ، وهذا من صور الخلاف النحوي في هذا الباب [1].

وقد نسب البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي، وفقعس من بطون أسد فربما كان للجوار أثر في ذلك، أو رواه طائي على لغته.

٢- لهجة بني تميم:

- قبيلة بني تميم. يقول البكري محدداً سكنهم :"ظهرت تميم بن مر بن أد بن طابخة وضبة بن أد بن طابخة إلى بلاد نجد وصحاريها فحلوا منازل بكر وتغلب التي كانوا ينزلونها في الحرب التي كانت بينهم ثم مضوا حتى خالطوا أطراف هجر، ونزلوا ما بين اليمامة وهجر، ونفذت بنو سعد بن زيد مناة بن تميم إلى يبرين حتى خالطوا بني عامر بن عبد القيس في بلادهم قطر، وقعت طائفة منهم إلى عُمان، وصارت قبائل منهم بين أطراف البحرين إلى ما يلي البصرة ونزلوا هنالك إلى منازل ومناهل كانت لإياد بن نزار فرفضتها إياد وساروا عنها إلى العراق"[2].

ويرى ضاحي عبد الباقي أنّ مواطن تميم في الربع الشمالي الشرقي للجزيرة العربية على وجه التقريب [3].

ومن المسائل التي تفردت بها تميم التي أوردها المرادي (تنوين الترنم)، وهو اللاحق للروي المطلق عوضاً من مدة الإطلاق في لغة تميم وقيس [4] كقوله:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ [5]

وقد كان لجوار تميم بغيرها من القبائل أثر واضح في لغتها، فقد تأثرت بلغة الحارث بن كعب؛ نظراً لانتشار من ينتمون لقبيلة تميم في أنحاء الجزيرة العربية، ومنها لغة نسبها المرادي لطيئ فيقول :"حكى بعض النحويين أنها لغة طيئ، وحكى بعضهم أزد شَنوءَةَ ولا يقبل قول من أنكرها" [6]

٢/ ٤١٠؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ١/١٥٠، وشرح شذور الذهب ١/١٨٦، وشرح الاشموني١/١٤٤. الشاهد فيه قوله: "ذو جاء" بمعنى "الذي جاء" على لغة أهل طيئ.

(١) التوضيح ١/٤٣٨.

(٢) معجم ما استعجم ١/٨٨.

(٣) لغات تميم، لضاحي عبد الباقي ٣١.

(٤) التوضيح١/٢٧٧.

(٥) سبق تخريجه ٥٩.

(٦) التوضيح ٢/٥٨٧.

ومن أبواب الخلاف في اللغة عند المرادي ما ذكره في الإدغام في (هَلُمَّ) حيث يقول: "اختلف العرب في (هَلُمَّ) فهي عند الحجازيين اسم فعل بمعنى (احضر) أو(اقبل)، وهي عند بني تميم فعل أمر لا يتصرف ملتزم إدغامه، وإنما ذكر هنا باعتبار فعليتها، وقد استعمل لها مضارعًا من قيل له : (هَلُمَّ). فقال: لا أهْلُمُ. والتزموا أيضاً فتح ميم (هَلُمَّ) وحكى الجرمي فيه الفتح والكسر عند بعض بني تميم، وإذا اتصل بهاء غائب نحو (هلمَّه) لم يضم بل يفتح وكذا يفتح أيضاً إذا اتصل به ساكن نحو (هلم الرجل)"[١].

أما سيبويه فيرى في (هَلُمَّ) لغتين: الأولى: إلزامها طريقة واحدة كبقية أسماء الأفعال، فلا يلحق بها ضمير المخاطب المسندة إليه، فيقول مثلاً: (هَلُمَّ) يا زيد، و(هَلُمَّ) ياهندات. أما اللغة الثانية فمعاملتها معاملة فعل الأمر وذلك بإلحاق الضمائر البارزة بها حسب المسند إليه، فيقال مثلا: (هَلُمَّ) يازيد و(هَلْمُمْنَ) ياهندات، وكذلك إلحاق نون التوكيد بها خفيفة كانت أو ثقيلة فيقال: (هَلُمَّنَّ) للرجل وللمراة (هَلُمِّنَّ) وللتثنية (هَلُمَّانِ)[٢].

ويقول عبد الباقي : "إنّ من العلماء من يوسع دائرة اللغة التميمية ، كأبي جعفر النحاس الذي ينسبها إلى غير الحجازيين، ومن العلماء من يضيقها إلى فرع منهم وهو بنو سعد. فهو لا يجد تعارضاً بين هذه الروايات. فتميم كانت تقيم بنجد، بل كانت أكبر القبائل التي تحل بها. فمن كان يذكر نجد يعني بها (تميم)" [٣].

ولقد أكد عبد الباقي–نافياً لما نسب لأبي زيد– أنه ليس على لغة تميم أكثر العرب، وذلك أن (هَلُمَّ) وردت في القرآن الكريم مرتين: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾ [٤] ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [٥] وفي كلتا الآيتين لم يقرأ باللغة التميمية حتى في القراءات الشاذة [٦].

---

(١) نفسه ١٦٥٠/٣.

(٢) لغات تميم ٤٨٨.

(٣) نفسه ٤٨٩.

(٤) الأنعام ٦/١٥٠.

(٥) الأحزاب ١٨/٣٣.

(٦) لغات تميم ٤٨٩.

٣- لهجة بلحارث بن كعب:

- قبيلة بلحارث بن كعب من أشهر القبائل اليمنية وأعظمها شأناً إبَّان ظهور الإسلام، وكانت تسكن بنواحي نجران وكانت تجاورهم زبيد، التي تجاورهم مراد وخثعم. وكانت تسكن جبال السراة[١] وما والاها ثم ما بين بيشة وتربة، وما صاقب تلك البلاد ووالاها[٢].

وأهمّ ما تميزت به لغة بلحارث بن كعب ما أورده المرادي في باب (المعرب والمبني)[٣]حيث يقول في المثنى وما ألحق به: " لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخرى، وأنكرها المبرد وهو محجوج بنقل الأئمة وهو أحسن ما خرج عليه قراءة: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ "[٤].

ويرى السيوطي أنّ لزوم الألف في المثني هي لغة أخذت عن العرب حيث يقول: "ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة، وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمدان، ومراد، وعذرة"[٥].

ويقول ضاحي عبد الباقي: " إذا نظرنا إلى الناطقين بهذه اللغة فنجدهم موزعين في نسبهم بين اليمنية والعدنانية، فخمسة بطون منها تنتمي إلى كهلان بن سبأ، وهي بلحارث ابن كعب، وزبيد، وخثعم، وهمدان، ومراد، وخمسة تنتمي إلى العدنانية وهي: كنانة، وربيعة، وبكر، والعنبر، والهجيم، وبطن يتأرجح بين العدنانية واليمنية فينتمي إلى قضاعة وهو عذرة" [٦].

ويوضح عبد الباقي أنّ بعض بني تميم لم يسيروا وفق القاعدة العامة للمثنى وما ألحق به ، بل التزموا بالألف في الحالات الثلاثة [٧].

---

(١) جبل يقال له شيّ، وجبل يقال له بارق، وجبال معهما، حتى مرّت بهم الأزد في مسيرها من أرض سبأ، فقاتلوا خثعماً، فأنزلوهم من جبالهم، وأجلوهم عن منازلهم، ونزلتها أزد شنوءة: غامد وبارق ودوس، وتلك القبائل من الأزد، فظهر الإسلام وهم أهلها وسكانها. انظر معجم ما استعجم ٦٣/١.

(٢) بيشة: واد من جهة اليمن، وشرورى وأظلم: من جهة الشام، من منازل سعد، قوم أبى وجزة ، وتربه: بضمّ أوّله، وفتح ثانيه، وبالباء المعجمة بواحدة، على وزن فعلة. موضع في بلاد بني عامر من مخاليف مكّة النجديّة، وهى الطائف، وقرن المنازل، ونجران، وعكاظ، وتربة، وبيشة، وتبالة، والهجيرة، وكتنة وجرش، والشّراء. انظر معجم ما استعجم١/١٦٩، ٣٠٩، ولغات تميم ٥١٩.

(٣) التوضيح ٣٣٠/١.

(٤) طه٦٣/١٦.

(٥) الهمع، للسيوطي ١٤٥/١.

(٦) لغات تميم٥١٩.

(٧) نفسه٥٢٠.

ويعقب عبد الباقي قائلاً: " إن هذه الظاهرة كانت منتشرة في كثير من أنحاء الجزيرة، ونَطْقُ بني العنبر وبني الهجيم ما يدلل على أن بعض بني تميم تحدث بها" [١].

٤- لهجة قبيلة هذيل:

من اللغات الواردة عند المرادي لغة هذيل، فقد أورد في باب الموصول مجيء (اللذون) و (الذين) في النصب والجر. وقد ذكر أربع لغات في (الذين) منها لغة هذيل وهي حذف النون لطول الاسم بالصلة. ومنها قول الشاعر[٢]:

وَإِن الَّذِي حانت بفلج دِمَاؤُهُمْ   هم الْقَوْم كل الْقَوْم يَا أم خَالِدِ [٣]

ومن المسائل التي ذكرها في لغة هذيل الجر بـ(متى) حيث يقولون: "أخرجها متى كمه" يعني من كمه [٤].

٥- لهجة أهل الحجاز:

لعل قول أبي عمرو: "أفصح الناس عليا تميم وسفلى قيس" أقرب تحديد لأهل الحجاز[٥]. كما نفهم من قول محمد العمري أن سفلى قيس في الغالب هم الذين يسكنون في المنطقة المجاورة لتميم، والسفلى هنا جاءت من طبيعة البيئة الجغرافية، فشرقي الحجاز أرض منحدرة صوب نجد، لأن الحجاز يفصل بين تهامة ونجد ، ومن هنا كانت القبائل التي تسكن في وسط نجد تقع في السافلة. وقد أكد العمري قوله بما ذكره الزبيدي في تاج العروس" وجراد كغراب ماء أو موضع بديار تميم وقيل أرض بين علياء تميم وسفلى قيس"[٦]، فكلما اتجهنا شرقاً سرنا في انحدار حتى يقابلنا جبل طويق وهو كالحجاز، فمن شرقيه انحدار ومن غربيه انحدار، فأودية طويق منها ما يسيل شرقاً ومنها ما يسيل غرباً، فسفلى قيس هم سكان المنطقة المجاورة لتميم، أي في نهاية منحدر الحجاز، وما كان منها في أعالي نجد مما يلي الحجاز فهم علياؤها[٧].

---

(١) لغات تميم ٥٢٠.

(٢) التوضيح ٤٢٥/١.

(٣) سبق تخريجه ٦٢.

(٤) التوضيح ٧٤٢/٢.

(٥) المزهر، للسيوطي٤١٠/٢.

(٦) تاج العروس٤٩٦/٧.

(٧) لغات قيس، لمحمد العمري ٤٨.

ومما سبق يتبين لنا موضع الحجاز الجغرافي، وموقعها في شبه الجزيرة العربية، وفيما يلي خريطة[1] تبين موطن أهل الحجاز، وغيرهم من القبائل العربية:



ومن أوضح مسائل الخلاف في اللهجات عند المرادي ما أورده في فصل (ما، ولات وإن) المشبهات (بليس) [2]، فيقول:" لا خلاف في زيادة الباء بعد(ما) الحجازية، فيعترض على الفارسي والزمخشري في منعهما زيادة الباء بعد ما التميمية. و"الصحيح الجواز، لوجود ذلك في أشعار بني تميم، كقول الفرزدق:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ[3]

وبعد (ليس) كقوله تعالى ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[4]، وبعد (لا) كقول سواد بن قارب:

---

(١) الأطلس http://www.alsoufi.fr/images/photo1.jpg .

(٢) التوضيح٣/٥٠٨.

(٣) سبق تخريجه٥٩.

(٤) الزمر ٣٦/٢٤.

فَكُنْ لِي شَفِيْعا يَوْمَ لاَ ذُوْ شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلا عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ [١]

ومن المسائل الخلافية في اللغة أيضاً ما أورده المرادي في باب "لا التي لنفي الجنس"، حيث أظهر الخلاف بين الحجازيين والتميميين، فيقول:" إذا علم خبر (لا) كثر حذفه عند الحجازيين، ووجب عند التميميين والطائيين، ومن حذفه قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾[٢]. وإن لم يعلم وجب ذكره عند جميع العرب[٣].

ويبين ضاحي عبد الباقي مذاهب العلماء في حذف خبر (لا):

المذهب الأول: إذا دلّ دليل على الخبر وجب حذفه عند التميميين وكثر ذلك عند أهل الحجاز. يقول ابن مالك :"وإذا علم–أي الخبر–، كثر حذفه عند الحجازيين ، ولم يُلفظ به عند التميميين" [٤]. ومن العلماء من وافق المرادي في رأيه بزيادة طيئ مع تميم في عدم التلفظ بالخبر مثل: ابن عقيل[٥]، والأشموني[٦]، والسيوطي[٧]. ومن أمثلة حذف الخبر مع العلم به (لا اله إلا الله) (ولا غلام) أي لا غلام لنا، (ولا رجل) إجابة عمن سأل: هل من رجل قائم؟ ".

المذهب الثاني: وجوب حذف خبر (لا) عند بني تميم، وهو مذهب الزمخشري وابن يعيش، حيث يقول الزمخشري :"وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً" [٨]. ومما يؤخذ على هذا المذهب أن علماءه لما صادفوا أمثلة ثبت بها الخبر، أولوه. ومن أمثلة ذلك: (لا رجل أفضل منك، ولا أحد خير منك)، فقالوا إن (أفضل) نعت لرجل على الموضع، و (خير) نعت لأحد على الموضع[٩].

ويميل الباحث لما يراه عبد الباقي بأن المذهب الأول أقرب إلى الصواب، حيث أن أصحابه لم يحتاجوا إلى تأويل ما خالف قاعدتهم[١٠].

---

(١) البيت منسوب لسواد بن قارب في الجنى الداني ٥٤، وشرح التصريح ١/ ٢٧٢؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٨٣٥، وشرح ابن عقيل ٣١٠/١، ومغني اللبيب٥٤٨، وشرح الأشموني ٢٥٩/١.

الشاهد: قوله: "بمغن" حيث دخلت الباء الزائدة على خبر "لا" كما تدخل على خبر "ما" العاملة عمل "ليس".

(٢) الشعراء ١٩/٥٠.

(٣) التوضيح١/ ٥٠٨.

(٤) شرح التسهيل، لابن مالك ٥٣/٢.

(٥) شرح ابن عقيل ٢٥/٢.

(٦) شرح الأشموني ٣٤٦/١.

(٧) همع الهوامع ٥٣٠/١.

(٨) المفصل ٥٢/١.

(٩) لغات تميم ٥٣٧.

(١٠) يقول أبو حيان: لو ذهب ذاهب إلى أنه لا يجوز أن تعمل (لا) عمل ليس لذهب مذهبا حسناً؛ إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلاً، ولا في نظم في نظم إلا في ذينك البيتين النادرين، ولا ينبغي أن تبنى القواعد على=

ثالثاً: لهجات نسبها المرادي للعرب ولم يصرح بالقبيلة:

قد ذكر المرادي في كتابه لغات نسبت إلى العرب، ولكنه لم يصرح بالقبيلة التي تنطق بها، من ذلك ما أورده في باب (المعرب والمبني) حيث يقول : "سنين قد يستعمل مثل (حين) فجعل إعرابه بالحركات على النون منونة ولا تسقطها الإضافة وتلزم الياء فتقول: هذه سنينٌ، وصحبته سنيناً، وما رأيته منذ سنينٍ، يعني أن إجراء (سنين) وبابه مجرى حين يطرد عند قوم من العرب، وقد يستعمله غيرهم على وجه الشذوذ"[1] .

يقول عبد الرحمن سليمان إن هذا على لغة بعض بني تميم وبني عامر فلعله لم يصرح باسم القبيلة لشيوع ذلك وقتئذٍ، أو لأنّ استعماله شاذ فلم يعره انتباهاً. وإذا رجعنا إلى ما قاله ابن عقيل في شرحه للمسألة سنرى أنه لا يطرد هذه اللغة بل يقصرها على السماع[2] ، وقد استشهد المرادي بقول الشاعر:

دَعَانِيَ مِنْ نَجدٍ فإنَّ سِنِينَهُ ... لَعبْنَ بِنَا شِيبا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا [3]

وعزا عبد الرحمن سليمان هذه اللغة لبني عامر؛ لأنهم يعربون المعتل اللام بالحركات في النون كما في (غسلين) ويقولون (هذه سنين، ورأيت سنيناً، وأقمت بسنين)، وعليه جاء قوله –عليه الصلاة والسلام: "اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف"[4]، وتميم أيضاً يجعلون الإعراب في النون ولكن لا ينونونها فيقولون: سنينُ وسنينَ وسنينِ جره بالكسر، ولا تسقط النون ههنا ولو عند الإضافة؛ لأنها نزلت منزلة نون (مسكين)[5].

رابعاً: لهجات أبدى المرادي فيها رأيه:

لم يتوقف المرادي عند تفصيل لغات العرب وذكر ناطقيها من القبائل فحسب، بل أبدى رأيه فيها ضعيفة أو شاذة أو رديئة أو قليلة. ويظهر لنا ذلك في باب تمييز المركب في

=ذلك، وليس في كتاب سيبويه ما يدل على أن إعمالها عمل (ليس) مسموع من العرب لا قليلاً ولا كثيراً، فيكون مقيساً مطرداً. انظر التذييل والتكميل٤/٢٨٤ .و(لا) النافية تعمل عمل ليس في لهجة الحجازيين بالشروط التالية: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وعدم انتقاض نفي خبرها بـ (إلا) ، وتقديم اسمها على خبرها وعدم تقديم معمول خبرها على اسمها .انظر النحو الكامل، للسنجرجي ٣٠٩.

(١) التوضيح١/٣٣٦.

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٦٥.

(٣) البيت منسوب للصِّمة بن عبد الله القشيري في شرح التصريح ١/ ٧٥، وشرح شواهد الإيضاح ٥٩٧، وخزانة الأدب ٦٢/٨؛وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٩/١، وشرح ابن عقيل ٦٥/١، شرح الأشموني ٦٣/١.
الشاهد: قوله: "فإن سنينه" حيث نصب "سنين" بالفتحة على لغة بعض العرب. ولم يعاملها معاملة جمع المذكر السالم في رفعها بالواو، ونصبها وجرها بالياء.

(٤) سبق تخريجه ٤٢.

(٥) التوضيح ٣٣٦/١.

أحد أوجه إعرابه، فيقول: "الوجه الثاني أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كـ(بعلبك)، وحكاه سيبويه عن بعض العرب فتقول: (أحد عشرك) مع (أحد عشر زيد) واستحسنه الأخفش واختاره ابن عصفور، وزعم أنه الأفصح، ووجَّه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الإعراب، ومنع في التسهيل القياس عليه، وقال في الشرح: لا وجه لاستحسانه؛ لأن المبني قد يضاف نحو:(كم رجل عندك؟) و ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [١].

وقد خالف المرادي ابن مالك في ذلك، حيث يرى جواز القياس على هذه اللغة وان كانت ضعيفة." قلت: قال بعضهم: وهي لغة ضعيفة عند سيبويه، وإذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة"[٢].

مما سبق يتبين لنا أنّ المرادي أخذ باللغة الضعيفة ولم يمنع القياس عليها ونراه في موضع آخر يأخذ باللغة القليلة ويقدمها على اللغة الرديئة حيث يقول :" ذهب بعض المتأخرين إلى أن (اتّخذ) مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى؛ لأن فيه لغة وهي (وخذ) بالواو، وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحسن؛ لأنهم نصُّوا على أن (اتَّمن) لغة رديئة"[٣].

ولم يأخذ المرادي باللغة الشاذة ولم يقبل القياس عليها يقول:" قال ابن برهان في آخر شرح اللمع: روى عبد الله بن داود عن أبي عمرو بن العلاء إمالة (الناس) في جميع القرآن مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً. واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها، بل يقتصر في ذلك على ما سمع"[٤].

ويوافق الباحث المرادي في رأيه؛ لأنَّ الأخذ باللغة الضعيفة أولى من الشاذ. يقول السيوطي :"واللغة الضعيفة أولى من الشاذ عند أهل اللغة"[٥]. فهذه اللغة على ضعفها قد رويت عن بعض العرب، وكل لغة تمثل جانباً لا يمكن تجاهله ، وليس الشاذ كذلك، فقُدِّمت اللغة الضعيفة على الشاذة؛ لأن اللغة الضعيفة متفق على أن بعض العرب قد نطقت بها وإن كانت ضعيفة؛ ولأن الأصل في الشاذ أن يحفظ ولا يقاس عليه، فلا يجوز أن تبنى عليه القواعد ... والله أعلم.

---

(١) هود ١/١١.
(٢) التوضيح ١٣٢٩/٣.
(٣) نفسه ١٦٢٠/٣.
(٤) نفسه ١٥٠٧/٣.
(٥) الاقتراح ٤٠٢.

المبحث الثاني : الضرورة الشعرية

وفيه:

١- الضرورة الشعرية لغة واصطلاحاً.

٢- نشأة الضرورة الشعرية و آراء النحاة.

٣- الضرورة الشعرية التي يترتب عليها خلاف نحوي عند المرادي.

أولا: الضرورة الشعرية لغةً واصطلاحاً:

الضرورة لغةً:

يقول ابن منظور: الضرورة الحاجة، واضطر إلى الشيء أي لجأ إليه فيقول حملتني الضرورة على كذا، ومنه قوله تعالى﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾[1] أي: فمن ألجئ... [2]

ويقول الجوهري اضطر إلى الشيء أي: ألجئ إليه[3]، قال الشاعر:

أثيبي أخا ضاروة أصفق العدى   عليه وقلت في الصديق أواصره[4]

الضرورة اصطلاحاً:

يرى محمد حماسة عبد اللطيف أن الضرورة الشعرية الخروج عن القاعدة النحوية والصرفية، في الشعر خاصة لإقامة الوزن، وتسوية القافية [5].

ويعرض السيد إبراهيم محمد رأي جمهور النحويين أن الضرورة الشعرية هي ما وقع في الشعر مما لم يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا. ومعنى ذلك أنه ليس معتبراً في الضرورة الشعرية أن يؤدي إليها الوزن الشعري. فقد تقع الضرورة في الشعر من غير اضطرار الوزن إليها[6].

فالضرورة الشعرية لم تكن معروفة صراحة، وإنما بدأت بسيبويه الذي لم يصرح بتعريف محدد لها، بل إن لفظ الضرورة لم يجر على لسانه، وإنما عرفت بعد ذلك في ميادين البحث اللغوي والنقدي على نطاق واسع. لذا نستطيع أن نقول إن الضرورة هي ما خالف القاعدة المطردة لبعض الأحكام النحوية في الشعر.

---

(١) سورة البقرة ٢/١٧٣.

(٢) لسان العرب ٤/٤٨٣-٤٨٤.

(٣) تاج اللغة وصحاح العربية٢/٧٢٠.

(٤) البيت منسوب ليزيد بن الطَّثْرِيَّة في اللسان١٠/٢٠١، وليس في ديوانه؛ ولابن الدمينة في الفائق في غريب الحديث، للزمخشري٢/٣٣٨؛ وبلا نسبة في الصحاح ٢/٧٢٠.

(٥) لغة الشعر، لمحمد حماسة عبد اللطيف٩.

(٦) الضرورة الشعرية ٦١.

ثانياً: نشأة الضرورة الشعرية:

برزت الضرورة الشعرية كظاهرة عند علماء النحو منذ سيبويه، وإن كانت لفظتها غير مذكورة في كتابه، الذي لا تتجلى فيه المنهجية المحددة القائمة على التقسيم والتصنيف لهذه الظاهرة، فما كتبه عنها لا يتعدى الإشارات الموزعة هنا وهناك، والتي استفاد منها من جاء بعده، ومن ذلك بابه (باب ما يحتمله الشعر) والذي قال فيه :اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفاً "[١].
وقال أيضاً :"باب ما رخمت الشعراء اضطراراً في غير النداء"[٢] وقد حدد العلماء رأي سيبويه في الضرورة ، وهو أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد فيه بُدَّاً ،وأن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز[٣].

ويرى كثير من النحاة أن الأساس التاريخي الأول والكتابة المنهجية عنها، ما كتبه أبو بكر بن السراج الذي قال فيه :"ضرورة الشاعر أن يضطره الوزن إلى حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل ، أو تأنيث مذكر على التأويل، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشاذ، ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلا بد من أن يكون قد ضارع شيئا بشيء، ولكن التشبيه يختلف، فمنه قريب ومنه بعيد"[٤].

ويعد أبو سعيد السيرافي أول من حصر هذه الظاهرة حصراً علمياً حيث يقول: "ضرورة الشعر على تسعة أوجه: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجهٍ آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث"[٥].

---

(١) الكتاب ٢٦/١.

(٢) نفسه ٢٦٩/٢.

(٣) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، لإبراهيم الحندود ٣٩٧ .

(٤) الأصول في النحو٤٣٥/٣.

(٥) ما يحتمل الشعر من الضرورة، للقيرواني ٣٤.

ويرى إبراهيم الحندود أن التطور في تصنيف الضرورات –بعد السيرافي– سار على مرحلتين :

الأولى: حصرت التصنيف على خمسة أبواب كابن عصفور في(ضرائر الشعر) الذي يقول: "اعلم أنها منحصرة في الزيادة، والنقص، والتقديم والتأخير، والبدل"[1].

والثانية: اشتملت على علماء صنفوا الضرورة على ثلاثة أبواب (الزيادة والحذف والتغيير) ومنهم محمود شكري الآلوسي الذي رتب الضرورات في كتابه الضرائر[2] على هذا التقسيم وجرى على هذا جمع غير قليل من العروضيين المعاصرين وغيرهم[3].

ويرى الباحث أن إيراد رأي سيبويه وابن مالك ضروري للوصول إلى رأي المرادي شارح الألفية وموقفه من الضرورة، وأخذه بالتحليل لحصول الفائدة المرجوة بإذن الله.

إن الضرورة عند سيبويه– كما أسلفنا– لا تعدو كونها إشارات فهمت فيما بعد أن مقصده منها الضرورة، وذلك في أول كتابه (ما يحتمل الشعر) ويقول الحندود:"إن خلاصة رأي سيبويه أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام، بشرط أن يضطر إلى ذلك ولا يجد منه بُدًّا، وأن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز" [4].

ولا يختلف مفهوم ابن مالك للضرورة كثيراً عن مفهوم سيبويه المتقدم، وهو أن الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه بحيث لا يمكن الإتيان بعبارة أخرى. وقد صرح بهذا في التسهيل وشرح الكافية الشافية فلم يقبل الضرورة في قول الشاعر:

مــا أنــت بــالحَكَمِ التُرْضَــى حُكُومَتــهُ ... ولا البَلِيــغِ ولا ذِي الــرَّأْيِ والجَــدَلِ[5]

وقول الآخر:

يقول الخَنَا وأبغض العُجْمِ نَاطِقًا ... إلى ربِّنَا صوتُ الحمار اليُجَدّعُ [6]

"إن ذلك غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل الأول (ترضي)، والثاني (يجدع)[7].

---

(١) ضرائر الشعر، لابن عصفور١٧.

(٢) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكري الآلوسي٥٦–١٢٧–٢٨١.

(٣) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين ٣٩٦.

(٤) نفسه ٣٩٧.

(٥) سبق تخريجه ٥٠.

(٦) البيت منسوب لذي الخرق الطهوي في الوساطة ٦/١، وضرائر الشعر ٢٨٩/١، وخزانة الأدب ٣٤/١؛ وبلا نسبة في الانصاف ١٢٢،٢٥٨/١، واللامات ٥٣/١، والمغني ٧٢/١.

الشاهد فيه: دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع (يجدع)، ودخولها على الفعل في هذا البيت دليل على أنها ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه.

(٧) شرح التسهيل٢٠١/١.

ويعقب الحندود في تحليله: " إنّ المتأمل ليستوقفه النظر حيال قبول الناس لهذا الرأي في فهم الضرورة؛ إذ لم يجد كثرة من الأنصار له على الرغم من أن أشهر الذين قالوا به هما سيبويه وابن مالك، والأول كان يعيش في عصر الاستشهاد ويستقي شواهده من المصادر الحية ،أو ممن سمعها من المصادر الحية، والآخر يعد أمَّة لا في الاطلاع على كتب النحاة وآرائهم فحسب، بل أيضاً في اللغة وأشعار العرب بل القراءات ورواية الحديث النبوي" [1].

وقد تعرض رأي ابن مالك لنقد شديد من المتأخرين[2]، يقول ابن هشام في رده :"إذا فُتح هذا الباب –يعني زعم القدرة على تغيير بنية الشعر وألفاظه – لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر"[3]. ومن أقواله أيضاً:" إن كثيراً من أشعار العرب يقع عن غير روية، وهو مما يدعو إلى عدم التمكن من تخيّر الوجه الذي لا ضرورة فيه"[4] وكذلك قوله :"كما أن الشعر لمّا كان مظنة للضرورة ،استُبيح فيه ما لم يُضطرّ إليه، كما أُبيح قصر الصلاة في السفر؛ لأنه مظنة المشقة مع انتفائها أحياناً والرخصة باقية"[5].

ويرى كثير من النحويين أن الضرورة ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا؟ ولم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوّزوا له في الشعر ما لم يجز في الكلام؛ لأنه موضع قد أُلفت فيه الضرائر. دليل ذلك قول الشاعر:

كَمْ بجُودٍ مقرفٍ نَالَ العُلا ... وكريمٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ[6]

في رواية من خفض (مقرف)، حيث فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالجار والمجرور، وذلك لا يجوز إلا في الشعر، ولم يضطر إلى ذلك إذ يزول الفصل بينهما برفع (مقرف) أو نصبه[7].

---

(١) الضرورة الشعرية ومفهومها عند النحويين ٣٩٨

(٢) نفسه ٤٠٠-٤٠١.

(٣) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري ٨٢.

(٤) نفسه ٨٣.

(٥) نفسه ٨٣.

(٦) البيت منسوب لأبي الأسود الدؤلي في شمس العلوم٧٠٨، ولأنس بن زنيم في الأغاني٣٩٢/٨، وخزانة الأدب ٤٧١/٦؛ وبلا نسبة في الكتاب ١٦٧/٢، والأصول في النحو ٣٢٠/١، والإنصاف ٢٥٠/١، وشرح الكافية ١٠٤/٥، والهمع ٢٧٣/٣.

الشاهد فيه: أنه فصل بين (كم) التي تقع في الخبر وبين ما أضافها إليه وهو (مقرفٍ) بـ (جودٌ) والمعنى: كم مقرفٍ نال العلا بجود.

(٧)الضرورة الشعرية ومفهومها عند النحويين٤٠٥.

وقد نقل السيوطي عن أبي حيان قوله : "لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النثريّ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام"[1].

ولعل أهم ثمرة للخلاف بين الجمهور من جهة، وسيبويه وابن مالك من جهة أخرى؛ أن الضرورة واسعة المدلول حسب رأي الجمهور؛ فهي تشتمل كل ما ورد في الشعر، أو كَثُر فيه سواء أكانت له نظائر في النثر أم لا. فكثرت أنواع الضرائر نتيجة لهذا؛ لأنهم لا يريدون تمزيق القاعدة، أو الإكثار من القواعد فاستندوا إلى هذا الحكم (الضرورة في كل بيت يخالف القاعدة). وأما على رأي سيبويه وابن مالك فإن ما يجد الشاعر عنه بدلاً لا يعدُّ ضرورة، بل نوع من التغيير يجوز في الشعر والنثر على حد سواء[2].

الضرورة الشعرية عند المرادي:

مما ورد عند المرادي من مسائل الخلاف فيما يتعلق بالضرورة الشعرية ما يلي:

١- قال المرادي بعد قول الناظم لما كان الغرض من وضع المضمر الاختصار، وكان المتصل أخصر لم يستعمل المنفصل مع تأتي المتصل وإمكانه إلا في الضرورة كقوله:

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأرضُ فِي دهر الدَّهَارِيرِ [3]

وقد ذكر المرادي المواضع التي يتعين فيها الانفصال لعدم الاتصال وهي اثنا عشر موضعاً[4].

---

(١) الهمع ٣/٢٧٣.

(٢) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين١/ ٤٠٧.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ١٩٠، وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٨، وشرح التصريح ١/ ١٠٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٧٢، وأوضح المسالك١/١٠٥، وشرح ابن عقيل ١/١٠١، وشرح الأشموني ١/٩٢، وهمع الهوامع ١/٢٤٦.

الشاهد فيه: قوله (ضمنت إياهم) حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله، وذلك خاص بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال (قد ضمنتهم الارض).

(٤) المواضع التي يجب فيها انفصال الضمير:

الأول: أن يحصر بإلا وشذ "إلاك" فلا يقاس عليه.

الثاني: أن يحصر بإنما كقول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

الثالث: أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب كقول الشاعر:

بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا=

وقد ذكر العيني الشاهد بخلاف قائله فقيل لأمية بن الصلت وقيل للفرزدق، وقد نسبه محمد عبد الرحمن للأخير[١].

٢- وذكر المرادي أن الأكثر في (عسى) اقتران خبرها بـ(أن) وروده بدون (أن) قليل وعلى هذا فإنّ حذف (أن) بعد عسى ضرورة عند جمهور البصريين. أما رأي سيبويه فهو غير مخصوص بالشعر، واستشهد بقول الشاعر:

عَسَــى الْكَـرْبُ الَّذِي أَمْسَـيْتَ فِيْهِ يَكُــوْنُ وَرَاءَهُ فَــرَجٌ قَــرِيْــبُ [٢].

وقد نسبه العيني لهدبة بن خشرم العذري، واستشهد به على مجيء خبر عسى غير مقترن بأن للضرورة الشعرية كل من ابن هشام، والسيوطي، وابن عصفور، وابن الأنباري.

وقد استشهد المرادي بقول رؤبة:

" رُبْـــعٌ عَـــفَاهُ الدَهْــرُ طَـولاً فَــامـَّــحَى

=الرابع: أن يرفع بصفة جرت على غير "صاحبها" نحو زيد عمرو ضاربه هو، مطلقاً عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين.

الخامس: أن يحذف عامله نحو:

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب...

السادس: أن يؤخر عامله نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

السابع: أن يكون العامل حرف نفي نحو:﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾.

الثامن: أن يفصله متبوع نحو:﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾.

التاسع: أن تلي واو المصاحبة نحو:

... تكون وإياها "بها" مثلا بعدي

العاشر: أن تلي "أما" نحو:

بك أو بي استعان قليل أما ... أنا أو أنت ما ابتغي المستعين

الحادي عشر: أن يلي اللام الفارقة:

إن وجدت الصديق حقا لإيا ك فمرني فلن أزال مطيعا

الثاني عشر: أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن إتحدا رتبة.

(١) التوضيح١/ ٣٦٧.

(٢) البيت لهدبة بن الخشرم في ديوانه ٥٩، والكتاب ١٥٨/٣، وشرح أبيات سيبويه١٣٩/٢، وشرح الكافية ٤٥٥/١، والمغني٧٥٤/١، وشرح التصريح ٢٨٣/١؛ وبلا نسبة في المقتضب ٧٠/٣، والمفصل ٣٥٨/١، والجنى الداني ٤٦٢، وشرح الأشموني ٢٧٦/١، والهمع٤٧٦/١.

الشاهد فيه : حيث وقع خبر (عسى) فعلاً مضارعاً مجرداً من (أن) المصدرية في قوله "يكون وراءه ... "، وذلك قليل.

قد كـــاد مــن طــول البِـــلَى أن يَمْصَحَا. [1]

فاقتران المضارع بعد كاد بـ(أن) قليل ، وأجاز ابن مالك ذلك، وخصه المغاربة بالضرورة "[2].

ووجه الخلاف في المسألة أن ابن مالك قد أجاز اقترانها بأن شعراً ونثراً، لكن المغاربة قد خصوه بالضرورة في الشعر.

٣- وذكر في باب الفاعل الفصل بين الفعل والفاعل المؤنث "بـ(إلا)"، فقد أجاز الجمهور حذف تاء التأنيث الساكنة، وبعضهم لا يجيز ثبوتها مع الفصل بـ(إلا) إلا في الضرورة. ورأى المرادي فيه الجواز على قلة في النثر، يقول: "والصحيح جوازه في النثر على قلة"[3] واستشهد بقراءة مالك بن دينار وأبي رجاء الجحدري: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾[4].

ويتضح الخلاف في المسألة في أن الجمهور لا يجيز إثبات التاء ويخصه بعضهم بضرورة الشعر ويجيزه المرادي في النثر على قلة.

٤- وفي باب الإضافة يقول ابن مالك:

فصل يمينٍ واضطراراً وجدا بأجنبي أو بنعت، أو ندا[5]

يقول المرادي في الأجنبي هو ما ليس بمعمول للمضاف من مفعول به أو ظرف أو مجرور أو فاعل. وقد مثل بقول الشاعر في المفعول به:

تسقي امتياحاً ندى المسواك رِيقَتِهَا كما تضمن ماء المزنة الرصف[6]

حيث نصب (المسواك) على المفعولية لـ(تسقى)، وفصل به بين المضاف (ندى) والمضاف إليه (ريقته)[7].

---

(١) البيت منسوب لرؤبة بن العجاج في الكتاب ٣/١٦٠، والكامل ١/١٥٧، وضرائر الشعر ١/٦٠، وخزانة الأدب ٩/٣٤٨؛ ولم أقف عليه في ديوانه ؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/٧٥، وحروف المعاني ١/٦٧، والإنصاف٢/٤٦٠.

الشاهد فيه: حيث استعمل (كاد) مثل (عسى) في كون خبره فعلاً مضارعاً مقروناً (بأن) في قوله "كاد ... أن يمصحا".

(٢) التوضيح١/ ٥١٧.

(٣) نفسه ٢/٥٨٩.

(٤) الأحقاف ٢٥/٢٦. وانظر القراءة : معاني القرآن للفراء ٣/٥٥، و الحجة للقراء السبعة١٨٦.

(٥) ألفية ابن مالك ٣٨، وشرح ابن عقيل ٣/٨٢، وشرح الأشموني ٢/١٧٩، وشرح التصريح ١/٧٣٨.

(٦) البيت لجرير في ديوانه ١/ ١٧١، وشرح التصريح ١/ ٧٣٥؛ وبلا نسبة في شرح الكافية٢/٩٨٩، وأوضح المسالك٣/١٥٧، وشرح الأشموني ٢/١٨٤، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢٤.

(٧) التوضيح٢/ ٨٢٨.

- وما فصل بالظرف قول الشاعر:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا   يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيْلُ [(١)]

استشهد به على الفصل بين المضاف(كفِّ) والمضاف إليه (يهودي) بأجنبي وهو (يوماً) لأنه معمول لـ (خط) [(٢)]. وأصل الكلام: "كما خط الكتاب يومًا بكف يهودي".

- وما فصل بالمجرور قوله:

هما أَخَوا فِي الحرْب من لَا أَخا لَهُ   إذا خافَ يوماً نَبْوةً فدَعاهما[(٣)]

فقد استشهد به على الفصل بأجنبي بين المضاف وهو (اخوا)، وبين المضاف إليه وهو (من لا أخا له)[(٤)]. وأصل الكلام: هما أخوا من لا أخا له في الحرب.

- وما فصل بالفاعل قوله:

أنجب أيامَ والداه به   إذ نجلاه فنعم ما نجلا[(٥)]

استشهد به على الفصل بين المضاف وهو (أيام) والمضاف إليه وهو (إذ نجلاه) بأجنبي وهو (والداه) وهو فاعل(أنجب)، إذ التقدير: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه.

- وما فصل بالنعت قوله:

نجوت وقد بلّ المرادي سيفه   من ابن أبي شيخ الأباطح طالب[(٦)]

وقد استشهد به على الفصل بين المضاف (أبي) والمضاف إليه (طالب) بالنعت (شيخ الأباطح)[(٧)].

---

(١) البيت منسوب لأبي حية وليس في ديوانه، وفي الكتاب ١٧٨/١، والإنصاف ٢٣٥/٣، وشرح التصريح ٧٣٦/١، والخزانة٤١٩/٤؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣٧٧/٤، والأصول ٢٧٧/٢، والخصائص ٤٠٧/٢، وشرح الكافية ٨٩/١، وأوضح المسالك ١٥٩/٣، وشرح ابن عقيل ٨٣/٢، وشرح الأشموني ١٨٤/٢، والهمع ٥٢٥/٢.

(٢) التوضيح٢/ ٨٢٨.

(٣) البيت منسوب لدرنا بنت عبعبة في الكتاب ١٨٠/١، والمفصل ١٣١/١، والإنصاف ٣٥٤/٢، وشرح الكافية ٤٠٦/١؛ ولعمرة الخثعمية في ديوان الحماسة ٧٥٩/١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢٩٧/١، والهمع ٥٢٦/٢.

(٤) التوضيح٢/ ٨٢٩.

(٥) البيت للأعشى في ديوانه ٢٨٥، وشرح التصريح ٧٣٥/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٦/٣، وشرح الأشموني ١٨٣/٢، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢٧.

(٦) البيت منسوب لمعاوية بن أبي سفيان في شرح التصريح١ /٧٣٧؛ وبلا نسبة في شرح الكافية ٩٩٠/٢، وأوضح المسالك ١٥٦/٣، وشرح الأشموني ٣٨/٢.

(٧) التوضيح ٨٣١/٢.

- وما فصل بالنداء قوله:

وِفَاقُ كَعبُ بُجَيرٍ مُنقِذٌ لَكَ مِن تَعجِيلِ تَهلُكَةٍ والخُلدِ فِي سَقَرا [(1)]

- وما فصل بفعل ملغى قوله:

بأي تراهم الأرضين حلواً الدبران أم عسفوا الكفارا [(2)]

حيث فصل بقوله:(تراهم) بين قوله: (بأي) الذي هو مضاف وبين قوله: (الأرضين) الذي هو مضاف إليه[(3)] .

وما فصل بمفعول لأجله قوله:

أَشَمُّ كأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ مُعاوِدُ جُرْأَةً وَقْتِ الهَوادي [(4)]

حيث فصل بين المضاف وهو (معاود) وبين المضاف إليه وهو (وقت) بقوله: "جرأة" وهو منصوب على المفعولية.

(1) البيت لبجير بن زهير في همع الهوامع ٢/ ٥٢٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٨٦/٢.

(2) البيت بلا نسبة شرح التصريح ٢/ ٧٣٨، وشرح الأشموني ١٨٩/٢، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢٨. قال العيني: لم أقف على اسم قائله.

(3) التوضيح٢/٨٣١.

(4) البيت بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٧٧، وشرح الأشموني ١٨٩/٢، وشرح التصريح٧٣٨/١، والهمع٢/ ٥٢٩. قال العيني: لم أقف على اسم قائله.

المبحث الثالث : التأويل عند المرادي

وفيه:

أولاً: معنى التأويل ومصنفاته.

ثانياً: التأويل النحوي وآراء النحاة.

ثالثاً: التأويل النحوي عند المرادي.

أولاً: معنى التأويل ومصنفاته:

إن للفظة التأويل معاني متعددة ودلالات متنوعة تختلف باختلاف استخدامها، وقد ورد ذكرها في القرآن الكريم قال تعالى:﴿وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾[1] والمقصود تعبير وتفسير الرؤية[2]. وفي قوله تعالى:﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ[3] بمعنى العاقبة والمآل[4].وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَا أَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾[5] بمعنى تحقق الرؤيا[6]. وقال تعالى في موضع آخر: ﴿لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾[7] أي: أصناف الطعام قبل إتيانه[8]. وفي قوله تعالى :﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾[9] أي: تفسير ما يؤول إليه[10].

وللتأويل في مصنفات العلماء أكثر من حد ومعنى فيرى المفسرون أنه: تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه[11].

أمّا الفقهاء والأصوليون فيرون أنّه: رد الظاهر إلى ما آل إليه في دعوى المتكلم أو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتماله له بدليل يعضده[12].

وفي اللغة هو: جمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظ واحد لا إشكال فيه ومنها التدبير والتقدير والتعبير، فأوَّل الكلام: فدبّره وقدّره وفسّره[13].

---

(١) يوسف ١٢/٦.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٩/ ١٢٨.

(٣) الأعراف٥٣/٨.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢١٧/٧.

(٥) يوسف ١٣/١٠٠.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٢٦٤/٩.

(٧) يوسف ١٢/٣٧.

(٨) الجامع لأحكام القرآن ١٨٩،١٩٨٠/٩.

(٩) آل عمران ٣/٧.

(١٠) الجامع لأحكام القرآن ١٥/٤.

(١١) التفسير والمفسرون، للذهبي ١٧/١.

(١٢) البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي٥١١/١.

(١٣) تهذيب اللغة، للأزهري مادة (أول) ٤٥٨/١٥.

ثانيا: التأويل النحوي وآراء النحاة:

ذهب السيوطي مذهب أبي حيان في التأويل النحوي، فقد نقل عنه قوله: " إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيُتَأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل" [١]. ويري "أن عدم التقدير أولى من اللجوء إلى التقدير مع ضرورة أن يكون المقدر من لفظ المذكور ما أمكن، فان منع من تقدير المذكور مانع معنوي أو صناعي قدر مالا مانع له"[٢] وقد قال ابن هشام " يَنبْغي تقليله ما أمكن لتقل مخَالفَة الأَصْل"[٣].

ويرى ليث قهير أن التأويل النحوي يندرج تحت معنى الرجوع والتدبير والتقدير فهو إرجاع النّص إلى أساسه الأول من غير زيادة أو حذف أو تقديم أو تأخير أو تدبير حتى يطابق القاعدة النحوية، وما تعارفت عليه العرب [٤].

"وقد وصف التأويل بالوسيلة الوحيدة التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها المنسوبة في الوقت نفسه الى عصر الاستشهاد ،أما ما لا ينتسب إلى عصر الاستشهاد من هذه النصوص فقد كان الرفض هو السمة البارزة إلى توضيح موقف النحاة منه ،وكان التعبير عن هذا الموقف يتخذ اصطلاح (الشذوذ) "[٥]. ويعرفه تمام حسان بأنه التخريج بوجه من وجوه الرد إلى أصل وضع الجملة، فقد يكون التخريج بواسطة القول بالحذف أو الزيادة أو الفصل أو الإضمار أو التقدير والتأخير أو التضمين أو بتفضيل أصل على أصل أو قياس على قياس[٦].

أما محمد عيد فيرى أنه :"صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر وتبيين المسوغات التي يلجأ إليها النحويون إلى تأويل، وإنّ النحاة قد أولوا الكلام وحرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه"[٧].

ويذكر محمد عيد أن التأويل قد وجد في النحو نتيجة عاملين؛ أحدهما حدد وجهته، والثاني سار فيه وأوغل: العامل الأول: فهو أصول النحو، والعامل الثاني: فهو الجهد الذهني العميق. فالسبب في وجود التأويل في النحو نظريات أصول النحو مثل: العامل

---

(١) الاقتراح ١٥٨.

(٢) الأشباه والنظائر، للسبكي ١/٣٤٠.

(٣) المغني ١/٨٠٢ .

(٤) التأويل عند ابن هشام الأنصاري، لليث قهير ١٤.

(٥) أصول التفكير النحوي، لعلي أبي المكارم ٢٣١.

(٦) الأصول، لتمام حسان ١٤٥.

(٧) أصول النحو العربي، لمحمد عيد ١٥٧.

والمعمول، والعلة والمعلول، والقياس. وقد نما النظر العقلي وأبدع فيه حتى وصل به إلى درجة التعمية والإلغاز. ويشير إلى أن أسبابه المباشرة هي الأصول النحوية حيث اعتصر النحاة النصوص اللغوية اعتصاراً لتتوافق مع تلك الأصول"[١].

يتبين لنا مما سبق ذكره أن التأويل لا يتجلى في قول العرب أو في أي نص إلا إذا كان هذا النص أو القول فيه خروج عن القاعدة، أو عما تعارفت عليه القريحة العربية الأصيلة، فإن وجد الخروج لجأوا إليه لإيجاد المخرج النحوي ، ولهذا كان التأويل سبباً من أسباب الخلاف النحوي.

ثالثا: التأويل النحوي عند المرادي:

مما سبق يتبين لنا أن النحاة استخدموا للتأويل ألفاظاً متعددة كالتقدير والحمل على المعنى والتخريج وغيرها، وقد لجأ النحاة إليه عند توظيف ما يخالف القاعدة النحوية، أو في إعراب ما يحتمل نوعاً من أنواع التأويل من حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير أو حمل على المعنى.

وقد استعمل المرادي ألفاظاً دالة على التأويل إمّا صراحة أو تلميحاً، ولكن ما يهمنا هو التأويل الذي أدى إلى خلاف نحوي و من ذلك ما أورده المرادي للتأويل في جواز فتح همزة (إن) أو كسرها، وقد أورد قول الشاعر:

وكُنْت أُرى زَيْدا كَمَا قِيْلَ سَيِّدا   إذَا أنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا واللَّهَازِمُ[٢]

ويروى بالكسر على عدم التأويل وبالفتح على تأويل أن ومعموليها المصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف[٣].فجاز فيها الفتح على تقديرها مع معموليها بالمفرد، وأما الكسر فتقديرها مع معموليها جملة في ابتدائها[٤].

ويقول المرادي في مسألة امتناع تقديم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها:" إن هذا مذهب البصريين، والعامل هنا هو "كان وأخواتها" فلا يجوز (كان طعامك زيد آكلاً)؛ لأنه ليس بظرف ولا مجرور، فإن كان ظرفاً أو مجروراً نحو(كان عندك) أو

---

(١) أصول النحو العربي ١٦١-١٦٢.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣/ ١٤٤، والمقتضب ٣٥١/٢، وأوضح المسالك ١/ ٣٢٨، والجنى الداني ٣٧٨، والخصائص٣٩٩/٢،وشرح ابن عقيل٣٥٦/١، شرح الأشموني ٣٠٢/١.

الشاهد فيه: جواز فتح وكسر همزة (إن) بعد (إذا) الفجائية، فالفتح على تقديرها مع معموليها بالمفرد، والكسر على تقديرها جملة.

(٣) التوضيح ٥٢٧/١.

(٤)التوضيح، الحاشية ٥٢٧/١ .

(في الدار زيد قائماً) جاز للتوسع في الظرف والمجرور ويضيف إن الكوفيين يجيزون (كان طعامَك زيدٌ آكلاً) ونحوه، واحتجوا بقول الشاعر:

قَنافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيوتِهِم   بما كانَ إيَّاهمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا [١]

فأجازوا (كان إياهم) وهو معمول الخبر. وهذا ونحوه متأول عند البصريين، وقد أشار إلى تأويله بقوله: "إذا وقع شيء موهم جواز ما منعناه كالبيت المتقدم، فانو في العامل ضمير شأن يحول بينه وبين المعمول، والجملة بعده خبر، فيكون اسم (كان) في البيت ضمير شأن منوياً (وعطية) مبتدأ و(عوّد) خبره، (وإياهم) معمول (عوّد) والجملة خبر (كان). ووافق بعض البصريين على جواز إيلاء المعمول هذه الأفعال إن تقدم الخبر على الاسم نحو: (كان طعامك آكلا زيد)[٢].

ووجه الخلاف في المسألة أنه تقدم معمول خبر كان(إياهم) وليس بظرف ولا جار ومجرور على رأي الكوفيين ، وقد منع البصريون ذلك فأوّلوه بتقدير ضمير الشأن وتقديره (هو).

ويقول المرادي في مسألة (لا) العاملة عمل (ليس):" اشترط لعملها أن تعمل في النكرات خلافاً للمبرد ومن وافقه في منعهم إعمالها، وقد أجاز بعض النحاة إعمالها في المعرفة كقول النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيا   سِوْاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيا [٣]

فظاهره أنه أعملها في المعرفة، وأجاز في التسهيل القياس عليه، وأجازه ابن جني"[٤] وتأول المانعون البيت بتأويلات منها:

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ١٦٢ونصه:

قنافذ دَرَّامُونَ خَلْفَ جِحَاشِهِم   لما ....

والمقتضب٤/١٠١،وشرح الكافية ٤٠٣/١، وأوضح المسالك ٢٤٤/١،وشرح ابن عقيل٢٨١/١ ، وشرح الاشموني٢٣٨/١، وشرح التصريح ٢٤٧/١،والهمع ٤٣٢/١، و خزانة الأدب ٢٧٠/٩،

الشاهد فيه: قدم الشاعر معمول خبر كان (إياهم) على اسمها(عطية) ، مع تأخير الخبر وهو جملة (عود) عن الاسم أيضاً. هذا ما أجازه الكوفيون، ومنعه البصريون.

(٢) التوضيح١/ ٤٩٩–٥٠٠.

(٣) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ١٨٦،وشرح الكافية ٤٤٠/١، والجنى الداني ٢٩٣/١، والمغني ٣١٦/١، وشرح ابن عقيل ٣١٥/١، وشرح الأشموني ٢٦٥/١، وشرح التصريح ٢٦٧/١، والخزانة ٣٣٦/٣.

الشاهد فيه: حيث أعمل لا النافية عمل ليس مع أن اسمها معرفة وهو (أنا) في قوله "لا أنا باغياً".

(٤) التوضيح١/ ٥١١.

أ- أن قوله: (أنا) ليس اسما لـ(لا) وإنما هو نائب فاعل بفعل محذوف وأصل الكلام على هذا: (لا أرى باغياً) فلما حذف الفعل برز الضمير وباغياً يكون حينئذٍ منصوباً على الحال من الضمير.

ب- أن يكون (أنا) مبتدأ وقوله (باغياً) حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير (لا أنا أرى باغياً) وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول وهو الحال (باغياً) عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف[1].

وآخرون أجازوا ذلك منهم ابن مالك في التسهيل، كما قال الأشموني في شرحه: " تردد رأي الناظم في هذا البيت، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وتأوله في شرح الكافية، فقال: يمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغيا) على الحال تقديره: (لا أرى باغياً)، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل، ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً (باغياً) على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه، ونظائره كثيرة ، منها قولهم: "حكمك مسمطاً " [2] أي: حكمك لك مسمطاً، أي: مثبتاً، فجعل (مسمطاً) وهو حال مغنياً عن عامله مع كونه غير فعل، فأن يعامل (باغياً) بذلك وعامله فعل أحق وأولى" [3]. ووجه الخلاف في المسألة أنّ (لا) تعمل عمل (ليس) بشرط تنكير اسمها [4].

ويقول المرادي في باب ظن إذا تقدمت على منصوبها: "إذا ورد ما يوهم الإلغاء للمتقدم نحو: (ظننت زيد قائم) وجب عند من منع إلغاءه تأويله على أحد تأويلين:

الأول: نية ضمير الشأن فيكون هو المفعول الأول والجملة بعده هي المفعول الثاني وعلى هذا يكون الفعل باقياً على عمله.

والثاني: نية لام الابتداء المعلقة، ويكون التقدير: "ظننت لزيد قائم"، والفعل على هذا معلق، وعلى هذا حمل سيبويه قوله:

فَغَبِرْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ وَإِخَالُ إِنِّي لاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ[5]

(١) حاشية التوضيح١/ ٥١١.

(٢) يراد به حكمك مرسلاً ، أي: احتكم وخذ حكمك. قال أبو بكر: خذ حقك مسمطا أي سهلا. جمهرة الأمثال١/٣٧٤، وتهذيب اللغة مادة (سمط) ٢٤٣/١٢.

(٣) شرح الأشموني ٢٦٦/١.

(٤) شرح الكافية، لابن مالك ٤٤١/١.

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في جمهرة أشعار العرب ٥٣٤/١، والعقد الفريد ٢١٠/٣، والمصنف، لابن جني٣٢٢/١ ، والمغني ٣٠٥/١، وخزانة الادب ٤٢٠/١؛ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة٦١٠/١،وشرح التصريح ٣٧٦/١، والهمع ٥٥٣/١=

بالكسر على تقدير: (إني للاحق)[1]"حيث علق الفعل (إخال) بلام الابتداء المضمرة، والأصل (إني للاحق)، فحذفت اللام بعد ما علقت(إخال) وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها فهو مما نسخ لفظه وبقي حكمه".[2] ومن أجاز إلغاء المتقدم لم يحتج إلى تأويل ذلك"[3].

قال ابن مالك في شرح التسهيل: وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة في نحو: (ظننت زيد قائم)أولى من الإلغاء. ومن منع الإلغاء في نحو: (متى ظننت زيد قائم) حمل ما أوهم ذلك على أحد التأويلين أيضاً كقوله:

كذاك أُدِّبْتُ حتى صار من خُلُقِي أنِّي رَأَيْتُ مِلاكُ الشّيمةِ الأدبُ [4]

فالظاهر أنه ألغى(رأيت) مع تقدمه ؛لأنه لو أعمله لقال (رأيت ملاك الشيمة الأدبا) بنصب (ملاك) و(الأدب) على أنهما مفعولان، ولكنه رفعهما فقال الكوفيون: هو على الإلغاء، والإلغاء مع التقدم جوازه مع التوسط والتأخر. وقال البصريون: ليس كذلك، بل هو من باب التعليق ولام الابتداء مقدرة الدخول على (ملاك)[5].

قال ابن مالك في شرحه للكافية :" يجوز التعليق على أن يُنْوَى لام الابتداء، أو يُنْوَى ضمير الشأن وتجعل الجملة مفعولًا ثانيًا" وقد قال عنه العيني: روي هذا الشعر مرفوع القافية كما أورده الشراح، ووقع في الحماسة منصوب القافية"[6].

=والشاهد فيه: حيث علق الفعل (إخال) بلام الابتداء المضمرة في قوله: "وإخال أني لاحق" ، والأصل أني لاحق، فحذفت اللام بعد ما علقت (إخال)" وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها فهو مما نسخ لفظه وبقي حكمه.

(١) التوضيح١/٥٦٠.

(٢) التوضيح، الحاشية١ /٥٦٠.

(٣) التوضيح١/٥٦٠.

(٤) البيت منسوب لبعض الفزارين في شرح ديوان الحماسة ٨٠٥/١، وشرح التصريح ٣٧٥/١؛ وبلا نسبة في شرح الكافية ٥٥٨/٢، وأوضح المسالك ٥٦/٢، وشرح ابن عقيل ٤٩/٢، وشرح الأشموني ٣٦٧/١، والهمع ٥٥٢/١، وخزانة الأدب ١٣٩/٩.

الشاهد فيه: حيث ألغى عمل (رأيت) مع تقدمه في قوله "رأيت ملاك الشيمة الأدب"، ولو أعمله لقال: "رأيت ملاك الشيمة الأدبا" بنصب (ملاك) و(الأدبا) على أنهما مفعولان لـ(رأيت).

(٥)التوضيح، الحاشية ٥٦٢/١.

(٦) شرح الكافية الشافية٦٩٧/٢.

ويقول السيوطي: "أما إذا تصدر الْفِعْل فَلَا يجوز فِيهِ الإلغاء عِنْد الْبَصرِيين وَجوزهُ الْكُوفِيُّونَ والأخفش وَأَجَازَهُ ابْن الطراوة إِلَّا أَن الإعمال عِنْده أحسن"[1].

مما سبق يتبين لنا ان التأويل النحوي ميدان للخلاف بين النحاة لتطرد القاعدة النحوية كما أورده المرادي في شرحه والله أعلم.

---

(١) الهمع ٥٥٢/١.

المبحث الرابع: اختلاف الروايات في الشاهد عند المرادي

وفيه:

أولاً: تعدد الروايات .

ثانياً: أسباب تعدد الروايات في الشاهد النحوي.

ثالثاً: تعدد الروايات عند المرادي.

أولاً: تعدد الروايات:

تعد الرواية مصدراً من مصادر التلقي عن العرب وهي التي تعتمد على الأخبار المنقولة والأشعار المحفوظة [1]. قال السيوطي: " والاعتماد على ما رواه الثقاة عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم" [2]. وقد قال في الرواية أيضاً "والشعر سبيله أن يحكى عن الأئمة كما تحكى اللغة، ولا تبطل رواية الأئمة بالتظني والحدس"[3].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في رواية الشعر، فقد اشتهر البصريون بالتحري والضبط، ولم يكن الكوفيون كذلك ،فقد توسعوا في أخذ المروي وجعلوه أصلاً ،وبنو عليه القواعد كما تبين ذلك في الفصل الأول [4].

فلتعدد رواية الشاهد النحوي أسباب كثيرة، إذ خضعت فيها رواية الشعر لظروف جعلتها تتسم بعدم الدقة في النقل، كما ذكر ابن سلام في طبقاته: "فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب في الأمصار راجعوا رواية الشعر، فلم يَؤُولوا إلى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل فحفظوا أقل ذلك، وذهب عليهم منه كثير"[5]. وهنالك أسباب تتعلق بالعامل الاجتماعي كما قال ابن سلام:" فلما راجعت العرب رواية الشعر وذكر أيامها ومآثرها استقل بعض العشائر شعر شعرائهم، وما ذهب من ذكر وقائعهم، كان قوم قلت وقائعهم وأشعارهم ؛فأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار فقالوا على ألسنة شعرائهم، ثم كان الرواة بعد فزادوا في الأشعار التي قيلت "[6].

ثانياً: أسباب تعدد الروايات في الشاهد النحوي:

وقد تأثر الشاهد النحوي بمسببات تعدد الرواية والرواة حتى أصبح النحاة عاملاً من عوامل التحريف في الشعر العربي وقد ذكر رياض السواد أسباب تعدد رواية الشاهد النحوي[7]، منها:

١- أسباب ترجع للهجات:

عندما لم يكن الشعراء من قبيلة واحدة ، تعددت لهجاتهم ودرجة فصاحتها، فعابوا على الشخص الذي تكلم بلهجة من لهجات القبائل المعروفة بالضعف. فقد حكى الأصمعي

---

(١) جمهرة أشعار العرب، للقرشي ١١/١.

(٢) الإقتراح١٠٦.

(٣) المزهر٢/٢٨٦.

(٤) انظر: الفصل الأول في أسباب الخلاف بين المدرستين ٢٣.

(٥) طبقات فحول الشعراء ٢٥/١.

(٦) نفسه ٤٦/١.

(٧) مجلة أدآب البصرة ، العدد ٥٦ ، ٢٠١١م. الرواية في الشاهد الشعري ٢١.

"أن معاوية– رحمه الله– قال ذات يوم لجلسائه من أفصح الناس؟ فقام رجل من السماط –أي: من الصف، أو من أمام مائدة الطعام– فقال: قوم تباعدوا عن فراتية العراق، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليس فيهم غمغمة قضاعة، ولا طُمْطُمانية حمير، فقال له معاوية: من أولئك؟ فقال: قومك يا أمير المؤمنين، فقال له معاوية: من أنت؟ قال: رجل من جرم"، قال الأصمعي: "وجرم من فصحاء الناس"(١).

وقد وصلتنا الكثير من الأشعار بلهجات قبائلها وكان لها دور ظاهر في تعدد الآراء النحوية. ومن هذا أن قبيلة عقيل تجر بـ**(لعل)** كقول كعب بن سعد الغنوي:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخرَى وارفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً   لَعَلَّ أَبي المِغْوارِ منْكَ قَريبُ (٢)

وقد ذكر المرادي الشاهد مستشهداً به على إفادة الجر بـ**(لعل)**(٣)، وذكره ابن عقيل(٤).

٢– **التصحيف والتحريف:**

ومن الأسباب التي أثرت في تعدد رواية الشاهد النحوي التصحيف والتحريف، فقد كثر أمره في كتب النحويين واللغويين على حد سواء. يقول أحمد عبد الغفور العطار "وهو كثير ما يخطئ في رواية الشعر –يريد الجوهري– ويغير أشطره، ويغلط في نسبة الشعر إلى أصحابه"(٥)، ومن أمثلة ذلك عند النحاة قول سالم بن دارة:

يَا أبْجر بنَ أَبْجر يَا أنْتا   أنتَ الذي طَـلقْتَ عَامَ جُعْتَا(٦)

---

(١) المفصل في تاريخ العرب الاسلامي ٢٦٤/١٦، وغريب الحديث، لابن قتيبة الدينوري٤٠٤/٢.

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات، للأصمعي ٩٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧، ٦٩وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٦؛ وبلا نسبة في اللامات١٣٦، ومغني اللبيب٥٧٦،وشرح التصريح ٢٩٦/١، وهمع الهوامع ٢/ ٤٥٧.

الشّاهد فيه: حيث جرّ بـ(لعلّ) لفظ (أبي) في قوله: "لعلّ أبي المغوار" على لغة عُقَيْلٍ.

(٣) الجنى الداني٥٨٤/١.

(٤) شرح ابن عقيل.٤/٣

(٥) صبح الأعشى ٣١٦/٢.

(٦) البيت للأحوص في ملحق ديوانه ٢١٦، شرح التصريح٢٠٧/٢، ولسالم بن دارة في خزانة الأدب ٢/ ١٤٢، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٥٦٠، وأوضح المسالك ٤/ ٨، وشرح الأشموني ١٧/٣، والمقرب ١/ ١٧٦، وهمع الهوامع ٢/ ٤٥.

الشاهد فيه: حيث نادى الضمير الذي في موضع الرفع، وقيل: إن (يا) للتنبيه، و(أنت) الأولى مبتدأ، والثانية توكيد، والموصول خبر، ولا شاهد فيه إذن.

وقد استشهد المرادي بلفظ البيت على نداء الضمير[1].و يقول البغدادي فيه: "وقد حُرِّف البيت الأول على وجوه وصوابه:(يا مر بن واقع يا أنتا) [2].

٣- **تحريف الشواهد بسبب الصراع بين النحاة:**

فقد اضطر النحوي إلى تحريف الأبيات الشعرية بدافع الصراع الدائر بين المدرستين البصرة والكوفة، ولسنا بمعرض لذكر أسباب الخلاف بين المدرستين[3]. فقد تجلى الخلاف بصورته كما ذكرنا مما أضفى بظلاله على الشواهد النحوية الذي دفع النحاة لأن يصنعوا شعراً لا أصل له، وأن يحرفوه لإثبات القاعدة، ولذلك أمثلة كثيرة فقد استشهد سيبويه بقول الشاعر :

مـعاويَ إنّنــا بــشرٌ فَأَسْــجِحْ   فَلَسْــنا بالجِــبالِ وَلَا الحَــديدا [4]

بنصب لفظ (الحديدا)على المحل، وقد تبعه في ذلك المبرد[5]وابن هشام [6] ورد على ذلك ابن عبد ربه في العقد الفريد بقوله :"إنما قاله الشاعر على الخفض والشعر كله مخفوض فما كان يضطره أن ينصب هذا البيت ويحتال على إعرابه بهذه الحيلة الضعيفة"[7].

٤- **الشواهد الموضوعة والمحرفة من نقل الرواة:**

يقول السيوطي: "وضع المولدون أشعاراً ودسوها على الأئمة فاحتجوا بها ظناً أنها للعرب وذكر أن في كتاب سيبويه منها خمسين بيتاً منهاً :

أعــرف مــنها الأنف والعــينانا   ومنخــارين أشــبه ظــبيانا[8]

---

(١) التوضيح ١٠٥٣/٢.

(٢) خزانة الأدب ١٤٠/٢.

(٣) أنظر أسباب الخلاف٢٣.

(٤) البيت منسوب لعقيبة الأسدي في الجمل١٠١/١، والكتاب ٦٧/١، وشرح أبيات سيبويه ١٩٩/١، والإنصاف ٢٧١؛ وبلا نسبة في الشعر والشعراء ١/ ١٠٠، والعقد الفريد ٢٢٧/٦، والمقتضب ١١٢/٤، والمغني ٦٢١/١، والخزانة ١٦٥/٤.

الشّاهد فيه: حيث عطف على خبر ليس المجرور بالنّصب في قوله: "ولا الحديدا"، وهذا العطف على الموضع.

(٥) المقتضب، للمبرد ٣٣٨/٢.

(٦) مغني اللبيب، لابن هشام ٦٢١، وأوضح المسالك، لابن هشام١٨٥/٣.

(٧) العقد الفريد٣٢/٤.

(٨) البيت أنشده أبو زيد في نوادره ومنسوب إلى رجل من بني ضبة١٦٨ ، و كتاب الشعر ١٢٣/١، والخزانة ٤٥٢/٧؛ وبلا نسبة في عمدة الكتاب ٢٥١/١، وعلل التثنية٨٨/١، وشرح ابن عقيل٧١/١، وشرح التصريح٧٩/١، وشرح الأشموني ١/ ٦٨، وهمع الهوامع ١/ ١٨١.

الشاهد فيه: قوله "والعينانا" حيث فتح الشاعر فيه نون التثنية والقياس كسرها.

ومن الأسباب الحاملة على ذلك :نصرة رأي ذهب إليه وتوجيه كلمة صدرت منه"[1].

قال ابن ولاد: " الرواة قد تغير البيت على لغتها ،وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها ولذلك كثرت الروايات في الشاهد الواحد ألا ترى أن سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجوه شتى، وإنما ذلك على حسب ما غيرته العرب بلغتها؛ لأن لغة الراوي من العرب شاهد كما أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحين " [2].

وخلاصة القول ما أجملته فاطمة حامد فقد أرجعت أسباب الخلاف إلي [3]:

١- تغيير الشعراء أنفسهم لبعض ما يقولون من الشعر.

٢- تغيير الرواة لبعض ما يروون من الشعر.

٣- تغيير النحاة أنفسهم لبعض الشواهد .

ثالثاً: تعدد الروايات عند المرادي:

كما رأينا أن تعدد الرواية سببٌ من أسباب الخلاف النحوي ،وما كان المرادي عن النحاة ببعيد، لاسيما أنّه شارح للألفية، فمن المنطقي أن نجد تعدد الرواية سبباً أدى إلى الخلاف بين النحاة، وغالباً ما كان يشير إلى ذلك ، فقد استشهد على عدم جواز حذف الضمير المتصل إلا في الشعر[4] بقول الشاعر :

....   ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها [5]

حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند الى ضمير المؤنث وقد روي الشاهد:(أبقلت إبقالها) فينعدم الشاهد حينها .

يقول السيرافي في شرح البيت :"هذه الرواية من إصلاح بعض الرواة والذي أنشده الرواة هو الموجود في الكتب القديمة "[6] وقد نفى ابن كيسان عنه الضرورة لجواز كونها لغة

---

(١) الاقتراح١١٧.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد، للتميمي ٥٥.

(٣) أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي ١١٣-١١٥.

(٤) التوضيح١/٣٩٣.

(٥) البيت منسوب لعامر بن جوين الطائي، وصدره:

فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها   ....

في الكتاب٢/٤٦، والأصول في النحو لابن السراج٢/٤١٣، وشرح التصريح١/٤٠٧، والكامل في اللغة والأدب٢/٢٠٧، وسر الفصاحة١/٨٤؛ وبلا نسبة في الخصائص٢/٤١٣، والمفصل ١/٢٤٨، والبلغة١/٦٦، وشرح الكافية٢/٥٩٦، واللمحة٢/٧٧٥، والتوضيح٢/٥٩٠، وأوضح المسالك٢/٩٥، والمغني١/٨٦٠.

الشاهد فيه: قوله: "ولا أرض أبقل إبقالها" والقياس: "أبقلت إبقالها ... " لأنّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهو مؤنث مجازي، فحذفت التاء للضرورة.

(٦) شرح ابيات سيبويه، للسيرافي ١/٣٩٣ .

الشاعر وخالفه ابن هشام فقد نقل عنه في المغني: " قَالَ وليس بضرورة لتمكنه من أن يكون أبقلت إبقالها بالنقل، ورد بأنا لا نسلم إن هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره "[١].

وقد صرح المرادي ببعض الشواهد التي ذكرت بأوجه متعددة فمن ذلك ما أورده في اللغة المشهورة في(ذو)الطائية أنها مبنية وأن مِنَ العرب مَنْ يعربها إعراب (ذو) بمعنى صاحب فقد أشار أن شاهده روي بالوجهين قول الشاعر :

.... فحَسْبِيَ من ذي عِندَهَمْ ما كفَانِيَا [٢]

يتبين لنا الخلاف في رواية الوجهين: أحدهما بالياء فيكون معرباً بالياء نيابة عن الكسرة، كإعراب(ذي) بمعنى (صاحب) التي هي من الأسماء الستة، والثاني بالواو (ذو) فيكون مبنياً على السكون.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره إذا وقع بعد حَبّ (ذا) وجب فتح الحاء إذ يقول في المسألة : كَثُر ضَمُّ الحاء إذا أفردت من (ذا)، فيقال: "حُبَ زيد" بنقل حركة العين إلى الفاء، والفتح جائز، وبالوجهين ينشد قوله:

.... وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ [٣]

وأما مع (ذا)، فلا يجوز إلا الفتح." [٤].

ومن ذلك أيضاً ما استشهد على جواز فتح (أن) وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية بقول الشاعر :

وكنتُ أَرْىَ زيداً كما قيل سَيْدّاً إذا إنّه عبدُ القَفَا واللَّهازم [٥]

يروى بالكسر على عدم التأويل، وبالفتح على تأويل (أن) ومعموليها مصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقد قال ابن عقيل في شرحه للبيت: يروى بفتح (أن) وكسرها فمن كسرها

---

(١) مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري٢/٨٦٠.

(٢) سبق تخريجه ٦٤.

(٣) البيت منسوب للأخطل في ديوانه ٢٢٤، وصدره:

فَقُلْتُ: اقْتُلُوهَا عَنكُمُ بِمِزَاجِهَا ....

وديوان امرئ القيس ٣٤/١، وشرح المعلقات السبع٤٦/١، واصلاح المنطق، لابن السكيت ٣٣/١، وسر صناعة الاعراب١٥٣/١؛ وبلا نسبة في الأصول في النحو١١٦/١، والمفصل٣٦٤، وشرح الكافية١١١٨/٢، واللمحة ٤٢٠/١، والتوضيح٩٣٢/٢، وشرح ابن عقيل١٧٢/٢، وشرح الأشموني٢٩٦/٢، والهمع٤٥/٣.

والشّاهد فيه: قوله: (وحُبّ بها) حيث جاء الفاعل غير (ذا) فكانت الحاء مضمومة من (حُبَّ) .

(٤)التوضيح٩٣٢/٢.

(٥) سبق تخريجه ٨٦.

جعلها جملة مستأنفة والتقدير: (إذا هو عبد القفا واللهازم)،ومن فتحها جعلها مصدراً مبتدأ"[1]
وفي الباب نفسه ذكر المرادي أن تخفيف نون(كأنَّ) لا تلغى فهي مثل (أنَّ) المفتوحة يقول :
" تخفف (كأنّ) فلا تلغى فهي مثل (أن) المفتوحة، وقد أطلق بعضهم الإلغاء عليها واسمها في الغالب منوي كاسم (أن) ولا يلزم في خبرها أن يكون جملة بل يكون جملةً ومفرداً.

فمثال كونه جملة:

ووجهٌ مشرقُ النَّحرِ كأنْ ثدياه حقان[2]

ومثال كونه مفرداً قوله:

.... كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ [3]

على رواية الرفع.

وأشار بقوله: وثابتاً أيضاً رُوِي إلى (كأن ثدييه حقان)، (وكأن ظبية) في رواية النصب في كلامه في التسهيل يشعر باختصاص ذلك بالشعر "[4].

ولم تقتصر تعدد الروايات على الشعر فحسب، بل هناك تعدد في قراءات الآيات القرآنية؛ فتعدد الروايات يترتب عليه تعدد في الأحكام النحوية .ومن ذلك ما أورده المرادي من أن أداة الشرط إذا أخذت جوابها وذكر بعده مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيها الجزم والرفع والنصب، يقول:" إذا أخذت أداة الشرط جوابها، وذكر بعده مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز جزمه عطفاً على الجواب، ورفعه على الاستئناف، ونصبه على إضمار

---

(١) شرح ابن عقيل ٣٥٦/١.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب١٣٥/٢، والأصول في النحو ٢٤٦/١، والمفصل٣٩٨/١، واللمحة٥٣٧/٢، والجنى الداني٥٧٥/١، والتوضيح٥٤١/١، وأوضح المسالك٣٦٤/١، وشذور الذهب٣٦٩/١، وشرح ابن عقيل٣٩٢/١.

الشاهد فيه: حيث خففت (كأن) في قوله: "كأن ثدياه حقان" وألغي عملها وحذف اسمها ووقع خبرها جملة، وأصله (كأنه)، والضمير للوجه أو للنحر أو للشأن، والجملة الاسمية خبر.

(٣) صدر البيت:

ويوماً تُوافينا بوجهٍ مقسَّمٍ ....

اختلف في نسبة البيت فهو منسوب لابن صريم اليشكري في الكتاب١٣٤/٢، ولأرقم بن علباء اليشكري في شرح أبيات سيبويه٣٦٦/١، ولزيد بن أرقم في الإنصاف١٦٤/١،ولعلباء بن أرقم اليشكري في شرح التصريح٣٣٣/١؛ وبلا نسبة في شرح الكافية٤٩٦/١، والجنى الداني٢٢٢، وأوضح المسالك٣٦٢/١.

الشاهد فيه: حيث خففت (كأن) في قوله: "كأنْ ظبية" وحذف اسمها وجاء خبرها مفردا.

(٤) التوضيح٥٤١/١.

(أن)، وقرئ بالثلاثة[1] قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ﴾[2] فالنصب يروى عن ابن عباس، وإنما جاز بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام"[3].

وقد ذكر في تنبيهات المسألة ما ذكره ابن الناظم من جواز الأوجه الثلاثة " قوله: (من بعد الجزا) يشمل المجزوم وغيره، وقول الشارح: إذا كان بعد جواب الشرط المجزوم يوهم أن الجزم شرط في جواز الأوجه الثلاثة، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾ [4].

ومن الأبيات التي تعددت رواياتها واختلف في نسبته ما استشهد به الكوفيون على كون (كما) ناصبة للفعل حالها حال (كيما) يقول المرادي: " زعم الفارسي أن أصل (كما) في قوله:

وطَرْفُك إما جئتنا فاحبسنه كما يَحسبوا أنّ الهوى حيثُ تنظر [5]

أي: (كيما) فحذفت الياء ونصب بها، وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما، ودخلها معنى التعليل فنصَبت، وذلك قليل." [6].

ويقول السيوطي: " أنكر ذَلِك البصريون، وتأولوا مَا ورد على أَن الأَصْل (كَيْمَا) حذفت ياؤه ضَرُورَة أَو الْكَاف الجارة كفت بِمَا ،وَحذف النُّون من الْفِعْل ضَرُورَة"[7].

---

(١) قرأ ابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب ﴿فيغفرُ﴾و﴿يعذبُ﴾ برفع الراء من (فيغفر) ورفع الباء من (يعذب) وذلك على الاستئناف، والتقدير: فهو يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء. وقرأ الباقون ﴿فيغفرْ﴾ و﴿يعذبْ﴾بجزمهما، وذلك عطفاً على قوله تعالى قبل:﴿ يُحاسِبْكُمْ﴾ الواقع جواباً بالشرط. انظر القراءات وأثرها في علوم العربية٢/٢٠٦.

(٢) سورة البقرة ٣/٢٨٤.

(٣)التوضيح٣/١٢٨٥.

(٤) سورة البقرة٣/٢٧١.

(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٠١؛ ولجميل بثينة في ديوانه ٩٠؛ وبلا نسبة في الإنصاف٢/٤٧٩، وشرح الكافية٣/١٥٣٥، والجنى الداني ٤٨٣، والتوضيح٣/١٢٣٣، ومغني اللبيب١/ ٢٣٤، وشرح الأشموني٣/١٨٥، وهمع الهوامع٢/٣٧٢، وخزانة الأدب٣/١٤٤.

الشاهد فيه: قوله: "كما يحسبوا" مجيء (كما) مثل (كيما)، وجواز نصب المضارع بعدها على تقدير أنّ (ما) زائدة غير كافة.

(٦) التوضيح ٣/١٢٣٣.

(٧) همع الهوامع٢/٣٧٢.

ونقل ابن هشام في شرح هذا البيت أنه قد اختلف فيه فيقول[1] : " قَالَ الْفَارِسِي الأَصْل (كَيْمَا) فَحذف الْيَاء وَقَالَ ابْن مَالك هَذَا تكلّف بل هِيَ كَاف التَّعْلِيل وَمَا الكافة وَنصب الْفِعْل بهَا لشبهها بـ(كي) فِي الْمَعْنى، وَزعم أَبُو مُحَمَّد الْأسود فِي كِتَابه (نزهة الأديب) أَنّ أَبَا عَليّ حرَّف هَذَا الْبَيْت وَأَن الصَّوَاب فِيهِ:

إِذا جِئْت فامنح طرف عَيْنَيْك غَيرنَا لكَي يحسبوا أنّ الهوى حيثُ تنظر

يرى رياض السواد أن الرواية الصحيحة لهذا البيت وردت بلفظ:

وطَـرْفُك إمـا جـئتنا فاحـبسنه لكـي يَحسبوا أن الهوى حيثُ تنظر.

وأشار إلى أن ذلك دليل على أن النحاة يحاولون الإفادة من بعض الروايات التي تتماشى مع قواعدهم الموضوعة، ويجعلون منها أساسا لبناء قاعدة ما؛ رغم ما يعتريها من ضرورة أو شذوذ ما يعتمدون عليه في بعض الأحيان[2].

---

(١) مغني اللبيب١/٢٣٥.

(٢) مجلة البصرة العدد ٥٦ ، ٢٠١١ الرواية في الشاهد الشعري ١٤.

الفصل الثالث

الخلاف بين البصريين والكوفيين

ويشتمل على:

- **المبحث الأول: المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين التي له فيها رأي.**
- **المبحث الثاني: المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين والتي لم يبد فيها رأياً.**

المبحث الأول

المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين

والتي أبدى فيها المرادي رأيه.

وفيه:

أولاً: أراء المرادي المطلقة في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين.

ثانياً: أراء المرادي المقيدة في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين.

اولاً: أراء المرادي المطلقة في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين

قد أورد المرادي بعضاً من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وقد ذكر صيغاً كثيرة تبين ذلك منها: "ذهب البصريون... و ذهب الكوفيون ..." أو "مذهب البصريين... مذهب الكوفيين" أو "أجاز ذلك الكوفيون... أجاز ذلك البصريون" أو ""هو عند البصريين... أو عند الكوفيين". وقد أبدى رأيه في كثير من هذه المسائل بأن يقول: "هو الصحيح" أو "وهو الراجح" أو "والحق الجواز"...

وقد أوردت آراءه في عشر مسائل مما استطعت جمعه:

م.	المسألة
١.	مسألة الإعراب أصل في الأسماء.
٢.	مسألة (كلا وكلتا) مفردا اللفظ مثنيا المعنى.
٣.	مسألة لزوم نون الوقاية في أفعل التعجب.
٤.	مسألة تشديد النون في تثنية (الذي والتي).
٥.	مسألة العامل في المبتدأ.
٦.	لزوم كسر همزة إنَّ بعد القسم.
٧.	أولى العاملين بالعمل في التنازع.
٨.	أصل الاشتقاق الفعل أو مصدره.
٩.	العامل في المستثنى النصب.
١٠.	(مِنْ) تكون لابتداء الغاية في الزمان.

١- مسألة الإعراب أصل في الأسماء

من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ما ذكره المرادي في مسألة الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: "فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب؛ لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه. فلهذا جعل في الاسم أصلاً وفي الفعل المضارع فرعاً"(١).

ثم ذكر وجه الخلاف في المسألة بقوله: "ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما أنه أصل في الأسماء. واستدلوا على ذلك بأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" .
وأجاب البصريون بأن النصب في (وتشرب) بـ(أن) مضمرة، والجزم على إرادة (لا) والرفع على القطع. فلو أظهرت العوامل المضمرة لكانت دالة على المعاني، ولم يحتج إلى الإعراب: وليس كذلك (ما أحسن زيداً) ؛لأن الرافع والناصب والجار هو(أحسن) "(٢) .

وهو ما ذهب إليه الزمخشري في المفصل حيث يقول: "حق الإعراب للاسم في أصله والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة"(٣) وقد ذهب ابن يعيش في شرحه للمفصل هذا المذهب حيث يقول: "أصل الإعراب يكون للأسماء دون الأفعال، والأفعال محمولة في الإعراب على الأسماء." (٤) وقد ذهب ابن عقيل إلى ذلك :"مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال فالأصل في الفعل البناء عندهم وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال والأول هو الصحيح"(٥).

وقد ذكر السيوطي نقلاً عن ابن خروف قوله:" أَكثر الْأَسْمَاء مُعرب وَأَكْثَر الْأَفْعَال مَبْنِيّ والمعرب من الْأَفْعَال الْمُضَارع بِالْإِجْمَاع لَكِن اخْتلف فِي عِلّة إعرابه فَقَالَ البصريون إِنَّمَا أعرب لمشابهته الِاسْم فِي إبهامه وتخصيصه "(٦). وقد علل ابن الأنباري أن الأفعال المضارعة تعرب عند البصريين كالأسماء لثلاثة أوجه، يقول:"أجمع الكوفيون

---

(١) التوضيح ٣٠٣/١.
(٢) نفسه ٣٠٣/١-٣٠٤.
(٣) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري ٣٣/١.
(٤) شرح المفصل، لابن يعيش١٥٠.
(٥) شرح ابن عقيل٣٧/١.
(٦) الهمع٧٢/١.

والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علة إعرابها؛ فذهب الكوفيون إلى أنه إنما أعربت ؛لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة. وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه:

أحدها: أن الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعًا فيتخصص.

والوجه الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول: "إن زيدا ليقوم" كما تقول "إن زيدا لقائم" فلما دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دلَّ على مشابهة بينهما.

والوجه الثالث: أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أن قولك "يضرب" على وزن "ضارب" في حركته وسكونه. فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معربًا كما أن الاسم معرباً." [1].

وقد أكد العكبري ذلك بقوله: " المعرب بحق الأصل هو الاسم، والفعل المضارع محمول عليه. وقال بعض الكوفيين: المضارع أصل في الإعراب أيضاً. وحجة الأولين أن الإعراب أتي به لمعنى لا يصح إلا في الاسم، فاختص بالاسم كالتصغير وغيره من خواص الاسم. والدليل على ذلك أن الأصل عدم الإعراب، لأن الأصل دلالة الكلمة على المعنى اللازم لها، والزيادة على ذلك خارجة عن هذه الدلالة. وإنما يؤتى بها لتدل على معنى عارض يكون تارة. والمعنى الذي يدل عليه الإعراب كون الاسم فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، لأنه يفرق بين هذه المعاني، وهذه المعاني تصح في الأسماء، ولا تصح في الأفعال، فعلم أنها ليست أصلاً، بل هي فرع محمول على الاسماء في ذلك" [2].

الترجيح:

الراجح في المسألة رأي البصريين القائلين بأن الإعراب أصل في الاسماء فرع في الأفعال ويترجح عند الباحث رأيهم ،وقد علل محمد محي الدين درويش صحة المذهب البصري بقوله: "ما ورد من الأسماء معرباً لا يسأل عن علة إعرابه، لان ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، وما جاء منها مبنياً يسأل عن علة بنائه، ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضاً البناء فإن ما جاء منها مبنياً لا يسأل عن علة بنائه، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والاضافة في نحو قولك: ما أحسن زيد، فإنك لو رفعت زيداً لكان فاعلاً وصار المراد نفى إحسانه، ولو نصبته لكان مفعولاً به

---

(١) الإنصاف ٤٣٤-٤٣٥.

(٢) مسائل خلافية في النحو، للعكبري٨٧.

وصار المراد التعجب من حسنه، ولو جررته لكان مضافاً إليه، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعاً أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك: لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا، فإنك لو جزمت " تمدح " لكنت منهياً عنه استقلالاً، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعن بالجفاء ولا أن تمدح عمرا، ولو رفعت " تمدح " لكان مستأنفاً غير داخل في حكم النهي، وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو، ولو نصبته لكان معمولاً لـ(أن) المصدرية، وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو، وأنك لو فعلت أيهما منفرداً جاز "[1].

٢-مسألة (كِلَا وكِلْتَا) مفردا اللفظ مثنيا المعنى

ومن مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ما ذكره في مسألة: (كِلَا وكِلْتا) مثنيان لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقط .

تفصيل المسألة:

يقول المرادي : أما (كلا وكلتا) فهما اسمان مفردا اللفظ مثنيا المعنى بدليل الإخبار عنهما بالإفراد تارة مراعاة للفظ، وبالتثنية تارة مراعاة للمعنى، وقد اجتمع الأمران في قوله:

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي[2]

لكونهما مفردي اللفظ مثنيي المعنى، أعربا إعراب المفرد في موضع وأعربا إعراب المثنى في موضع. فأعربا مع الظاهر إعراب المفرد المقصور بحركات مقدرة، ومع المضمر إعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً"[3]. وقد ذكر في تنبيهات المسألة ما ردَّ فيه المذهب الكوفي القائل بأنهما مثنيان لفظاً ومعنى يقول:" ما تقدم من أن (كلا وكلتا) مفردا اللفظ مثنيا المعنى هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظاً ومعنى. ويرده

---

(١) منحة الجليل ٣٧/١.

(٢) البيت منسوب للفرزدق في الخصائص٣١٧/٣، وشرح التصريح٧٠٩/١، والخزانة٩٦/٣؛ ولم أقف عليه في ديوانه؛ وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب ٩/ ١٥٦ (سكف)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٣٦٥/٢، والخصائص ٢/ ٤٢١، وشرح الأشموني ١/ ٥٦، وشرح المفصل ١/ ٥٤، ومغني اللبيب٢٦٩/١ ، والهمع ١٥٣/١، وشرح التسهيل ١/ ٦٧.

الشاهد فيه : في موضعين: الأول: أنه اعتبر معنى (كلا)، وثنى الخبر حيث قال "قد أقلعا"، والثاني: أنه اعتبر لفظ (كلا) ووحد الخبر حيث قال "رابي".

(٣) التوضيح ٣٢٥/١.

أمور منها الإخبار عنهما بالمفرد في الكلام الفصيح. ولما كان الإعراب بالحروف فرعاً عن الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرعاً عن الإضافة إلى المظهر، جعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل تحصيلاً لكمال المناسبة"(١).

وقد أكد ابن الأنباري ذلك : "ذهب الكوفيون إلى أن (كلا، وكلتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل كلا (كل) فخفّفت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كلتا) للتأنيث، والألف فيهما كالألف في (الزيدان والعمران) ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة. وذهب البصريون إلى أن فيهما إفرادًا لفظيًّا وتثنية معنوية"(٢).

وكذلك رأي ابن هشام حيث يقول :"كلا وكلتا مفردان لفظاً مثنيان معنى مضافان أبدا لفظاً وَمعنى إِلَى كلمة وَاحِدَة معرفَة دَالَّة على اثْنَيْنِ إِمَّا بِالْحَقِيقَةِ والتنصيص نَحْو ﴿كلتا الجنتين﴾ (٣) وَنَحْو ﴿أَحدهمَا أَو كِلَاهُمَا﴾(٤) وَإِمَّا بِالْحَقِيقَةِ والاشتراك نَحْو(كِلَانَا) فَإِن(نَا) مُشْتَرَكَة بَين الِاثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَة أَو بالمجاز "(٥).

وهو مذهب السيوطي :"مَا ذَكرْنَاهُ من أَنَّهُمَا بِمَعْنى الْمثنى وَلَفْظهمَا مُفْرد هُوَ مَذْهَب الْبَصرِيين"(٦) وهذا ما ذهب اليه الأشموني :(كلا وكلتا) اسمان ملازمان للإضافة، ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى، ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى، واعتبار اللفظ فيفرد"(٧) .

الترجيح :

يميل الباحث للمذهب البصري لوروده سماعاً عن العرب وذلك للأسباب الآتية:

١-الألف فيهما عند إضافتهما إلى الاسم الظاهر لا تنقلب إلى ياء في حالتي النصب والجر،

٢-جواز إضافتهما إلى المثنى ، ولأنه يخبر عنهما بالمفرد ويعود الضمير إليهما مفرداً، ولو كانا مثنيين في اللفظ والمعنى لما جاز الإخبار عنهما بالمفرد، ولا أن يعود إليهما الضمير مفرداً. نحو قوله تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾، فقال: "آتت" بالإفراد ، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى لقال "آتتا" . والله أعلم.

---

(١) التوضيح ٣٢٧/١.

(٢) الإنصاف٣٥٥/٢.

(٣) الكهف٣٣/ ١٥.

(٤) الاسراء١٥/٢٣.

(٥) مغني اللبيب ١/ ٢٦٨.

(٦) الهمع ١٥٢/١.

(٧) شرح الأشموني٥٦/١.

٣-مسألة لزوم نون الوقاية في أفعل التعجب

ومن مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ما ذكره في مسألة لزوم نون الوقاية في أفعل التعجب مبيناً الخلاف بين المذهبين.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: " أجاز الكوفيون حذف نون الوقاية في (ما أفعل زيدا) في التعجب لأنهم يقولون باسمية أفعل المذكور. ومذهب البصريين: "أن نون الوقاية تلزم معه؛ لأنهم يقولون بفعليته وهو الصحيح[(١)].

فقد بين أن هذا الخلاف مبني على الخلاف في(أفعل) التعجب أهو اسم أم فعل؟ فمن قال باسميتها كان كوفي المذهب، ومن قال بفعليتها كان بصري المذهب. قال ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب نحو(ما أَحْسَنَ زيدًا) اسمٌ. وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين." [(٢)].

قال ابن هشام : " أفعل كأحسن فقال البصريون والكسائي: فعل؛ للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية؛ نحو: (ما أفقرني إلى رحمة الله تعالى)، ففتحته بناء كالفتحة في (ضرب) من (زيد ضرب عمراً)، وما بعده مفعول به، وقال بقية الكوفيين: اسم؛ لقولهم: "ما أحيسنه"؛ ففتحته إعراب؛ كالفتحة في (زيد عندك)؛ وذلك لأن مخالفة الخبر لمبتدأ، تقتضي -عندهم- نصبه، و(أحسن) إنما هو في المعنى وصف لزيد؛ لا لضمير (ما)، و(زيد) -عندهم- مشبه بالمفعول به"[(٣)].

وهو ما عليه ابن يعيش فقد رجح المذهب البصري أيضاً معللاً دخول نون الوقاية عليها ، وهي لا تدخل إلّا على الفعل[(٤)].

ويقول الأشموني في نون الوقاية : "مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر، وقال الناظم: بل لأنها تقي الفعل اللبس في "أكرمني" في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، ففعل الأمر أحق بها من غيره، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر" [(٥)].

---

(١) التوضيح ٣٨٠/١.

(٢) الإنصاف١/ ١٠٤.

(٣) أوضح المسالك٢٢٧/٣.

(٤) شرح المفصل٤١٢/٤.

(٥) شرح الأشموني ١٠٢/١.

الترجيح:

والذي أرجحه رأي المرادي الذي وافق أهل البصرة القائل بأن أفعل التعجب فعل، وعلى هذا تتصل بنون الوقاية لتقيه الكسر فتقول :"ما أسعدني بك".

٤- مسألة تشديد النون في تثنية (الذي والتي)

ومن المسائل التي رجحها المرادي ومال فيها للمذهب الكوفي مسألة تشديد النون في تثنية (الذي والتي) نصباً وجراً مع الياء، واستدل على ذلك بورودها في القرآن الكريم .

تفصيل المسألة:

يقول المرادي:" وهو مع الألف متفق على جوازه، وأما مع الياء فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون؛ وهو الصحيح لقراءة ابن كثير ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾[١] بالتشديد".[٢]

وقد أشار أبو حيان إلى أنها لغة تميم وقيس، وأن تخفيفها لغة الحجاز وبني أسد قال: "وتخفيف نونيهما لغة الحجاز وبني أسد، وتشديدهما لغة تميم وقيس نصباً وجراً: (اللذين واللتين) ولا يجوز تشديدهما مع الياء عند البصريين وأجازه الكوفيون وقرأ به بعضهم ..." [٣].

وأجاز ابن عقيل التشديد مع الياء قوله: "ويجوز التشديد أيضاً مع الياء وهو مذهب الكوفيين". وأجازه في تثنية اسميّ الإشارة (ذا، وتا) يقول: "وهذا التشديد يجوز أيضاً في تثنية (ذا وتا) اسمي الإشارة فتقول (ذانِّ وتانِّ) وكذلك مع الياء فتقول (ذَيْنَّ وتَيْنَّ) وهو مذهب الكوفيين والمقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة "[٤].

واختار الأشموني مذهب الكوفيين أيضاً: "وأما في النصب فمنعه البصري، وأجازه الكوفي، وهو الصحيح"[٥].

الترجيح:

يميل الباحث إلى المذهب الكوفي من جواز تشديد الاسم الموصول المثنى مع الياء في حالتي النصب والجر لثبوت السماع به. ولأن التشديد في النون يكون عوضاً عن الحذف الذي دخل هذه الأسماء المبهمة في التثنية؛ لأنه قد حذف ألف منها لالتقاء الساكنين،

---

(١) فصلت٢٩/٢٤.

(٢) التوضيح ٤٢٠/١.

(٣) الارتشاف ١٠٠٣.

(٤) ابن عقيل١٤١/١.

(٥) شرح الأشموني١٢٨/١.

وهي الألف التي كانت في آخر المفرد وألف التثنية، فجعل التشديد في نون المثنى عوضاً عن الألف المحذوفة، وهذا التوجيه يتحقق في: هذان، اللذان، فذانك[١].

٥- مسألة العامل في المبتدأ

ومن مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ما ذكره في مسألة العامل في المبتدأ

تفصيل المسألة:

يقول بعد قول المصنف: "ما ذكر هو أحد المذاهب السبعة[٢] ، وهو الصحيح ومذهب سيبويه. والابتداء هو كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية مخبراً عنه أو مسنداً هو إلى ما يغني عن الخبر"[٣].

لم يصرح المرادي بالخلاف في المسألة أهو بصري أم كوفي؟ ولعله اكتفى بالإشارة إليه كما قال عنه ابن عقيل: "هذا الخلاف مما لا طائل فيه" [٤]. وكما ذكر السيوطي نقلا عن أبي حيان: "هذا الخلاف لا فائدة فيه ولا ينشأ عنه حكم نطقي"[٥]. وهذا إنما يدل على أنه لا يعتد بالخلاف الجدلي؛ فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أرجح المذاهب كما يقول ابن عقيل: "مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ...وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهو الأول "[٦].

" فالعامل في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها ... والعامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب

---

(١) القراءات وأثرها في العربية، لمحمد سالم محيسن ١٤٢.

(٢) المذاهب السبعة:

أ- الجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء؛ لأنه بني عليه ورافع الخبر المبتدأ، لأنه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء.

ب- وقيل: العامل في الخبر الابتداء أيضا لأنه طالب لهما فعمل فيهما.

ج- وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا.

د- العامل الابتداء بواسطة المبتدأ.

هـ- وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا.

و- وللكوفيين قول آخر: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر.

ز- وقيل تجرده من العوامل اللفظية أي كونه معرى عنها. انظر التوضيح ٤٧٣/١، والهمع ٩٤/١.

(٣) التوضيح ٤٧٤/١.

(٤) شرح ابن عقيل ٢٠١/١.

(٥) الهمع٥٥٩/٢.

(٦) شرح ابن عقيل٢٠٠/١.

سيبويه –رحمه الله –وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء؛ فالعامل فيهما معنوي، وقيل المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ ؛ وقيل ترافعا ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر "[١].

وقد اختار أبو حيان مذهب الكوفيين يقول: " الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر وهو اختيار ابن جني" [٢].

الترجيح:

هذه المسألة من مسائل الخلاف النحوي في العامل، وقد مال المرادي فيها لرأي الجمهور وسيبويه، وهو ما يرتضيه الباحث إذ أنَّ رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء؛ لأنه بُنِي عليه. ورافع الخبر المبتدأ لأنه مَبْنِي عليه، فارتفع به كما ارتفع المبتدأ بالابتداء.

٦– لزوم كسر همزة (إن) بعد القسم

ورجح المرادي مذهب البصريين في لزوم كسر همزة (إنّ) بعد القسم كقولك " والله إنَّ زيداً قائمٌ" وذكر أن من الكوفيين من يقول بفتحها ،ومنهم من يقول بكسرها ،فهذا خلاف بصري كوفي، وبين الكوفيين انفسهم ممن مالوا للبصريين برأيهم.

تفصيل المسألة:

قال المرادي: " فإن قلت: فهل يجوز الفتح في نحو: **(والله إن زيداً قائم)؟** قلت: قد حكى عن الكوفيين تفضيله على الكسر في هذا المثال وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه. ومذهب البصريين أن الكسر لازم، وهو الصحيح"[٣].

ونقل عن ابن خروف منع فتحها بعد القسم" قال ابن خروف: لم يسمع فتحها بعد اليمين ولا وجه له، وقد نقل في شرحه للتسهيل عن ابن كيسان أن الكوفيين يفتحون ويكسرون والفتح عندهم أكثر ونقل عن الزجاجي أن الكسرة أجود وأكثر في كلام العرب والفتح جائز قياساً .

وقد فصل المرادي الخلاف في شرحه للمسألة بقوله:" ذكر ابن كيسان في هذا المثال: أن الكوفيين يفتحون ويكسرون، والفتح عندهم أكثر، وقال الزجاجي في جمله: والكسر

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٠١/١.

(٢) ارتشاف الضرب ١٠٨٥.

(٣) التوضيح ٥٣٧/١.

أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً، وحكى عن عبد الله الطوال[1] أن الفتح لازم، ومذهب البصريين: أن الكسر لازم، وهو الصحيح وبه ورد السماع..." [2].

وقد نقل ابو حيان عن سيبويه وجوب كسر همزتها بعد القسم سواء أكان في خبرها أو اسمها اللام، وأشار أنه مذهب البصريين. وأورد الرأي الكوفي في المسألة فالكسائي والطوال والبغداديون أجازوا الفتح والكسر، واختاروا الفتح، ومنهم من اختار الكسر. والفراء على فتحها. وقد بين أبو حيان الخلاف في الفتح أنه إذا لم يتضمن الخبر أو الاسم لام القسم يقول: "والذي يظهر لي أن الخلاف في الفتح إنما هو إذا لم يكن في الخبر أو الاسم اللام"[3].

ويرى الشيخ محمد محيي الدين درويش[4] أن كسر همزة (إن) مع القسم له أربع صور: "الأولى: أن يذكر فعل القسم، وتقع اللام في خبر إن، نحو قولك: حلفت بالله إنك لصادق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ﴾[5]، وقوله –جل شأنه–: ﴿أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾[6].

والثانية: أن يحذف فعل القسم، وتقع اللام أيضاً في خبر إن، نحو قولك: والله إنك لمؤدب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [7].

ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة (إنّ) في هاتين الصورتين، لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة.

والثالثة: أن يذكر فعل القسم، ولا تقترن اللام بخبر (إنّ). ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان: كسر همزة إن، وفتحها، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح.

والرابعة: أن يحذف فعل القسم، ولا تقترن اللام بخبر (إنّ)، نحو قولك: والله إنك عالم، ومنه قوله تعالى: ﴿ إنا أنزلناه فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ﴾[8] .

---

(١) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي، من أهل الكوفة. أحد أصحاب الكسائي. حدث عن الأصمعي، وقدم بغداد وسمع منه أبو عمرو الدوري المقرئ. قال ثعلب: وكان حاذقا بإلقاء العربية. مات سنة مائتين وثلاث وأربعين. انظر بغية الوعاة ٥٠/١.

(٢) شرح التسهيل، للمرادي ٣٤٨-٣٤٩.

(٣) الإرتشاف١٢٥٦.

(٤) منحة الجليل ٣٦٠/١.

(٥) التوبة١٠/٥٦.

(٦) المائدة٦/٥٣.

(٧) العصر ٣٠/٢.

(٨) الدخان٢٥/٣.

الترجيح:

يميل الباحث في هذه المسألة إلى لزوم كسر همزة (إنّ) بعد القسم، وهو مذهب سيبويه والبصريين. وقد بين محمد محيي الدين عبد الحميد أن في الصورة الأخيرة خلافاً، الكوفيون يُجَوِّزون فيها الوجهين، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة، ويوجبون كسرها، والذي حققه أثبات العلماء أنّ مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح؛ فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر، وقال السيوطي في جمع الجوامع: " وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط، لأنه لم يسمع "[١].

وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام، وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين"[٢].

٧- أولى العاملين بالعمل في التنازع

من المسائل الخلافية التي ذكرها المرادي، ومال فيها للمذهب البصري اعمال العامل الثاني في الكلمة المتنازع عليها حيث علل البصريون ذلك لقربه من المعمول ، وقد رجح الكوفيون الأول لسبقه.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: " فقال البصريون: إعمال الثاني أرجح لقربه، وقال الكوفيون: إعمال الأول أرجح لسبقه، ... والصحيح مذهب البصريين؛ لأن إعمال الثاني هو الأكثر وإعمال الأول قليل"[٣].

وقد بين المرادي في شرحه للتسهيل حجة كل مذهب فقال: " إن **البصريين قد رجحوا عمل الثاني لعدة أسباب منها :**

الأول: أنه الأقرب، واذا كانوا قد اعتمدوا القرب مع فساد المعنى في نحو: هذا جحر ضب خرب، فههنا أولى.

الثاني: أنه يلزم من إعمال الأول الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية، والعطف على العامل قبل ذكر معموله.

الثالث: أن في إعماله ضرباً من التعادل، لأن إعمال الثاني يقابل تقديم الأول، وغير ذلك من الأوجه[٤].

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام ١/٣٣١.

(٢) منحة الجليل١/٣٦١.

(٣) التوضيح ٢/٦٣٦.

(٤) شرح التسهيل، للمرادي ٤٥١.

واستند الكوفيون في ترجيحهم لإعمال العامل الأول على أسباب منها:

الأول: أنه الأسبق، ومراعاته أولى ألا ترى إلى مراعاته في قولهم: (ثلاثة البط ذكور، وثلاثة ذكور من البط)، وكذلك راعوا السبق عند اجتماع الشرط والقسم فجعلوا الجواب للأسبق.

الثاني: أنَّ إعمال الثاني مخلص من الإضمار قبل الذكر، ومن الحذف على رأي الكسائي، وذهب بعض النحويين إلى أنهما سيان، لأن لكل واحد منهما مرجحاً[١].

قال أبو حيان: "ونقل سيبويه يدل على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأن إعمال الأول قليل". ونقل عن ابن مالك قوله: "ومع قلته لا يكاد يوجد الا في الشعر بخلاف إعمال الثاني، فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن في مواضع كثيرة" [٢].

وقد ذكر ابن الأنباري المسألة، وظاهر قوله الميل للمذهب الكوفي يقول: " أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرًا، قال امرؤ القيس:

فَلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ   كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ من المال [٣]

فَأَعْمَلَ الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب (قليلا) وذلك لم يَرْوِهِ أحد... وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءًا به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به؛ ولهذا لا يجوز إلغاء (ظننت) إذا وقعت مبتدأة، نحو (ظننت زيدًا قائمًا) بخلاف (ما) إذا وقعت متوسطة أو متأخرة، نحو (زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت) وكذلك لا يجوز إلغاء (كان) إذا وقعت مبتدأة نحو (كان زيد قائما) بخلاف (ما) إذا كانت متوسطة، نحو (زيد كان قائم") فدَّل على أنَّ الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل.

والذي يؤيد أنَّ إعمال الفعل الأول أولى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدَّي إلى الإضمار قبل الذِّكر، والإضمار قبل الذِّكر لا يجوز في كلامهم." [٤].

---

(١) شرح التسهيل، للمرادي ٤٥٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٢١٤٢.

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه١٣٩، والكتاب ٧٩/١، والمفصل٤٠/١، والعقد الفريد ٣٣٥/٢، والإنصاف ٧١/١، واللباب ١٥٦/١، والتوضيح٢٢٨/١، وشرح شذور الذهب٢٩٦/١، والهمع ١٢٣/٣، وجامع الدروس العربية٣١٠/٢؛ وبلا نسبة في الخصائص٣٨٩/٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠، ومغني اللبيب١/ ٣٣٨.
الشاهد فيه: حيث جاء (قليل) فاعلا لـ(كفاني) في قوله: "كفاني ولم أطلب قليل"، ، وليس البيت من باب التنازع؛ لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً.

(٤) الإنصاف٧١/١.

الترجيح:

ويميل الباحث لما يراه كل من المرادي وسيبويه و أبي حيان بأن إعمال الثاني أولى لقوته، ولكثرة إعماله في كلام العرب، ولوروده في مواضع مختلفة من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾(١).

٨- أصل الاشتقاق الفعل أم مصدره

ومن المسائل الخلافية التي ذكرها المرادي وتتعلق بقصية الأصل والفرع القول في أصل الاشتقاق: الفعل أم مصدره.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي : "الفعل والوصف مشتقّانِ منه، وهو مذهب البصريين، وخالف بعضهم في الوصف فجعله مشتقاً من الفعل، فهو فرع الفرع. ومذهب الكوفيين أن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه. وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان"(٢).

قال العكبري الْفِعْل مُشْتَقّ من الْمصدر، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: الْمصدر مُشْتَقّ من الْفِعْل"(٣) وقد بَيَّن أن الاشتقاق الأصل في الخلاف يقول: " ولما كان الخلاف واقعاً في اشتقاق أحدهما من الآخر لزم من ذلك بيان شيئين: أحدهما: حد الاشتقاق، والثاني: أنَّ المشتق فرع على المشتق منه. أما حد الاشتقاق فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني وهو قوله: الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل، فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق، ولزم منه التعرض للفرع والأصل" (٤).

وهو رأي الزبيدي في المسألة: " قال الكوفيون: المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، لأن المصدر يصح بصحته ويعتل باعتلاله... وقال البصريون : الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه. وهو الأصح لأن المصدر لا يدل على زمان مختص، والفعل في الأصل يدل على زمان مختص..."(٥).

---

(١) الكهف ١٦/٩٦.

(٢) التوضيح ٦٧٤/٢.

(٣) مسائل خلافية ٧٣.

(٤) نفسه ٧٣.

(٥) ائتلاف النصرة، للزبيدي١١١.

وابن الأنباري ممن أطلق الخلاف بين المدرستين حيث يقول: "ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو (ضرب ضربًا، وقام قياماً)، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه"[١]. وهو ما عليه ابن عقيل "ومذهب البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه ... ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه. وذهب قوم إلى أن المصدر أصل والفعل مشتق منه والوصف مشتق من الفعل. وذهب ابن طلحة إلى أن كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه وليس أحدهما مشتقا من الآخر. والصحيح المذهب الأول "[٢].

وهنالك من النحاة من قيَّد الخلاف عند البصريين قال ابن هشام: "زعم بعض البصريين أن الفعل أصل للوصف، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما"[٣].

والذي اختار هذا الرأي هو الفارسي، وتبعه عبد القاهر الجرجاني كما نقل الأزهري: "زعم بعض البصريين كالفارسي، واختاره الشيخ عبد القاهر أن الفعل أصل للوصف، فيكون فرع الفرع. وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما أي: للمصدر والوصف. وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح الأول"[٤].

و قيد السيوطي الخلاف في المسألة بقوله: " مذهب أكثر البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف فرعان مشتقان منه؛ لأنهما يدلان على ما تضمنه من معنى الحدث وزيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل. وذلك شأن الفرع؛ أن يدل على ما يدل عليه الأصل وزيادة وهي فائدة الاشتقاق.

ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه؛ لأن المصدر مؤكد للفعل والمؤكد قبل المؤكد؛ ولأن المصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته. وذلك شأن الفروع أن تحمل على الأصول.

وذهب ابن طلحة إلى أن كلاً من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر. وذهب بعض البصريين إلى أن المصدر أصل للفعل، والفعل أصل للوصف. وَرُدَّ بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين؛ فبطل اشتقاقه منه، وتعين اشتقاقه من المصدر "[٥].

---

(١) الإنصاف١/١٩٢.

(٢) شرح ابن عقيل٢/١٧١.

(٣) أوضح المسالك٢/ ١٨٣.

(٤) شرح التصريح١/٤٩٢.

(٥) الهمع ٢/٩٥.

الترجيح:

مما سبق يتبين أن المرادي ذكر هذه المسألة واهتم بتوضيح رأيه وهو ميله للمذهب البصري[1]، ولكنه لم يكثر من ذكر الخلاف. والذي يؤكد ما يميل إليه الباحث من أنّه لا يعتد بالخلاف لذاته، ولا يتعصب لمذهب دون الأخر ما نقله السيوطي عن أبي حيان:" قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة "[2].

٩- العامل في المستثنى النصب

ومن المسائل التي رجحها المرادي، ولم يفصل الخلاف فيها ما تعلق بقضية العامل في المستثنى المنصوب .

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: " الناصب للمستثنى هو (إلا) لقوله بالعامل، ونسبه في التسهيل إلى سيبويه والمبرد، وزاد في شرحه الجُرجاني، والخلاف في ذلك شهير"[3]. ولعله اكتفى بما ذكره في الجنى الداني حيث قال بمذهب سيبويه في ناصب المستثنى: " اعلم أن في ناصب المستثنى أقوالاً كثيرة: أحدها: أنَّ ناصبه (إلا). واختاره ابن مالك. قال: وهو مذهب سيبويه، والمبرد، والجرجاني. وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه، على كثير من شراح كتابه.

وثانيها: أنَّ الناصب ما قبل (إلا) من فعل أو غيره، بتعدية (إلا). قال ابن عصفور: "وهو مذهب سيبويه، والفارسي، وجماعة". وقال الشلوبين: "هو مذهب المحققين.

وثالثها: أن الناصب ما قبل (إلا) مستقلاً. وهو مذهب ابن خروف. واستدل على ما ذهب إليه بما فهمه من كتاب سيبويه.

ورابعها: أن الناصب (أستثني) مضمراً بعد (إلا). حكاه السيرافي عن المبرد، والزجاج.

وخامسها: أن الناصب (أن) مقدرة بعد (إلا). والتقدير: إلا أن زيداً لم يقم. حكاه السيرافي عن الكسائي.

وسادسها: أن الناصب (إن) المكسورة المخففة، مركباً منها ومن (لا): إلا. حكاه السيرافي أيضاً عن الفراء.

وسابعها: أن الناصب له مخالفته للأول. ونقل عن الكسائي.

---

(١) التوضيح ٦٤٥/٢.

(٢) الهمع ٩٥/٢.

(٣) التوضيح ٦٧٤/٢.

وهذه أقوال، أكثرها ظاهر البعد. وأظهرها الأول والثاني... وذكر بعض المتأخرين قولاً ثامناً، وهو أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام. فالعامل فيه ما قبله من الكلام، بدليل قولهم: القوم إخوتك إلا زيداً. وليس ههنا فعل، ولا ما يعمل عمله. قال: وهو مذهب سيبويه، وهو الصحيح"(١).

والمذهب الثاني والثامن الأقرب لمذهب سيبويه كما يفهم من قوله في كتابه :" قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام"(٢)

وقد ذكر ابن الأنباري الخلاف في المسألة حيث يقول: "اختلف مذهب الكوفيين فالعامل في المستثنى النصب نحو (قام القوم إلا زيدًا) فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه (إلا)، وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المُبَرِّد وأبو إسحاق الزَّجَّاج من البصريين، وذهب الفَرَّاء ومن تابعه من الكوفيين –وهو المشهور من مذهبهم– إلى أن (إلا) مركبة من إنَّ ولا، ثم خففت إنَّ وأدغمت في لا، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ(إنَّ)، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ(لا)، وحُكي عن الكسائي أنه قال: إنما نصب المستثنى؛ لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم، وحكي عنه أيضًا أنه قال: ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول. وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسُّط إلا" (٣).

قال السيوطي: "وَلم يتَرَجَّح عِنْدِي قَول مِنْهَا فَلِذَا أرْسلت الْخلاف وأقواها الثَّلَاثَة الأُوَل والأخير"(٤).

الترجيح:

يتبين لنا أنَّ الخلاف في المسألة خلاف بين علماء المدرستين لوصول أوجه الخلاف إلى ثمانية مذاهب. وقد نسب كثير من المذاهب لسيبويه، يقول المرادي نقلاً عن ابن مالك: "وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه، على كثير من شراح كتابه" (٥). كما قال أيضاً في المذهب الثامن " وهو مذهب سيبويه، وهو الصحيح"(٦) . وقال ابن يعيش" قيل قول الكسائي يرجع إلى قول سيبويه وإنما هذا القول لتقرير معنى الاستثناء، لا لتحقيق نفس العامل"(٧).

---

(١) الجنى الداني١/ ٥١٦-٥١٧.

(٢) الكتاب، لسيبويه٢/٣٣١.

(٣) الإنصاف١/٢١٢.

(٤) الهمع٢/٢٥٣.

(٥) الجنى الداني١/ ٥١٦.

(٦) نفسه١/ ٥١٦-٥١٧.

(٧) شرح المفصل ٢/٤٨.

ويترجح عند الباحث الوجه الثاني أنَّ الناصب للمستثنى ما قبله من فعل وغيره بواسطة (إلا) وهو ما نقله ابن عصفور أنه رأي سيبويه، وقد رجحه السيوطي وقال: "أَنه بِمَا قبل (إِلَّا) معدى إِلَيْهِ بواسطتها وَعَلِيهِ السيرافي وَابْن الباذش والفارسي وَابْن بابشاذ والرندي وَعَزاهُ الشلوبين للمحققين قِيَاساً على الْمَفْعُول مَعَه فَإِنَّ ناصبه الْفِعْل بِوَاسِطَة الْوَاو وَنسبه ابْن عُصْفُور لسيبويه وَاخْتَارَهُ ابْن الضائع "[١].

١٠- (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في الزمان

رجح المرادي رأي الكوفيين في باب حروف الجر في معنى (مِنْ) التي تكون لابتداء الغاية المكانية عند البصريين، ويرى الكوفيون بأنها تكون لابتداء الغاية الزمانية .

تفصيل المسألة:

قال المرادي: " ابتداء الغاية في المكان باتفاق نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾[٢]، ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد وابن درستويه إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان، وهو الصحيح لكثرته نظماً ونثراً"[٣].

وقد أورد ابن الأنباري المسألة في الإنصاف، ورجح رأي البصريين يقول: " ذهب الكوفيون إلى أنَّ (مِنْ) يجوز استعمالها في الزمان والمكان. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان"[٤]. قال أبو حيان: " أنكر أصحابنا ورودها لهذا المعنى وتأوّلوا ما استدلوا به"[٥] .

وقد قال ابن مالك برأي الكوفيين في شرحه للكافية حيث يقول: " والمشهور من قول البصريين إلا الأخفش أن (من) لا تكون لابتداء الغاية في الزمان؛ بل يخصونها بالمكان. ومذهب الكوفيين والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية مطلقاً وهو الصحيح لصحة السماع بذلك" [٦].

قد قال السيوطي برأي الكوفيين وقد نقل عن ابن مالك قوله بمذهبهم "خصها البصرية إِلَّا الْأَخْفَش والمبرد وَابْن درستَوَيْه بِالْمَكَانِ وأنكروا وُرُودهَا للزمان قَالَ ابْن مَالك وَغير

---

(١) الهمع ٢٥٣/٢.

(٢) الإسراء ١٥/١.

(٣) التوضيح ٧٤٩/٢.

(٤) الانصاف ٣٠٦/١.

(٥) الارتشاف١٧٢٠.

(٦) شرح الكافية٧٩٧/٢.

مَذْهَبهم هُوَ الصَّحِيح لصِحَّة السماع بذلك، وَكَذَا قَالَ أَبُو حَيَّان لِكَثْرَة ذَلِك فِي كَلَام الْعَرَب نظماً ونثراً وَتَأْوِيل مَا كثر وجوده لَيْسَ بجيد "[١].

وقد نقل السيوطي عن الرضي[٢] ميوله للكوفيين في المسالة :" قَالَ الرضي... وَالظَّاهِر مَذْهَب الْكُوفِيّين إِذْ لَا مانع من قَوْلك (نِمت من أول اللَّيْل إِلَى آخِره) وَهُوَ كثير الِاسْتِعْمَال"[٣].

الترجيح:

ويميل الباحث إلى رأي الكوفيين في المسألة وذلك لكثرة وروده في كلام العرب نظماً ونثراً، كقوله تعالى: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [٥]، وقول الشاعر:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمانِ يوْمِ حَلِيمَةٍ   إِلَى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبنَ كُلَّ التَّجارِبِ[٦]

---

(١) الهمع٢/٤٦١.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب١١٣٩.

(٣) الهمع٢/٤٦١.

(٤) الإسراء ١/١٥.

(٥) التوبة ١٠٨/١١.

(٦) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٤، وشرح الكافية٢/٧٩٧، وشرح ابن عقيل ١٦/٣.
الشاهد فيه: حيث أفادت (من) في قوله: "من أزمان يوم حليمة" ابتداء الغاية في الزمان.

ثانياً: آراء المرادي المقيدة في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين:

كـان المـرادي يقيـد إطـلاق الخـلاف فيحـده بجماعـة دون أخـرى، أو عـالم دون الجماعـة، فيقول: "مذهب البصـريين إلا الأخفش" أو "أكثـر البصـريين ..." أو مـذهب جمهـور البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد "بعض البصـريين" أو "جماعة من الكوفيين وقد جمعتها في إحدى عشرة مسألة:

م	المسألة
١-	إعراب الأسماء الستة بالحركات أم بالحروف.
٢-	المحذوف من أن في (إني وأني ولكني وكأني) نون الوقاية.
٣-	جواز إعمال (إنْ) عمل(ليس).
٤-	جواز الجر بـ(رب) المحذوفة بعد الواو.
٥-	جواز إعمال صيغ المبالغة الخمسة.
٦-	معنى (ما) في التعجب.
٧-	وجوب قطع النعت عند اختلاف العمل واتحاد النسبة.
٨-	القول في أسماء الأفعال والأصوات.
٩-	(الكاف) في عليك في موضع جر.
١٠-	جواز منع صرف المستحق للصرف للضرورة.
١١-	عدم تقدم جواب الشرط على أداته.

١-إعراب الأسماء الستة بالحركات أم بالحروف

من المسائل الخلافية المقيدة التي ذكرها المرادي وابدى رأيه فيها مسألة إعراب الأسماء الستة بالحركات أم بالحروف. حيث ذكر أن في إعراب هذه الأسماء عشرة مذاهب.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: " اعلم أن في إعراب هذه الأسماء الستة عشرة مذاهب قد ذكرتها في غير هذا المختصر [١] وأقواها مذهبان: أنا أذكرهما:

الأول: مذهب سيبويه، والفارسي، وجمهور البصريين، أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.

الثاني: مذهب قطرب والزيادي، والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه ومن وافقهم أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف المذكورة [٢]".

وقد ذكر المرادي في شرحه للتسهيل المذاهب العشرة [٣]، وقد تبع ابن مالك في رأيه وعلق عليه حيث يقول : "قال المصنف وهو الأصح أنها نحو(امرئ وابنم) في الإتباع ،

([١]) يعني ما ذكره في شرحه للتسهيل.

([٢]) التوضيح ٣١٤/١.

([٣]) **المذاهب العشرة كما وردت في شرح التسهيل للمرادي:**

الأول/ ذهب سيبويه، والفارسي، وجمهور البصريين، أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.

الثاني/ مذهب قطرب والزيادي، والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه ومن وافقهم أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف المذكورة.

الثالث/ أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع، وهو مذهب المازني واختيار الزجاج.

الرابع/ أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وهي منقولة من هذه الحروف وهو مذهب قوم منهم الربعي.

الخامس/ أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وليست منقولة؛ بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف فتثبت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياءً لأجل الكسرة وألفاً لأجل الفتحة، وهو مذهب قوم من المتأخرين منهم الأعلم وابن أبي العافية.

السادس/ أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً وهو مذهب الكسائي والفراء.

السابع/ أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع وهو مذهب الجرمي وهشام في أحد قوليه.

الثامن/ أن (فاك وذا مال) معربات بحركات مقدرة في الحروف، وأن (أباك وأخاك وحماك وهناك) معربة بالحروف وهو مذهب السهيلي وتلميذه الرندي=

فإذا قلت(قام أبوك) فأصله(أبُوُك)، فاتبعت حركة الباء بالواو، فقيل(أبْوُك)، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت..." [١]

وقد علل المرادي صحة هذا القول بعدة أوجه:

"الأول: أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة، فان أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه، وقد أمكن في هذه الأسماء.

الثاني: أن منها ما عرض استعماله دون عامل، فكان بالواو كقولهم (أبو جاد هواز) فلو كانت الواو كالضمة لساقها في الوصف على العامل" [٢].

وقد اعترض المرادي على المذهب الثاني في شرحه ؛لأن فيه خروج عن الأصل إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات ولعدم النظير إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء، ولبقاء (فيك)، و (ذي مال) على حرف واحد؛ لان الإعراب زائد فلا يوجد ذلك في المعربات إلا شذوذاً بخلاف المذهب الأول" [٣].

وقد صرح ابن يعيش بفساد هذا المذهب، وفساد المذهب الكوفي أيضاً حيث يقول: "ذهب الزيادي إلى أنها أنفسها إعراب، وذلك فاسد أيضاً لأنه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحد وهو (فوك، وذو مال) ... وذهب الكوفيون الى أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات التي قبلها... وهو قول ضعيف، من قِبَل أن الإعراب إمارة على المعنى وذلك يحصل بعلامة واحدة"[٤].

قال ابن مالك عن هذا المذهب إنه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف. ومن لطائف المرادي في التوضيح حمله قول المصنف في شرحه للتسهيل على التسامح حيث جعله الإعراب بالأحرف لكون الحركات لا تظهر والحروف مفيدة ما تفيد الحركات لو ظهرت، وكما يقول المرادي :"أراد بذلك التقريب على المبتدئ كما فعل كثير من المصنفين مع اعترافهم بصحة مذهب سيبويه"[٥].

=التاسع والعاشر/ قال الأخفش: أن هذه الأحرف دلائل إعراب، واختلف في تفسير قوله. فقال أبو اسحاق والسيرافي: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها؛ وقال ابن السراج: معنى قول الأخفش أنها حروف إعراب، ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلائل إعراب بهذا التقدير فيكون قولا التفسير مذهبين. انظر شرح التسهيل للمرادي ٩٤

([١]) شرح التسهيل، للمرادي ٩٤.

([٢]) نفسه ٩٤.

([٣]) نفسه٩٤.

([٤]) شرح المفصل ،لابن يعيش ١٠٤/١.

([٥]) التوضيح ٣١٥/١.

وقول ابن مالك في شرحه للتسهيل مؤكداً على أن إعرابها بالحركات هو الأصح، يقول " في (امرئ وابنم) أيضاً لغتان أحداهما فتح راء(امرأ)، ونون (ابنم)مطلقاً، والثانية إتباعها الهمزة والميم في حركات الإعراب، وهذه أفصح اللغتين، ونحوهما(فوك وأخواته)عند سيبويه وأبي علي، وهو مذهب قوي من جهة القياس لأن الأصل في الإعراب إن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه ، وقد أمكن ذلك في هذه الاسماء فوجب المصير اليه واقتصر القول عليه" [١].

وقد ذكر ابن الأنباري المسألة حيث مال فيها للمذهب البصري، وبين صحة حجتهم ، يقول: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا "إنه معرب من مكان واحد" لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنًى وهو الفَصْل، وإزالة اللَّبْسِ، والفَرْقُ بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد؛ فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين... والذي يدلّ على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب؛ فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم؛ فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان "[٢].

وذكر حجة الكوفيين، وبين فسادها، يقول: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن هذه الحركات –التي هي الضمة والفتحة والكسرة– تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال الإفراد، نحو قولك: هذا أبٌ لك، ورأيت أبًا لك، ومررت بأبٍ لك، وما أشبه ذلك، والأصل فيه أَبَوٌ، فاستثقلوا الإعراب على الواو، فأوقَعُوه على الباء وأسقطوا الواو؛ فكانت الضمة علامة للرفع، والفتحة علامة للنصب، والكسرة علامة للجر... وهذا الاستدلال عندي فاسدٌ " [٣].

الترجيح:

مما سبق يتبين لنا أن المذهب الأول هو المذهب الراجح عند أغلب النحويين وإنْ تساهلوا في المذهب الثاني كما قال المرادي حملاً على التسامح، إلا أن فيه خروجاً عن الأصل، إذ أنّ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات. وقد مال إليه كثير من النحويين كابن مالك، وأبي حيان، وابن يعيش، والمرادي، وابن عقيل، وابن الأنباري. والله أعلم.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٤٨-٤٩.

(٢) الإنصاف ١٩/١.

(٣) نفسه١/ ٢٠.

٢-المحذوف من (أن) في (إني وأني ولكني وكأني) نون الوقاية.

ومن المسائل المقيدة التي أبدى فيها المرادي رأيه مسألة المحذوف من (إني و أني ولكني وكأني) نون الوقاية، وأشار إلى أنه مذهب الأكثرين من البصريين والكوفيين. ونقل آراء قيدت الإطلاق في الخلاف من أن البعض يرى أنَّ المحذوف النون الثانية والبعض الآخر يرى أنَّ المحذوف النون الأولى.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي:" ما ذهب إليه الناظم من أن المحذوفة من "إني وأني ولكني وكأني" نون الوقاية هو مذهب الأكثرين من البصريين والكوفيين، وذهب بعضهم إلى أنّ الساقط هو النون الثانية وذهب بعضهم إلى أنّ المحذوف هو النون الأولى" [(١)].

وقد رجح المذهب الأول القائل بأن النون المحذوفة هي نون الوقاية؛ بدليل قولنا في (لعل) (لعلي) عند الإشعار إلى ياء المتكلم ؛ وقال أنه مذهب سيبويه: "ما ذهب إليه الناظم من أن المحذوف من (إني وأني ولكني وكأني) نون الوقاية هو مذهب الأكثرين من البصريين والكوفيين. ذهب بعضهم إلى أن الساقط هو النون الثانية ، وذهب الآخرون إلى أن المحذوف هو النون الأولى. والصحيح: الأول، لأنها طرف، وبدليل(لعلي) وهو مذهب سيبويه "[(٢)].

وقد ذكر ذلك أيضاً في شرحه للتسهيل[(٣)]. ولم يزد في تفصيله، ولكن ابن يعيش بين سبب حذف نون الوقاية لكثرة استعمالها في كلامهم، واجتمعت في آخرها نونات، وقد استثقلوا التضعيف. وهي ليست بأصل في لحاق النون؛ وإنما جاز ذلك فيها حملاً على الأفعال فهذا الاجتماع سوغ حذفها[(٤)].

الترجيح: يميل الباحث لما يراه المرادي في المسألة من أنّ مذهب الأكثرين من البصريين والكوفيين هو أنّ المحذوف نون الوقاية من (إنّي وأنّي ولكنّي وكأنّي) عند اسناد ياء المخاطبة لها؛ لأنها طرف. وقد قال سيبويه: "حذفوا التي تلي الياء"[(٥)].

---

(١) التوضيح١/٣٨٣.

(٢) نفسه١/٣٨٣.

(٣) شرح التسهيل، للمرادي ١٥٢.

(٤) شرح المفصل٢/٣٤٨.

(٥) الكتاب٢/٣٦٩.

٣-جواز إعمال (إنْ) عمل(ليس)

من مسائل الخلاف التي ذكرها المرادي في كتابه ووجه الخلاف فيها جواز إعمال(إن) عمل ليس حيث منع أكثر البصريين إعمالها عمل(ليس) وقد بين المرادي رأيه في المسألة حيث أجاز إعمالها.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي :"أما (إن) فأجاز إعمالها إعمال (ليس) الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإعمال وقد سمع في النثر والنظم "[١].

وقد اعتمد في ترجيحه على القياس والسماع، فأما القياس فقد صرح به في شرحه للتسهيل "أما القياس فلأنها شاركت (ما) في النفي ، وأنها للحال ودخولها على المعرفة والنكرة فمقتضى النظر أن يكون إلحاقها بـ(ليس) راجحاً على إلحاق لا"[٢].

وأما السماع فقد أكد أنها لغة أهل العالية من العرب وعليها اعتمد يقول: "أما السماع فقد ثبت أنها لغة أهل العالية نقل ذلك بعض النحويين ، فمن النثر، قولهم: (إن ذلك نافعك ولا ضارك)، و (إنْ أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية).وقال أعرابي: (إن قائماً) يريد (إنْ أنا قائماً) وقد ذكر أبو الفتح في المحتسب أن سعيد بن جبير قرأ ﴿ إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ ﴾[٣] [٤]على أنَّ (إنْ) نافية و(الذين) اسمها و(عباداً) خبرها و(أمثالكم) صفة"[٥].

أما النظم فقد اعتمد على ما انشده الكسائي:

"إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيا عَلَى أَحَدٍ إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِين [٦]

---

(١) التوضيح١/٥١٢.

(٢) شرح التسهيل، للمرادي ٣١٨.

(٣) الأعراف١٩٤/٩.

(٤) معاني القرآن، للنحاس٣/١١٧، والمحتسب في شواذ القرآن، لابن جني١/٢٧٠، ومشكل إعراب القرآن١/٣٠٧، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري ١/٦٠٨، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي٢/٢٠٠.

(٥) شرح التسهيل، للمرادي ٣١٨.

(٦) سبق تخريجه٣٤.

وقول أخر:

إنْ الْمَرءُ مَيْتا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا [١]

وقد أكد على بطلان قول من زعم بأنه لم يأت إلا (إن هو مستوليا) وتخصيصه ذلك بالضرورة"[٢].

وهو رأي أبي حيان في إعمالها حيث أكد أنها لغة أهل العالية من العرب يقول: "أكثر أصحابنا يذهب إلى أنها لا تعمل وقوله (إنْ هو مستولياً) ضرورة، والصحيح جواز إعمالها إذ قد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثراً ونظماً..." [٣] ويرى ابن هشام أن إعمالها مع جوازه نادر عن العرب. [٤]

وقد ذكر ابن عقيل القائلين بجواز إعمالها بقوله: "ومذهب الكوفيين خلا الفراء أنها تعمل عمل (ليس) وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني"[٥]

وهو ما يراه السيوطي حيث يقول :" وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وصححه أبو حيان "[٦].

وقد ذكر المرادي الاختلاف في النقل عن سيبويه والمبرد:" نقل السهيلي أن سيبويه أجاز إعمالها وأن المبرد يمنع ذلك. ونقل النحاس عكس ذلك عنهما وقال ابن الطاهر: نص سيبويه على إعمالها إعمال(ليس).قال المصنف :وأكثر النحويين يزعمون في إن الاهمال وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الاعمال"[٧].

ويرى الباحث أن نقل النحاس هو الصواب بدليل ما ورد في المقتضب عن المبرد قوله: " (إنْ) تكون في معنى (ما) . تقول: (إنْ زيدٌ منطلقاً) أي (ما زيدٌ منطلقاً). وكان

---

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ٢١٠/١، والتوضيح ٥١٣/١، وشرح ابن عقيل ٣١٨/١، وشرح الأشموني ٢٦٨/١، والهمع ٤٥٤/١، والخزانة ١٦٨/٤، وجامع الدروس العربية ٢٩٦/٢.

الشاهد فيه: حيث أعمل (إن) النافية عمل (ليس) فرفع بها ونصب في قوله: "إن المرء ميتا".

(٢) شرح التسهيل، للمرادي ٣١٨.

(٣) الارتشاف ١٢٠٧.

(٤) أوضح المسالك ٢٧٩/١.

(٥) شرح ابن عقيل ٣١٧/١.

(٦) الهمع ٤٥٣/١.

(٧) شرح التسهيل، للمرادي ٣١٨.

سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره؛ كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره. وذلك كمذهب بني تميم في (ما)"(١).

الترجيح:

ويميل الباحث لما يراه المرادي في المسألة حيث أجاز إعمال (إنْ)عمل (ليس) مستنداً على أمرين:

الأول: قياساً على (ما) في النفي ودخولها على المعرفة والنكرة.

الثاني: لورود السماع به نظماً ونثراً فمن ذلك قراءة سعيد بن جبير ﴿ إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ (٢) وقول العرب :(إن ذلك نافعك ولا ضارك)، و (إنْ أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية) ومن النظم قول الشاعر:

إِنْ الْمَرءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا

وأنها لغة أهل العالية من العرب وعلى هذا المذهب كل من المرادي وابن عقيل والاشموني والازهري وابي حيان والسيوطي.

٤-جواز الجر بـ(رب) المحذوفة بعد الواو

ومن المسائل الخلافية التي وردت في كتاب التوضيح للمرادي والتي كان له فيها رأي جواز الجر بـ(رب) المحذوفة بعد الواو، فمذهب الكوفيين والمبرد أن الواو هو العامل في الجر، أما البصريون فيرون أنه بـ(رب) المضمرة.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي : " أما الواو فذهب المبرد والكوفيون إلى أنَّ الجر بها، والصحيح أنه بـ(رب) المضمرة وهو مذهب البصريين"(٣).

وقد شرح ذلك في الجنى الداني حيث يقول :" وأما واو (رب) فذهب المبرد، والكوفيون، إلى أنها حرف جر، لنيابتها عن (رب)، وأنَّ الجر لا بـ(رب) المحذوفة.

(١) المقتضب ٢/٣٥٩.

(٢) الأعراف ٩/١٩٤.

(٣) التوضيح ٢/٧٧٧.

واستدل المبرد على ذلك بافتتاح القصائد بها، كقوله:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق[1]

والصحيح أنّ الجر بـ(رب) المحذوفة، لا بالواو؛ ولأن الواو أسوة (الفاء وبل)، قال ابن مالك: "ولم يختلفوا في أن الجر بعدهما بـ(رب) المحذوفة " [2].

وقد أجاز سيبويه – رحمه الله – حذف (رب) وإبقاء عملها قال "وليس كل جار يضمر؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم ؛لأنهم إلى تخفيف ما أكثر واستعماله أحوج... ثم ذكر قول العنبري:

وجدَّاء ما يُرْجَى بها ذو قرابةٍ لعطفٍ وما يخشى السُّماة رَبيبُها[3]

قال سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب؛ حيث أنهم يريدون (ورب جدَّاء) "[4].

وقد ذكر ابن السراج أنَّ العرب تستعمل الواو مبتدأة بمعنى (رب) فيقولون (وبلد قطعت) يريدون (ورب بلد) وهذا كثير[5].

وذكر ابن الأنباري المسألة وهي الخامسة والخمسون، وقد بيَّن رأي الكوفيين وهو أن واو(رب) تعمل في النكرة وتخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن واو (رب) لا تعمل، وإنما العمل لـ(رب) مقدرة، وحجة الكوفيين أنها نابت عن (رب) فعملت عملها، ولا يجوز الابتداء بالعطف. وقد ورد قول الشاعر:

([1]) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه١٠٤، وعجزه :

.... مُشْتَبِهِ الأعْلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْ

وشرح أبيات سيبويه ٣٠٥/٢، والخصائص ٢٣٠/٢، والمنصف ٣٥٣/١، وشرح الكافية ١٤٢٩/٣، والشعر والشعراء ٦٣/١، وضرائر الشعر ١٧/١، وخزانة الأدب ٢٥/١٠؛ وبلا نسبة في الكتاب ٢١٠/٤، والأصول٣٨٩/٢، والجنى الداني٤٨/١.

الشاهد فيه: جر (قاتم) بواو (رب) المحذوفة على اعتبار أن هذه الواو حرف جر، وهذا مذهب المبرد والكوفيين.

([2]) الجنى الداني ١٥٤.

([3]) البيت منسوب للعنبري في الكتاب ١٦٣/٢؛ وبلا نسبة في الكامل ١٠١/٣، والمخصص لابن سيدة٧٢/٤.

الشاهد فيه: حذف (رب) في قوله "وجدَّاء ما يُرْجَى بها "، والمقصود: رب جداء.

([4]) الكتاب لسيبويه ٢٩٤/٢.

([5]) الأصول في النحو ٤٢٠/١.

وبلدة ليس بها أنيس   إلا اليعافير وإلا العيس[1]

فالواو ليست عاطفة.

أما البصريون فعللوا قولهم بأن الواو ليست عاملة وإنما العمل لـ(رب) مقدرة، وذلك لأن الواو حرف عطف وهو لا يعمل شيئاً، لأنه غير مختص والذي يدل على أنها واو العطف جواز ظهورها معها (ورب بلدة) "[2].

ويقول أبو حيان: "إنّ الواو تجر بمعنى (رب)، والجر بها نفسها عند الكوفيين والمبرد [3] ومن وافقه، ولا يؤتى بـ(رب) معها، والمشهور أنَّ الجر بعدها هو بإضمار (رب)" [4].

وهو ما عليه ابن هشام في أنها واو العطف والجر بـ(رب) المحذوفة[5]. وقد أوردها الزبيدي وقال بالمذهب البصري[6].

وقد نقل المرادي في شرحه للتسهيل عن ابن عصفور:" لم يختلف أحد من النحويين أنَّ الخفض بـ(الفاء وبل) لنيابتهما مناب (رب)، وزعم المبرد أن الجر بعد الواو بالواو نفسها"[7].

وقد نقل قول ابن مالك في شرحه للتسهيل: "لا يصح ذلك لأن الواو أسوة (الفاء وبل) في إضمار (رب) بعدها، ولأنها عاطفة لما بعدها من الكلام على ما قبلها، والعاطف ليس بعامل. ولا يمنع كونها عاطفة افتتاح بعض الأراجيز بها لإمكان إسقاط الراوي شيئاً من

---

(1) البيت لجران العود عامر بن الحارث في ديوانه ٤٩ ،وشرح التصريح ٥٤٧/١، وخزانة الأدب ١٨/١٠، وبلا نسبة في الكتاب ٢٦٣/١، والمقتضب ٤١٤/٤، وعلل النحو ١٩٦/١، والانصاف ٢١٩/١، وشرح الكافية ٥١٤/١ ،والجنى الدني ١٦٤/١ ،شرح الاشموني ٥٠٥/١، والهمع ٢٥٦/٢.

الشاهد فيه: قوله: "ليس بها أنيس إلا اليعافير" فهذا كلام تام غير موجب منقطع ، وقد جاء المستثنى (اليعافير) بالرفع على الإتباع، وهذا جائز في لغة بني تميم.

(2) الإنصاف ٣١٢/١.

(3) المقتضب ٣٤٦/٢.

(4) الارتشاف ١٧١٧.

(5) مغني اللبيب ٦٧٣/١.

(6) ائتلاف النصرة ١٤٥.

(7) شرح التسهيل، للمرادي٧٢٥.

الأرجوزة متقدماً ولإمكان عطف الراجز ما افتتح به على بعض ما في نفسه" [1]. وذلك رد على قول المبرد المستدل بافتتاح القصائد بها ومن وافقه من الكوفيين.

الترجيح:

بعد النظر والتحليل في أدلة الفريقين، يتبين أن مذهب البصريين هو الراجح، لأن الواو حرف عطف غير عامل، وغير مختص والذي يدل على أنها واو العطف جواز ظهورها معها نحو (ورب بلدة) وانما جرت بمعنى (رب). والله أعلم.

٥- جواز إعمال صيغ المبالغة الخمسة

ومن المسائل المقيدة التي كان للمرادي فيها رأي عمل صيغ المبالغة . حيث ذكر الخلاف في المسألة، ووافق سيبويه في جواز إعمالها، وخالف أكثر البصريين والكوفيين .

تفصيل المسألة:

يقول المرادي:" مذهب سيبويه جواز إعمال هذه الأمثلة الخمسة، ومنع أكثر البصريين منهم المازني والمبرد إعمال فعيل وفعل... ومنع الكوفيون إعمال الخمسة... والصحيح مذهب سيبويه ومن وافقه؛ لورود السماع بذلك نظماً ونثراً. مثال فعّال قول من سمعه سيبويه: "أما العسل فأنا شرّاب" [2].

وابن السراج من النحاة البصريين الذين منعوا إعمالها حيث يقول : "ومن كلام العرب: (إنه لمنحار بوائكها) [3]. وقد أجرى سيبويه: (فعيلًا) كـ(رحيم) و(عليم) هذا المجرى، وقال: معنى ذلك المبالغة، وأباه النحويون من أجل أن (فعيلًا) بابه أن يكون صفة لازمة للذات وأن يجري على (فَعُلَ) نحو: ظَرُفَ فهو ظريف، وَكرُمَ فهو كريم، وشَرُفَ فهو شريف، والقول عندي كما قالوا"[4].

وقد خالف المبرد في المقتضب سيبويه في إعمالها: "فأما ما كان على(فعيل) نحو:(رحيم وعليم)، فقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزاً، وذلك أن (فعيلا) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى. فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به، والفعل الذي هو (لفعيل) في الأصل إنما هو ما كان على (فَعُلَ) نحو: كرم فهو كريم"[5]

---

(1) نفسه٧٢٥.

(٢) التوضيح٢/٨٥٣.

(٣) يقال نَاقَةٌ بائِكةٌ: سَمِينَةٌ خِيار فَتِيَّة حَسَنَةٌ، وَالْجَمْعُ البَوائك . وهو للمبالغة: يوصَف بالجود، أي: يَنْحَرُ سمان الابل. البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي٥/١٣٠،لسان العرب مادة (نحر)٥/١٩٧.

(٤) الأصول، لابن السراج١/١٢٤.

(٥) المقتضب٢/١١٤.

وبين أبو حيان مذهب المانعين على أنه إن وجد مفعول بعدها فهو على إضمار فعل يفسره. يقول : " ذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز إعمال شيء منها في المفعول، وإن وجد مفعول بعدها فهو على إضمار فعل يفسره..." [1].

وزاد السيوطي في أسباب المنع عند الكوفيين حيث زَادَت على معنى الفعل بالمبالغة و مُبَالغَة فِي أفعالها يقول:" لأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة إذ لا مبالغة في أفعالها ولزوال الشبه الصوري"[2].

وذكر ابن يعيش أن أكثر النحويين قد خالفوا سيبويه في فعل وفعيل قال: "وخالف سيبويه أكثر النحويين في بناءين من هذه المثل الخمسة، وهما فعل وفعيل ". ورجح رأي سيبويه في المسألة حيث علل إعمال (فعيل) يقول: " والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو القياس، لأن صفات المبالغة إذا كانت معدولة، جاز أن تتعدى. فمن ذلك (فعول ومفعال وفعال)، فهكذا سبيل (فعيل) اذا كان معدولا، كقولك: (رحيم) من (راحم) و(عليم) من (عالم)".[3]

وابن عقيل في المسألة يقول:" صاغ للكثرة (فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل) فيعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل وإعمال الثلاثة الأول أكثر من إعمال (فعيل وفعل) وإعمال (فعيل) أكثر من إعمال (فعل) فمن إعمال(فعال)ما سمعه سيبويه من قول بعضهم: أما العسل فأنا شراب"[4]

الترجيح:

ويميل الباحث لإعمالها لورود ذلك في النظم والنثر، وهو ما اعتمد عليه المرادي في تصحيحه للمذهب سيبويه. فمن النثر ما ذكره سيبويه من قول العرب :"أما العسل فأنا شَرَّاب" ومن النظم قول الشاعر:

أَخا الحَرْبِ لَبّاساً إليها جِلالَها   وليس بولاّجِ الخَوالفِ أَعْقَلاَ[5]

(١) الارتشاف ٢٢٨٣.

(٢) الهمع٣/٧٥.

(٣) شرح المفصل ٩١/٤.

(٤) شرح ابن عقيل ١١١/٢.

(٥) البيت للقُلاخ بن حزن بن جناب المنقري في الكتاب ١/ ١١١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٣، وشرح المفصل ٦/ ٧٩، ولسان العرب ١١/ ٨٣ "ثعل"، وشرح التصريح ٢/ ٦٨، وخزانة الأدب ٨/ ١٥٧، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١١٣،وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٠، وشرح ابن عقيل٢/٤٢٣، وهمع الهوامع ٩٦/٢. الشاهد فيه: "لباساً.... جلالها"، فإنه قد أعمل (لباساً) وهو صيغة مبالغة عمل الفعل، فنصب به المفعول وهو (جلالها)، وقد اعتمد على وصف مذكور وهو (أخا الحرب).

وقول الآخر:

ضَروبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها　　　إذا عَـدِموُا زاداً فإنّكَ عـاقِرُ [(١)]

٦- معنى(ما) في التعجب

ومن المسائل الخلافية المقيدة بين المدرستين عند المرادي في كتابه التوضيح ما أورده في باب التعجب في معنى (ما) عند قولنا "ما أحسن زيداً فهي اسم مبتدأ لكن الخلاف في معناها.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: "ففي معناها خلاف. مذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها اسم تام نكرة، والفعل بعدها خبرها، وهو الصحيح...وذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين إلى أنها موصولة، والفعل صلتها والخبر محذوف لازم الحذف، تقديره: الذي أحسن زيدًا شيء عظيم"[(٢)]. وقد نقل في شرحه للتسهيل خلافاً شاذاً للكسائي أنها لا محل لها من الاعراب[(٣)].

وقد أورد ابن يعيش في شرحه آراء النحاة فبيَّن أنّ رأي سيبويه والخليل أنها اسم تام غير موصول ولا موصوف، وتقديرها بشيء، والمعنى عندهم (شيء حسن زيداً) ، وهي في محل رفع بالابتداء. وقد نقل اضطراب مذهب الأخفش فإنه استبعد أن تكون اسماً تاماً غير استفهام ولا جزاء، يقول:" المشهور من مذهبه إنها اسم موصول بمعنى (الذي)، وما بعدها جملة صلة وخبرها محذوف وتقديرها عنده (الذي أحسن زيداً شيءٌ). وهذا ما عليه جماعة الكوفيين"[(٤)].

ونقل أيضاً عن ابن درستويه أن الأخفش كان يقول مرة (ما) في التعجب بمعنى (الذي) إلا أنه لم يؤت لها بصلة، ومرة يقول هي موصوفة، إلا أنه لم يؤت لها بصفة. وذلك

---

(١) البيت لأبي طالب بن عبد المطلب في الكتاب ١١١/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٧٠/١،والدرر الكامنة ٥ /٢٧١، وشرح المفصل ٧٠/٦، وشرح التصريح ٢/ ٦٨، وخزانة الأدب٢٤٢/٤؛ وبلا نسبة في المقتضب١١٤/٢، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢١، وشرح قطر الندى ٢٧٥، وهمع الهوامع ٢/ ٩٧.

الشاهد فيه: "ضروب.... سوق"، فإن (ضروب) صيغة مبالغة للضارب ، وقد عَمِل عَمَل فعله حيث نصب (سوق)، وقد اعتمد على مخبر عنه محذوف، أي: أنت ضروب.

(٢) التوضيح٨٨٥/٢-٨٨٦.

(٣) شرح التسهيل، للمرادي٦٤٠.

(٤) شرح المفصل ٤٢٠/٤.

لما أريد فيها من الإبهام، والفعل وما بعدها في موضع خبر، وهذا قريب من مذهب الجماعة. وقد أنكر ابن يعيش رأي الأخفش الأول بقوله: "أما الأول فضعيف جداً"[١].

ويرى ابن درستويه فيها الاستفهامية فهي بمنزلة (من وأي) في الإبهام كمن قال (أي رجل زيد) إذا أراد أنه عظيم، وأشار إلى أنه مذهب الفراء من الكوفيين، واعترض عليه ابن يعيش أمَّا ما ذكره من أن (ما) استفهام فبعيد جداً [٢].

وقد رد المرادي المذهب الكوفي بقوله :"الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو: ﴿مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾[٣] و(ما) المشار إليها مخصوصة بالأفعال، وبأنها لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن يخلفها (أي)[٤].

الترجيح:

ويميل الباحث لما يراه الجمهور وسيبويه والمرادي في أن (ما) في التعجب اسم تام نكرة، والفعل بعدها خبرها. وقد بين المرادي سبب ذلك أنّ قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ايهام متلو بإفهام[٥].

---

(١) شرح المفصل ٤/٤٢٠.

(٢) نفسه ٤/٤٢١.

(٣) الواقعة ٨/٢٧.

(٤) التوضيح٢/٨٨٥.

(٥) نفسه٢/٨٨٦.

٧- وجوب قطع النعت عند اختلاف العمل واتحاد النسبة

من المسائل المقيدة التي أبدي المرادي رأيه فيها العامل في النعت إذا اختلف العمل واتحدت النسبة من جهة المعنى كقولنا (خاصم زيد عمراً الكريمان)، فأوجب القطع وهو مذهب البصريين، وصرح بأنه الصحيح. أما الكسائي والفراء وابن سعدان من الكوفيين فيذهبون إلى جواز الإتباع ، وغلَّب الفراء المرفوع بما نقل عنه في (خاصم زيد عمراً الكريمان) . وأجاز ابن سعدان الإتباع في الحالتين.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: " أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى... فالقطع في هذه واجب عند البصريين... وأجاز الفراء وابن سعدان[١] الإتباع... والصحيح مذهب البصريين"[٢].

وهذه المسألة التي نقلها المرادي عن شيخه أبي حيان حيث ذكرها وصحح المذهب البصري فيها وأشار إلى أنَّ الخلاف فيها إنما هو الخلاف في العامل في النعت يقول: "هذا الخلاف في المسائل مترتب عن العامل في النعت"[٣].

وبيَّن أبو حيان أنَّ مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي وأكثر المحققين أنَّ العامل في النعت تبعيته للمنعوت؛ واختلفوا فمنهم من لاحظ التبعية من حيث اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف، ومنهم من شرط اتحاد الإعراب، ولا يبالي باختلاف جهة الاعراب، ومنهم من فصَّل فشرط مع اتحاد الإعراب اتفاق جهته فتكون العوامل من جنس واحد[٤].

وهو مذهب السيوطي حيث يقول بجواز الإتباع والقطع إذا كان العامل واحداً وإن لم يختلف العمل، وإن اختلف يتعين القطع سواء اختلفت النسبة إليهما من حيث المعنى، أم اتحدت[٥]. وعليه الأشموني من وجوب القطع[٦].

---

(١) هو أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان. نشأ بالكوفة، وأخذ عن أبي معاوية الضرير وغيره، ثم اشتهر بالعربية والقراءات. صنف كتابا في النحو، وتوفي سنة ٢٣١هـ.انظر :تاريخ بغداد٣/٢٧١،انباه الرواة٣/١٤٠.

(٢) التوضيح٢/٩٥٩.

(٣) الارتشاف ١٩٢٦.

(٤) نفسه ١٩٢٧.

(٥) الهمع ٣/١٥٣.

(٦) شرح الأشموني٢/٣٢٤.

وقد ذكر المرادي في شرحه للتسهيل أن قوماً أجازوا الإتباع إذا اتحد العمل وإن اختلف اللفظ والمعنى، أو المعنى دون اللفظ... وذهب الأخفش والجرمي إلى جواز الإتباع مع اختلاف جنس العامل، ومذهب الجمهور وجوب القطع [1].

الترجيح:

الذي يرتضيه الباحث في هذه المسألة مذهب البصريين القائل بوجوب القطع إن اختلف العمل واتحدت النسبة من جهة المعنى نحو (خاصَم زيدٌ عمراً الكريمان).

٨- أسماء الأفعال: أسماء أم أفعال

ومن المسائل المقيدة ما ذكره في أسماء الأفعال من حيث هي أسماء أم أفعال استعملت استعمال الأسماء. وقد نقل الخلاف في المدرسة البصرية نفسها حيث قال جمهورهم إنها أسماء ويسمونها (أسماء أفعال) والبعض الآخر يرى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء. بينما قول الكوفيين أنها أفعال حقيقية.

وقد أبدى المرادي رأيه في المسألة حيث قال بإسميتها وذلك لقبولها بعض علامات الأسماء وعدم قبولها علامات الأفعال.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: "مذهب جمهور البصريين أنها أسماء، وقال بعض البصريين: أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، والصحيح أنها أسماء لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتصريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال ولورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال"[2].

بين المرادي الخلاف النحوي في المسألة على ثلاث مستويات: الأول من حيث نوعها، والثاني من حيث مدلولها، والثالث من حيث إعرابها. فالخلاف في المدرسة البصرية من حيث اسميتها أما عن الخلاف في مدلولها فقيل الفعل لا الحدث والزمان وقيل المصادر إلا أنها دخلها معنى الأمر ومعنى الوقوع بالمشاهدة"[3]. وقد نقل المرادي الخلاف في إعرابها حيث يقول: " ذهب كثير منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لا من الإعراب، وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع

---

(1) شرح التسهيل، للمرادي ٧٩٢.

(٢) التوضيح٣/١١٥٩.

(٢) نفسه٣/١١٥٩.

نصب، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان، وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى في(أقائم الزيدان)[1].

شرح أبو حيان الخلاف في المسألة وزاد قولاً لأبي القاسم الشهير بالقاضي النحوي حيث قَسَّمَها من حيث الأصل فـ(مه و صه وبله) مما ليس أصله ظرفاً ولا مصدراً (أفعال) ، وما أصله مصدر أو ظرف فهو منصوب على إضمار فعل لا يجوز إظهاره. وجعل بعض المتأخرين أنها قسم رابع من أقسام الكلمة ويسمونها (خالفة)" [2].

ومذهب سيبويه وأبي علي أنها دالة على ما يدل عليه الأفعال من الحدث والزمان إلا أنّ دلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة. ويرى المبرد أنّ المصادر هي أسماء الأفعال[3].

ويرى ابن جنى أن سبب بناء هذه الأسماء تضمنها لام الأمر، فـ(صه) بمعنى (اسكت، لتسكت). كما أن أصل (قم، لتقم)، فلما ضمنت هذه الأسماء معنى الأمر شابهت الحرف فبنيت[4].

أما ابن مالك فيقول في شرح الكافية": إن أسماء الأفعال في سبب بنائها أشبهت الحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة مع الجمود ولزوم طريقة واحدة فاستغنت عن الاعراب؛ لأنّ فائدته الدلالة على ما يحدث من المعاني بالعوامل، وذلك غير موجود في أسماء الافعال[5] .

ويرى السيوطي أن هذه الأسماء قامت مقام الأفعال في العمل غير متصرفة لا تصرف الأفعال، إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ولا تصرف الأسماء إذ لا يسند إليها فتكون مبتدأة وفاعلة ولا يخبر عنها فتكون مفعولاً بها أو مجرورة. فهي أسماء قامت مقام الافعال[6].

---

(٣) التوضيح ٣/ ١١٥٩.

(٤) الإرتشاف٢٢٨٩.

(١) المقتضب ١٠٢/٣.

(٢) الخصائص ٥١/٣.

(٣) شرح الكافية ١٣٩٧/٣.

(٤) الهمع ١٠٢/٣.

الترجيح:

والراجح عند الباحث ما يراه الجمهور من أن أسماء الأفعال أسماء لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتصريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال ولورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال. والله أعلم.

٩- (الكاف) في (عليك) في موضع جر

ذكر المرادي الخلاف المقيد في المسألة في الثالث من تنبيهاته، فقد اختلف في الضمير المخاطب(عليك) فقد اضطرب الكوفيون في رأيهم حيث قال شيخهم الكسائي بأنها في موضع نصب، وذهب تلميذه الفراء إلى أنها في موضع رفع، أما البصريون فيرون أنها في موضع جر، وقد قال المرادي بمذهبهم وتبعه لما سمع عن العرب .

تفصيل المسألة:

يقول المرادي : " اختلف في كاف عليك وأخواته؛ فذهب الكسائي إلى أنها في موضع نصب، ومذهب الفراء أنها في موضع رفع، ومذهب البصريين أنها في موضع جر، وهو الصحيح؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء "عَليَّ عبدِ الله زيدًا" بجر عبد الله، فتبين أن الضمير مجرور الموضع، وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب"[(١)].

و ذكر ابن مالك ذلك في شرحه للكافية، ومال للمذهب البصري وهو أنها في موضع جر، يقول: " واختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات: فموضعه: رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وجر عند البصريين، وهو الصحيح؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء: (عَليَّ عبدِ الله زيدًا) بجر عبد الله. فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه، ولا منصوبه."[(٢)].

وذهب السيوطي في الهمع إلى قول البصريين بأنها في موضع جر، بقوله:" ومحل الضمير المتصل بهذه الكلمات فيه أقوال... ثالثها وهو الأصح مذهب البصريين الجر"[(٣)] .

---

(١) التوضيح٣/١١٦٥.

(٢) شرح الكافية الشافية٣/١٣٩٣.

(٣) الهمع٣/١٠٩.

الترجيح:

ويميل الباحث إلى أنها في موضع جر لثبوت ذلك في الرواية عن العرب؛ لرواية الأخفش عن عرب فصحاء قولهم: "عَليَّ عبدِ الله زيدًا" بجر عبد الله فتبين صواب مذهب البصريين.

١٠- جواز منع صرف المستحق للصرف للضرورة

من المسائل التي أوردها المرادي في كتابه التوضيح وأبدى رأيه فيها منع صرف المستحق للصرف للضرورة. فقد منع أكثر البصريين ذلك، وأجازه أكثر الكوفيين والأخفش والفارسي وابن مالك، وبينه المرادي بأنه الصحيح لثبوت سماعه عن العرب. وقد بين أن قوما منهم أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختياراً.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي:" مذهب أكثر البصريين منعه، وأكثر الكوفيين والأخفش والفارسي جوازه، واختاره المصنف، وهو الصحيح، لثبوت سماعه فمنه:

ومـا كان حـصنٌ ولا حـابسٌ ... يفوقان مرداس في مَجمع[1] " [2]

وأورد ابن الأنباري المسألة وهي المسألة السبعون من مسائله، وقد مال فيها للمذهب الكوفي لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته في القياس. وعلل رأيهم ومن ذلك قوله: قال الأخطل:

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالكَتَائِبِ إذ هَوَتْ ... بِشَبِيبِ غَائِلَةِ الثُّغُورِ غَدُورُ[3]

فترك صرف شبيب وهو منصرف.

---

(١) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ١١٢، والأصول في النحو٣/٤٣٧، واللباب١/٥٢٣، وجامع الدروس العربية ٢/٢٢٥، وسر الفصاحة ١/٨٣؛ وبلا نسبة في التوضيح٣/١٢٢٧، وشرح الأشموني٣/١٧٥، وشرح التصريح٢/١٣٠.

الشاهد فيه: ترك صرف (مرداس) وهو اسم منصرف؛ وذلك للضرورة.

(٢) التوضيح٣/١٢٢٧.

(٣) البيت للأخطل في ديوانه١١٨، وشرح الكافية٣/١٥٠٩، والانصاف٢/٣٠٤، وشرح التصريح٢/٣٥٣؛ وبلا نسبة في اللمحة٢/٧٩٧، وشرح الأشموني٣/١٧٦.

الشاهد فيه: ترك صرف (شبيب)، وهو منصرف؛ وذلك للضرورة.

وقال حسان:

نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدُّوا أَزْرَهُ   بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الْأَبْطَالِ[١]

فترك صرف (حنين) وهو مصروف لقوله -عز وجل- ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾[٢]، ولم يرو عن أحد من القراء أنه لم يصرفه.

وعليه الأشموني حيث يرى أن المصروف قد لا ينصرف للضرورة؛ أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي، وقال: "أباه سائر البصريين"[٣].

وقد ذهب ابن يعيش في رأيه في المسألة إلى جواز المنع مطلقاً في الاختيار في ذلك وقال: "واعلم أن النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل"[٤] وأرجع ذلك للقلة الواردة في سبب المنع للضرورة، حتى وإن توفرت علتان امتنع من الصرف للاختيار والسعة؛ فهو يرى أن أحسن الضرورات صرف مالا ينصرف لإقامة الوزن واتمام القافية بزيادة التنوين؛ لأن فيه ردٌّ إلى الأصل، فان امتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببين لم يجز ذلك ولم يقبله. ونقل عن الزمخشري ميوله للبصريين في المسألة[٥].

وقد ذكر السيوطي[٦] الخلاف في المسألة وبين فيها أربعة مذاهب:

١- الجواز مطلقاً حتى في الاختيار، عن أحمد بن يحيى فإنه أنشد:

أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وأَنَّ يَوْمِي   بأَوَّلَ أَوْ بَأَهْـوَنَ أَوْ جُـبَارِ

أَوِ التَّـالي دُبَـارَ؛ فإن أَفُتْهُ   فَمُؤْنِسَ أو عَرُوبةً أو شِيَارِ[٧]

٢- المنـع المطلـق حتـى فـي الشـعر وهـو رأي أكثـر البصـريين وأبـو موسـى الحـامض مـن الكوفيين.

---

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه١٩٦، والإنصاف٢/٤٠٤، وشرح ديوان المتنبي١/٢٧٧.
الشاهد فيه: ترك صرف (حنين) وهو منصرف للضرورة.

(٢) التوبة٢٥/١٠.

(٣) شرح الأشموني ٣/ ١٧٥.

(٤) شرح المفصل١/١٩١.

(٥) نفسه ١/١٨٨.

(٦) الهمع ١/١٣٣.

(٧) قال العيني: قائلهما بعض شعراء الجاهلية؛ وهو بلا نسبة في الإنصاف٢/٤٠٦، وشرح الكافية٣/١٥١١، والبصائر والذخائر٥/٦٣، والهمع٥/٦٣، ونهاية الأرب١/١٤٨.
الشاهد فيه: حيث منع (دبار) من الصرف للضرورة.

٣- الجواز في الشعر والمنع في الاختيار، وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين، واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان(١) قياساً على عكسه لورود السماع بذلك.

٤- يجوز في العلم خاصة، ويرى ابن جني أنه في المعرف بأل والمضاف والتثنية والجمع.

الترجيح:

الراجح في المسألة ما ارتضاه المرادي في مذهبه من جواز منع صرف المستحق للصرف للضرورة لثبوت السماع به ،وهو مذهب أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين، واختاره ابن مالك وصححه ابو حيان وعلى هذا فهو المذهب الثالث مما ذكره السيوطي في الخلاف .

١١- عدم تقدم جواب الشرط على أداته

ومن المسائل المقيدة التي أوردها المرادي وكان له رأي فيها مسألة عدم تقدم جواب الشرط على أداته، وإنْ تقدم فهو شبيه بالجواب وهذا رأي جمهور البصريين إلا أن الكوفيين وتبعهم المبرد وأبو زيد يرون جواز ذلك وأن المتقدم هو جواب الشرط.

تفصيل المسألة:

قال ابن مالك:

فِعلَيْنِ يَقْتَضِينَ شرطٌ قُدِّما   يتلو الجزاءُ وجوابًا وُسِمَا(٢).

يقول المرادي شارحاً قول ابن مالك(يتلو الجزاء): " لا يتقدم، وإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه، وليس إياه، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه، والصحيح الأول "(٣).

وقد وضح أبو حيان الخلاف في المسألة فذكر ان رأي البصريين عدم جواز تقدم أي من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب، فمذهب الجمهور عدم جواز تقديم الجواب على الشرط. أما رأي الكوفيين والمبرد والأخفش وأبي زيد جواز ذلك.

وقد بيّن رأي المازني في المسألة حيث اتبع نوع الفعل في جملة الشرط. فان كان ماضياً فلا يجيز تقديمه نحو "قمت انْ قام زيدٌ"، وإنْ كان مضارعاً جاز ذلك، وبعض

---

(١) الارتشاف ٨٩٢.

(٢) ألفية ابن مالك ٥٨، وشرح ابن عقيل٢/٣٧٠ ، وشرح التصريح٢/٤٠٠.

(٣) التوضيح٣/١٢٧٧.

البصريين يرون أنه يجوز إنْ كان فعل الشرط ماضياً، أو كان كل من الشرط وجزاؤه ماضيين، ويقول أن الخلاف يظهر في صور من التركيب[1].

الترجيح:

يميل الباحث إلى أن الأصل في الشرط أن يكون متقدماً ،والجواب متأخر. فإذا ما ورد ما ظاهره أنه جواب متقدم فليس جواباً، بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط وهو رأي جمهور البصريين .

---

(١) الارتشاف١٨٧٩.

المبحث الثاني : المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين والتي لم يبد المرادي فيها رأيه.

ويشتمل على المسائل التالية :

م.	المسألة
١-	فعل الأمر مبني عند البصريين معرب مجزوم عند الكوفيين.
٢-	ألف أنا زائدة أم أصلية.
٣-	الألف في اسم الإشارة أصلية أم زائدة.
٤-	إيلاء (كان) و أخواتها معمول خبرها
٥-	رافع الخبر بعد إنّ.
٦-	جواز تقدم الحال على صاحبها.
٧-	تقديم التمييز على عامله.
٨-	جواز زيادة (من) بشرط تنكير مجرورها فقط.
٩-	جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه.
١٠-	نعم و بئس فعلان أم اسمان.

١-فعل الامر مبني عند البصريين معرب مجزوم عند الكوفيين

من المسائل الخلافية بين المدرستين التي ذكرها المرادي ولم يبد فيها رأيه ما أورده في باب المعرب والمبني، في فعل الأمر من حيث الإعراب والبناء : فقد ذكر أنه مبني عند البصريين ومذهب الكوفيين أنه معرب مجزوم لاقتطاعه من المضارع.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي " أما الأمر فمذهب البصريين، أنه مبني كما تقدم. وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة وهو عندهما مقتطع من المضارع" [١].

وقد وضح ابن الأنباري رأي كلٍّ من الفريقين بقوله: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا انما قلنا إنه معرب مجزوم ؛لأن الأصل في الأمر للمواجه نحو (افعل) لتفعل، كقولهم في الأمر للغائب (ليفعل) وعلى ذلك قوله تعالى:﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٢] في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء ، وذكرت هذه القراءة أنها قراءة النبي من طريق أبي بن كعب ... وفي الحديث "ولتَزُرَّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ " [٣] أي زره... وقوله صلوات الله عليه: " لتأخذوا مصافكم" أي خذوا[٤]" [٥].

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا إنه مبني على السكون؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وانما أعرب ما أعرب من الأفعال، أو بني منها على فتحة؛ لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقياً على أصله في البناء"[٦].

وقد رجح ابن الأنباري مذهب البصريين بقوله: "وما ذكره الكوفيون على هذا فسنذكر فساده في الجواب...أما قولهم إن الأصل في (افعل لتفعل)، قلنا: لا نسلم قولهم كما

---

(١) التوضيح ٣٠٥/١

(٢) يونس ١٠/٥٨.

(٣) الحديث بلفظه في المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع للمهلب الأسدي ، باب الصلاة في الثياب ٢٩٩/١، وصحيح البخاري ولفظه (يزره) ٧٩/١،وسنن أبي داوود ١٧٠/١؛رقم٦٣٢،والمستدرك على الصحيحين للحاكم ٣٧٩/١؛رقم٩١٣،والحديث مروي عن سلمة ابن الأكوع يقول: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: أَكُونُ فِي الصَّيْدِ وَلَيْسَ عَلَيَّ إِلَّا قَمِيصٌ وَاحِدٌ، أَوْ جُبَّةٌ وَاحِدَةٌ فَأَشُدُّهُ؟ - أَوْ قَالَ: فَأَزُرُّهُ؟ - قَالَ: «نَعَمْ، وَلَوْ بِشَوْكَةٍ».

(٤) مسند أحمد ٤٢٢/٣٦؛ رقم٢٢١٠٩، سنن الترمذي ٢٢١/٥؛ رقم٣٢٣٥، و معاني القرآن ٤٧٠/١، وحجة القراءات ٣٣٣/١.

(٥) الإنصاف٢/ ٤١٤.

(٦) نفسه٤٢١/٢.

قالوا للغائب (ليفعل)، قلنا فكان يجب أن لا يجوز حذف اللام منه كما لا يجوز في الغائب قولهم: إنما حذفت في الأمر للمواجه لكثرة الاستعمال، قلنا: هذا فاسد"[1].

وقال الشرجي الزبيدي :"ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر ،إذا كان بغير اللام، معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة، لأن الأصل في الأمر المواجهة أن يكون باللام نحو قراءة من قرأ ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾ [2] بالتاء المثناة من فوق... وفي الحديث أنه قال- صلى الله عليه وسلم -في بعض المغازي (لتأخذوا مصافكم)" [3].

وقد اعترض ابن يعيش على المذهب الكوفي وخالفه ؛لأن عوامل الأفعال ضعيفة فلا يجوز حذفها، يقول: " قولهم أنه مجزوم بلام محذوفة فاسد ؛لأن عوامل الأفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفها وإعمالها ، كما لم يجز ذلك في (لم ولن) ونظائرهما، وذلك لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ لأن الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب. فكانت الأسماء أمكن، وعوامل الأصل أقوى من عوامل الفرع" [4].

وقد بنى السيوطي الخلاف في المسألة على ثلاث مسائل:

" الأولى: هل الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم أم لا؟ ومذهب البصريين لا ، وأن الأصل في الأفعال البناء والمضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم، وفعل الأمر لا يشبه الاسم فلا يعرب. ومذهب الكوفيين نعم، فهو معرب على الأصل في الأفعال." .

الثانية: هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عمله، فمذهب البصريين لا؛ وإنه لا يجوز حذف شيء من الجوازم أصلا وإبقاء عمله. ومذهب الكوفيين نعم.

الثالثة: قال أبو حيان: جعل بعض أصحابنا هذا الخلاف في الأمر مبنياً على مسألة اختلفوا فيها وهي: هل للأمر صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس أصلها المضارع، أو هي صيغة مغيرة وأصلها المضارع، فمن قال أصلها المضارع اختلفوا أهي معربة أم مبنية. ومن قال أنها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع فهي عندهم مبنية على الوقف ليس إلا" [5] .

وقال ابن الأنباري :"إن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتاً، كانت العلة ثابتة، ومادامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة ، كان حكمها ثابتاً، ولهذا كان قوله تعالى ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾ معرباً.

---

[1] الإنصاف٢/ ٤٢٤.

[2] يونس١٠/٥٨.

[3] ائتلاف النصرة ١٢٥.

[4] شرح المفصل ٤/٢٩٤.

(٥) الأشباه والنظائر ٣/٣٢٦.

وقوله صلى الله عليه وسلم (لتأخذوا) وما أشبهه، معرباً لوجود حرف المضارعة، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف، وإذا حذف حرف المضارعة وهو علة وجوب الإعراب فيه فقد زالت العلة، فإذا زالت العلة زال حكمها، فوجب ألا يكون فعل الأمر معرباً" [١]

الترجيح:

مما سبق يتبين لنا صواب المذهب البصري كما عللوا ذلك بأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون ولعدم المشابهة بين فعل الأمر والأسماء. فالأصل أن يظل باقياً على بنائه، يقول ابن يعيش :" لو كان فعل الأمر مجزوماً بلام محذوفة لبقى حرف المضارعة كما بقي في قوله:

محمد تفد نفسك كل نفس .... [٢]

فلما حذف حرف المضارعة وتغيرت بنية الفعل دل على ما قلناه"[٣].

٢– ألف (أنا) زائدة أم أصلية

من المسائل الخلافية التي ذكرها المرادي ولم يبد فيها رأياً ؛مسألة ألف الضمير المنفصل (أنا) حيث ذكر مذهب البصريين القائل بزيادتها، ومذهب الكوفيين أنها مجموع الحروف كاملة.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: " مذهب البصريين أنَّ ألف (أنا) زائدة، والاسم هو الهمزة والنون، واستدلوا بحذف الألف وصلاً، وإنما زيدت وقفاً لبيان الحركة؛ ولذلك عاقبتها هاء السكت

---

(١) الإنصاف ٥٤١/٢.

(٢) البيت منسوب لعم الرسول أبي طالب في شرح شذور الذهب ٢٧٥، وعجزه:

.... إذا ما خفت من شئ تَبالاَ

وبلا نسبة في الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٢/٢، والأصول ١٧٥/٢، والإنصاف ٤٤٢/٢، والجنى الداني ١١٣/١، والمغني ٢٩٧/١، وشرح التصريح٢٧٧/٢، والهمع ٥٣٩/٢، وخزانة الأدب ١١/٩.

الشاهد: قوله: "تفد" فعل مضارع لم يتقدمه ناصب لا جازم، ولكن جاء على صورة المجزوم، فقدره العلماء مجزوماً بلام أمر محذوفة وأصله(لتفد).

(٣) شرح المفصل ٢٩٤/٤

في قول حاتم: "هذا فزدي أنه"[١]. ومذهب الكوفيين: أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة واختاره المصنف"[٢].

ولقد رجّح ابن مالك المذهب الكوفي حيث يقول في شرحه للتسهيل: " زعم الأكثرون أن ألف (أنا) زائدة للوقف كزيادة هاء السكت، وأيدوا ذلك بأن الهاء تعقبها كقول حاتم (هذا فزدي أنه) والصحيح (أنا) بثبوت الألف وقفاً ووصلاً هو الأصل، وهي لغة بني تميم" [٣]. وقد علل ذلك بعدة أوجه [٤]:

الأول: أنها قراءة نافع[٥] قبل همزة قطع في ﴿ أَنَا أُحْيِي ﴾[٦] و﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ ﴾ [٧]وقرأ بها ابن عامر[٨] أيضاً في قوله تعالى: ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ [٩].

الثاني: لمراعاة الأصل كان نون (أنا) مفتوحاً في لغة من لفظ دون ألف وجعل الفتحة دليلاً عليها.

الثالث: لو كان وضع (أنا) من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة كـ(عن ولن وأن).

الرابع: من قال: أنا فعلت : (أن فعلت) من الشذوذ.

الخامس: من قال :آن فعلت بالمد كمن قال: رأى راء.

يقول الفراء :"بعض العرب يقول (آن فعلت ذلك)، يطيل الألف الأولى ويحذف الأخرة ... في قضاعة على وزن (عان)، يدل على أنه اشباع والإشباع يكون غالباً في الضرورة"[١٠].

يقول ابو حيان في شرحه للتسهيل: "إن تميماً في الوصل يثبتون الألف كما يثبتونها في الوقف، وأن غير بني تميم يحذفها في الوصل فقط، ويثبتها في الوقف وهذه اللغة لغة الحجاز "[١١].

---

(١) ورد في مجمع الأمثال للميداني ٣٩٤/٢رقم ٤٥٥٢: "هذا فصدي" قيل: إن أول من تكلم به كعب بن مامة، وذلك أنه كان أسيراً في عَنَزَة، فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فنحرها. فلامته على نحره إياها فقال هكذا فصدي، يريد أنه لا يصنع إلا كما يصنع الكرام.

(٢) التوضيح ٣٦٥/١.

(٣) شرح التسهيل، لابن مالك ١٤١/١.

(٤) نفسه ١/ ١٤٢.

(٥) السبعة في القراءات١٨٨/١، والحجة في القراءات السبعة، لابن خالويه٩٩/١.

(٦) سورة البقرة ٢٥٨/٣.

(٧) الكهف١٥/٣٩.

(٨) السبعة في القراءات٣٩١/١، والحجة للقراء السبعة٥/ ١٤٥.

(٩) الكهف١٥/٣٨.

(١٠) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي١٩٦/٢.

(١١) نفسه ١٩٦/٢.

الترجيح:

يميل الباحث للمذهب الكوفي القائل بأنها مجموع الحروف كاملة لكثرة وروده عن العرب، يقول أبو حيان: "أما (أنا) بإثباته وقفاً ووصلاً، فذكر المصنف أنها لغة بني تميم، ونقل الفراء أن قيس وربيعة من يقول هذه اللغة، قال أنشدني بعضهم لأبي النجم:

أنا أبو النجم إذا قلّ العذر [1]

ولأنها أقوى اللغات ولسلامتها من الضعف والشذوذ، مع بيان ضعف اللغات الأخرى وشذوذها، والله أعلم.

٣- الألف في اسم الإشارة أصلية ام زائدة

ومن المسائل الخلافية التي ذكرها المرادي ولم يبد فيها رأياً مسألة الألف في اسم الإشارة، أصلية أم زائدة.

تفصيل المسألة:

ذكر المرادي في تنبيهاته الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي حيث يقول: "مذهب البصريين: أنَّ (ذا) ثنائي لفظاً ثلاثي وضعاً، لقولهم في التصغير(ذيا) ، وذهب الكوفيون والسهيلي: إلى أنه على حرف واحد وضعاً، وأن ألفه زائدة استدلوا بسقوطها في قولهم (ذان)" [2].

وقد مال المرادي في شرحه للتسهيل للمذهب البصري: "مذهب البصريين أنّ (ذا) ثلاثي الوضع، ثم اختلفوا في المحذوف فقيل العين، وقيل اللام وهو الأظهر لأنها حرف. وألف (ذا) منقلبة عندهم عن أصل، فقيل عن ياء والمحذوف ياء فهو من باب (حي) ، وقيل عن واو والمحذوف (ياء) فهو من باب (طويت). ويدل على صحة مذهب البصريين أنّ (ذا) ثلاثي الوضع قولهم في التصغير (ذُيَّيَا)، فأعيدت لام الكلمة على ما هو مقرر في التصغير" [3].

وذكر ابن الأنباري المسألة في كتابه الإنصاف، وجمع بينها وبين (الذي)، يقول: " ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في (ذا)، و(الذي) الذال وحدها، وما زيد عليها تكثير لهما. وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما، واختلفوا في (ذا): فذهب

---

(1) البيت ذكره أبو حيان في كتابه التذييل ١٩٦/٢، ولم أقف عليه بنصه . وقد ورد في تهذيب اللغة ١٩٣/١٣(أزز)، وتاج العروس١٣/١٥. ونصه : أَنا أَبُو النّجم إِذا شُدَّ الحُجَزْ .

والشاهد فيه قوله:"أنا أبو النجم "حيث ذكر (أنا) بثبوت الألف وقفاً ووصلاً.

(2) التوضيح ٤٠٥/١.

(3) شرح التسهيل، للمرادي ٢٢٥.

الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله: (ذَيٌّ) بتشديد الياء إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فبقي (ذَيْ) فأبدلوا من الياء ألفًا..." [1].

وقد بين ابن الأنباري حجة كلا الفريقين ، ومال للمذهب البصري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّ الاسم هو الذال وحدها أنّ الألف والياء فيهما يحذفان في التثنية نحو (قام ذَانِ، ورأيت ذَيْنِ، ومررت بذَيْنِ...) ولو كان كما زعمتم أنهما أصلان لكانا لا يحذفان... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز أنْ تكون الذال وحدها فيهما هو الاسم، وذلك لأن (ذا، والذي) كل واحد منهما كلمة منفصلة عن غيرها فلا يجوز أن يُبْنَى على حرف واحد؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف؛ فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً، وذلك محال؛ فوجب أن يكون الاسم في (ذا) الذال والألف معًا..." [2].

ويعلل ابن الانباري صحة المذهب البصري بأنها وردت صفة وموصوفاً في القرآن الكريم، يقول: " ألا ترى أن (ذا) كاسم مظهر يكون وصفاً وموصوفاً؟ فكونه وصفاً نحو قوله تعالى: ﴿اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا﴾[3] وكونه موصوفًا نحو قوله تعالى: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾[4]... الذي يدل على أن الألف في (ذا) والياء في (الذي) أصليَّتَان قولهم في تصغير ذا (ذَيَّا) وأصله: (ذَيَيَّا) بثلاث ياءات: ياءان من أصل الكلمة وياء للتصغير"[5].

ومال ابن يعيش للمذهب البصري حيث يقول: " فـ(ذا) إشارة الى مذكر وهو ثلاثي ووزنه (فعْل) ساكن العين محذوف اللام، وألفه منقلبة عن ياء، فهو من مضاعف الياء من باب (حييت)، و (عييت). هذا مذهب البصريين... وذهب الكوفيون الى أن الاسم إنما هو الذال وحدها، والألف مزيدة لتكثير الكلمة، قالوا والدليل على ذلك قولهم في التثنية (ذان)، و (ذين)، فحذفوا الألف لقيام حرف التثنية مقامها في التكثير. وهذا فاسد لقولهم في التحقير (ذيا)"[6].

وقد وقف أبو حيان موقفاً ثالثاً حيث وافق السيرافي بأن (ذا) ثنائي الوضع كـ(ما) والألف ليست منقلبة عن شيء حيث يقول: " لو ذهب ذاهب إلى أن (ذا) ثنائي الوضع نحو (ما) وأن الألف أصل بنفسها ليست منقلبة عن شيء إذ أصل الأسماء المبنية

---

(1) الإنصاف ٥٣٧/٢.

(2) نفسه ٥٣٧/٢.

(3) يوسف١٣/٩٣.

(4) الكهف١٥/٤٩.

(5) الإنصاف ٥٣٧-٥٣٨

(6) شرح المفصل ٢/ ٣٥٣.

أن توضع على حرف واحد أو على حرفين لكان مذهباً جيداً سهلاً قليل الدعوة. وهذا الذي قدرنا لو قيل به وقفت عليه بعد ذلك للسيرافي"[1].

الترجيح:

ذهب المرادي في شرحه للتسهيل إلى صحة مذهب البصريين ، ورد مذهب الكوفيين بأن (ذا) صيغة موضوعة للتثنية لا تثنية حقيقية، وأن الألف حذفت لالتقاء الساكنين ولذلك شددت النون عوضاً عنها، وقد استدل على صحة مذهب البصريين بأن (ذا) ثلاثي الوضع قولهم في التصغير (ذيا)، والأصل(ذييا) فأعيدت لام الكلمة على ما هو مقرر في التصغير [2].

ومن هذا التوضيح يتبين لنا صواب المذهب البصري وضعف المذهب الكوفي، كما قال ابن يعيش "هذا فاسد لقولهم في التحقير(ذيا)" [3].

٤-إيلاء (كان) و أخواتها معمول خبرها

من المسائل الخلافية التي ذكرها المرادي ولم يبد رأياً فيها مسألة إيلاء كان وأخواتها معمول خبرها.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي بعد قول المصنف إن مذهب البصريين عدم جواز إيلاء العامل معمول الخبر إلا إذا كان ظرفاً أو حرف جر، وأجاز ذلك الكوفيون، حيث يقول: "هذا مذهب البصريين، والعامل هنا هو (كان وأخواتها) فلا يجوز (كان طعامك زيد آكلاً)؛ لأنه ليس بظرف ولا مجرور، فإن كان ظرفاً أو مجروراً نحو (كان عندك أو في الدار زيد قائماً) جاز للتوسع في الظرف والمجرور. وأجاز الكوفيون (كان طعامك زيد آكلاً) ونحوه، واحتجوا بقول الشاعر:

قَنافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيوتِهِم بما كانَ إيَّاهمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا [4]

أولَى كان "إياهم" وهو معمول الخبر"[5]

([1]) التذييل والتكميل ١٨٣/٣.

([2]) شرح التسهيل، للمرادي ٢٢٤.

([3]) شرح المفصل ٢/ ٣٥٣.

(٤) سبق تخريجه ٨٧.

([5]) التوضيح ٥٠١/١

وقد رأي المرادي في شرحه للتسهيل أن هذا الحكم غير مختص بباب كان وأخواتها، بل أطلقه على ما وليه عامل من عوامل النصب أو الرفع، يقول: "هذا الحكم غير مختص بـ(باب كان) بل لا يلي عاملاً من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه"(١)

ومال إلى منع تقديم الخبر، مع تأخير معموله معللاً ذلك بعدم سماعه عن العرب، يقول: "والصحيح المنع لأنه غير مسموع "(٢).

وذهب ابن مالك في شرحه للتسهيل إلى جواز تقديم الخبر(٣)، يقول: "ذكر ابن السراج أن قوماً من النحويين لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كانت جملة والقياس جوازه وإن لم يسمع فأجاز أن يقال(أبوه قائم كان زيد)، وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح لأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء كقول الفرزدق:

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ   أَبوهُ وَلَا كَانَت كُلَيْبٌ أَقَارِبَهْ(٤)

وذكر ابن عقيل الخلاف، وفصله بعدة أوجه منها: تقدم معمول الخبر على الاسم ويكون الخبر مؤخراً، أو أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم ويتقدم المعمول على الخبر نحو (كان طعامك آكلاً زيد)(٥).

ويرى: " أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم وقدم الخبر على المعمول جازت المسألة ؛لأنه لم يل كان معمول خبرها فتقول:(كان آكلا طعامك زيد) ولا يمنعها البصريون"(٦).

وقد منع الأشموني في شرحه للألفية إيلاء العامل معمول الخبر مطلقاً، يقول: "وَلاَ يَلِي العَامِلَ" أي: كان وأخواتها "مَعْمُولُ الخَبَرْ" مطلقاً عند جمهور البصريين، سواء تقدم الخبر على الاسم، نحو: (كان طعامك آكلا زيد)، خلافاً لابن السراج والفارسي وابن عصفور، أم لم يتقدم، نحو: (كان طعامك زيد آكلا)، وأجازه الكوفيون مطلقاً"(٧).

---

(١) شرح التسهيل، للمرادي ٣١١.

(٢) نفسه ٣١١.

(٣) شرح التسهيل، لابن مالك ٣٥٥/١.

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه٢٢٢، ونصه: .... ما كانت كليب تصاهره.
والخصائص٣٩٦/٢،والصناعتين١٦٢/١،والمثل السائر ١٨٠/٢،وصبح الأعشى٢٠٩/٢،وجواهر البلاغة ٣٧/١؛ وبلا نسبة في المغني ١٥٨/١،وشرح ابن عقيل ٢٣٠/١، والهمع ٤٣١/١،وكتاب الشعر ١٠٩/١.
الشاهد فيه: حيث قدم الخبر وهو جملة (ما أمه من محارب) على المبتدأ (أبوه)، والتقدير: إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب.

(٥) شرح ابن عقيل ٢٨٠/١.

(٦) نفسه ٢٨٠/١.

(٧) شرح الأشموني ٣٦٨/١.

ونقل السيوطي عن ابن مالك قوله،" ويدل بجوازه مع كان تقديم معموله في قوله تعالى ﴿ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ [١]و ﴿ أَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾[٢]"[٣].

وقد منع السيوطي تقديم الخبر مع تأخير معموله المرفوع، يقول: "لَا يجوز تَقْدِيم الْخَبَر مَعَ تَأَخّر معموله الْمَرْفُوع فَلَا يُقَال(قَائِماً كَانَ زيد أَبوهُ) أَي (كَانَ زيد قَائِما أَبوهُ)لما فِيهِ من الْفَصْل بَين الْعَامِل ومعموله الَّذِي هُوَ كجزء مِنْهُ"[٤].

الترجيح:

اعتمد ابن مالك لجواز تقديم الخبر على القياس، فقد قاسه على تقديم الخبر عن المبتدأ كقول الفرزدق السابق، وعلى تقديم المفعول به على الفعل كما في الآيات﴿ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾و ﴿ أَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾، فـ(إياكم)[٥] كما أعربها الشيخ محمد محيي الدين: ضمير منفصل في محل نصب مفعول به مقدم و أنفسهم" [٦] مفعول به مقدم لـ(يظلمون). ويميل الباحث إلي منعه كما ذكر المرادي و السيوطي لعدم السماع به ولما فيه من الفصل بين العامل والمعمول. والله أعلم.

٥- رافع الخبر بعد (إن)

من المسائل الخلافية التي ذكرها المرادي ولم يبد فيها رأيه مسألة رافع الخبر بعد إن، وهي من المسائل المتعلقة بالعامل.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: "هذه الأحرف تنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين في قولهم إن الخبر باق على رفعه"[٧] .

ذكر ابن الأنباري المسألة وذكر حجة الكوفيين بقولهم" أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل؛ فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فَرْعٌ عليه، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبدًا

---

(١) سبأ٤٠/٢٢.

(٢) الأعراف ١٧٧/.٩٠.

(٣) الهمع ٤٣٢/١.

(٤) نفسه ٤٣٢/١.

(٥) إعراب القرآن وبيانه، لمحمد محيي الدين درويش٢٤٧/٦.

(٦) نفسه ٧٧/٣.

(٧) التوضيح ٥٢٣/١.

يكون أضعف من الأصل؛ فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جرياً على القياس في حَطّ الفروع عن الأصول" [1].

واحتج البصريون بأن قالوا: " إنما قلنا إن هذه الأحرف تعمل في الخبر، وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل؛ لأنها أشبهته لفظًا ومعنى، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه:

الأول: أنها على وزن الفعل.

والثاني: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل مبنيّ على الفتح.

والثالث: أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم.

والرابع: أنها تدخلها نون الوقاية نحو (إنني، وكأنني) كما تدخل على الفعل نحو (أعطاني، وأكرمني) وما أشبه ذلك.

والخامس: أن فيها معنى الفعل؛ فمعنى (إنّ، وأنّ) حَقَّقْتَ، ومعنى (كأن) شبهت، ومعنى (لكن) استدركت، ومعنى (ليت) تمنيت، ومعنى (لعل) ترجيت.

فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف" [2].

ورد ابن الأنباري على قول الكوفيين بأن هذه الأحرف فروع لمشابهتها الأفعال "وهذا ليس بصحيح؛ لأن كونه فرعاً على الفعل في العمل لا يوجب ألا يعمل عمله، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل ويهمل عمله "[3].

وقال : "ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب، ولا يعمل الرفع، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز "[4].

وقال الشرجي الزبيدي في رده على الكوفيين : "وقول الكوفيين يبطل باسم الفاعل، وبأنه لو بقى على رفع الأصل لم يبق له معنى؛ لأنه قد زال عامله بدخول هذه الحروف، فيؤدي إلى أن يكون مرفوعاً بغير عامل، وذلك محال فبطل ما قالوه "[5].

---

(1) الإنصاف ١/١٥٤.

(2) نفسه ١/١٥٤.

(3) أسرار العربية، لابن الأنباري١٢٣.

(4) نفسه ١٢٣.

(5) ائتلاف النصرة ١٦٧.

قال السيوطي: "واختار مذهب الكوفيين السهيلي" [١]. ورجح مذهب البصريين ابن يعيش [٢] والرضي [٣].

الترجيح:

مما سبق يتبين لنا صواب المذهب البصري كما علل ابن الأنباري ذلك بأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب، ولا يعمل الرفع، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز. ولمشابهتها الفعل من الخمسة أوجه كما ذكرها البصريون، والله أعلم.

٦-جواز تقدم الحال على صاحبها

ومن المسائل الخلافية التي ذكرها المرادي ولم يبد فيها رأيه؛ جواز تقديم الحال على صاحبها، فقد أجاز البصريون تقديم الحال على صاحبها إذا كان مرفوعاً او منصوباً، وقد منع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر والمنصوب الظاهر وإذا كان العامل فعلاً .

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: "صاحب الحال مرفوع ومنصوب ومجرور. فتقديمها على المرفوع والمنصوب جائز عند البصريين ما لم يمنعه مانع كالحصر، ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر...ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضاً...وأما المجرور: فإن كان بإضافة لم يجز تقديم الحال عليه عند أكثر النحويين"[٤].

وذكر ابن الأنباري المسألة في كتابه الانصاف وبيَّن رأي كلٍّ من الفريقين حيث علل البصريون جواز تقديم الحال على صاحبها للنقل والقياس:" أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها، إذا كان العامل فعلاً نحو (راكباً جاء زيد) للنقل والقياس" [٥].

وقد استند البصريون على ما ورد عن العرب نقلاً في المثل[٦] (شتى تؤوب الحلبة) (فشتى) حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر فدَّل على جوازه، أما

---

(١) الهمع ٤٣١/١.

(٢) شرح المفصل ٥٤/٨.

(٣) شرح الكافية ١١٠/١.

(٤) التوضيح ٧٠٤/٢.

(٥) الإنصاف٢١٠/٢.

(٦) جمهرة الأمثال، للعسكري٥٤١/١، والأمثال، للهاشمي١٥٢/١، وزهر الأكم٢١٦/٣؛ ومعناه أن القوم يجتمعون ثم يصير أمرهم إلى تفرق، ويضرب مثلاً لاختلاف الناس أخلاقاً وشيماً.

القياس فلأن العامل فيها متصرف وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً ، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم (عمراً ضرب زيد) فالذي يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه [١].

أمّا الكوفيون فقد علّلوا عدم جواز تقديم الحال على العامل فيها؛ لأن ذلك يؤدي الى تقديم المضمر على الاسم الظاهر، يقول ابن الانباري: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها؛ وذلك لأنه يؤدي الى تقديم المضمر على المظهر "[٢]. وقد بين فساد رأيهم مستنداً على تأخيره تقديراً فكما يجوز تأخيره تقديراً يجوز تقديمه. يقول: "وذلك لأنه وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز في التقديم" [٣].

وقد وافق ابن مالك في شرحه للتسهيل الرأي البصري في جواز تقديم الحال على صاحبها إن لم يعرض مانع من التقديم بقوله: "إذا كان صاحب الحال منصوباً أو مرفوعاً جاز تقديم الحال عليه ظاهراً كان أو مضمراً عند البصريين نحو(لقيت راكبةً هنداً)، و(جاء مسرعاً زيد) . ومنع الكوفيون تقديم حال المنصوب اذا كان ظاهراً لئلا يتوهم كون الحال مفعولاً وكون صاحبه بدلاً... والصحيح جواز التقديم مطلقاً ... فلا يلتفت الى عارض توهم المفعولية" [٤].

وقد ذكر ابن مالك شواهد تقديم حال المنصوب قول الشاعر:

وصلت ولم أصرم مسيئين أسرتي   أعتبتهم حتى يلاقوا ولائيا [٥]

أراد(وصلت أسرتي مسيئين).

ومن تقديم المنصوب فعلاً قول الشاعر:

لن يراني حتى يرى صاحب لي   أجتني سخطه يشيب الغرابا[٦]

---

(١) الإنصاف٢/ ٢١٠.

(٢) نفسه ٢/٢١٠.

(٣) نفسه ١/ ٢١١.

(٤) شرح التسهيل، لابن مالك ٢/ ٣٤٠.

(٥) البيت بلا نسبة في شرح الكافية٢/٧٤٧، والهمع٢/٣٠٧.

والشاهد فيه قوله: "ولم أصرم مسيئين أسرتي" حيث قدم الحال(مسيئين) على صاحبها (أسرتي) مما يدل عل جواز ذلك .

(٦) استشهد به ابن مالك في شرحه للتسهيل٢/٣٤٠.

الشاهد فيه قوله: "يشيب الغرابا" حيث قدم جملة الحال (يشيب) على صاحبها (الغرابا)، وأراد: لن يراني صاحب لي أجتني سخطه حتى يرى الغراب يشيب. مما يدل على جواز تقديم الحال على صاحبها.

وأجمعوا على جواز تقديم حال المرفوع إذا كان ضميراً قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾ (١).

وقول الشاعر:

مُزِبْدًا يَخْطُر ما لَمْ يَرَني ۔ وإذَا يَخلوُ لَهُ لحمي رَتَعْ (٢)

وقد ذكر جواز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مرفوعاً : "فإن كان المرفوع ظاهراً لم يجز عند الكوفيين تقديم حاله...والصحيح جواز تقديم حال المرفوع مطلقاً" (٣) ومن تقديمه والفعل متقدم :

يَطِيرُ فُظَاظَاً بينهم كُلُّ قَوْنَسٍ وتتبعها منهم فراشُ الحواجبِ(٤)

وقد أجاز ابن مالك تقديم الحال على صاحبها إن كان مجروراً بحرف مستنداً لثبوته سماعا (٥)بل الصحيح جواز التقديم في (مررت بهند جالسة) ، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً ولضعف دليل المنع. أما ثبوته سماعاً ففي قوله تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾(٦).

ومن تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف قول الشاعر:

فإنْ تكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ فَلَنْ يذْهبوا فَرْعاً بقتلِ حبالِ (٧)

وقد أجمل السيوطي الخلاف في كتابه الهمع كما ذكر عبد الرحمن سليمان – محقق التوضيح بقوله في الحاشية (٨):"أخلص من هذه الخلافات بإجمال أعجبني في كتاب

---

(١) القمر ٢٧/٧.

(٢) البيت منسوب لسويد بن أبي كامل في عيون الأخبار ١٤/٢؛ وبلا نسبة في المقتضب١٧٠/٤، والأصول في النحو ٢١٧/١، وشرح الكافية٧٤٨/٢.

الشاهد فيه: حيث قدم (مزبداً) على عامله الضمير من (يخطر) في قوله: "مُزِبْدًا يَخْطُر ما لَمْ يَرَني".

(٣) شرح التسهيل، لابن مالك ٣٤١/٢

(٤) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه٢٥.

الشاهد فيه قوله: "يَطِيرُ فُظَاظَاً بينهم كُلُّ قَوْنَسٍ " حيث قدم الحال على صاحبها المرفوع (كل)والفعل متقدم وأراد (يطير كل قونس بينهم فظاظاً).

(٥) شرح التسهيل، لابن مالك ٣٣٧/٢.

(٦) سبأ٢٢/٢٨.

(٧) البيت منسوب لطليحة بن خويلد في مجمع الأمثال٢٢١/٢؛ وبلا نسبة في اللباب٢٩٢/١، وشرح الأشموني١٧/٢، وشرح ابن عقيل٢٦٥/٢.

الشاهد قوله: "فرعاً" حيث ورد حالاً من "قتل" المجرور بالباء، وقد تقدم عليها.

(٨) التوضيح ٧٠٦/٢.

الهمع للسيوطي[1] نصه: "الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر، ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعاً، كقوله:

فسقى ديارك غير مفسدها   صوب الغمام وديمة تهمي[2]

أو منصوباً، كقوله: (وصلت ولم أصرم مسيئين أسرتي).

أو مجروراً بحرف زائد نحو: (ما جاء عاقلًا من أحد) و(كفى معيناً بزيد)، أو أصلي نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾. وهذا هو الأصح في الجميع.

أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه كـ(عرفت قيام هند مسرعةً) فلا يقدم (مسرعة)على (هند) لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا على قيام الذي هو المضاف؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فلا يقدم عليه شيء من معمولاته. وسواء كانت الإضافة محضة كالمثال، أم غير محضة نحو: (هذا شارب السويق ملتوتًا الآن أو غداً). كما قال ابن هشام في الجامع: "إنه الأصح" [3].

الترجيح:

يتبين مما سبق أن البصريين يجيزون تقديم الحال على ما قبلها وقد استدلوا بالسماع والقياس كقوله تعالى ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾[4]، ويميل الباحث إلى جواز تقديمها مع المرفوع والمنصوب والمجرور لثبوت ذلك سماعاً وقياساً كما ذكر ابن مالك، ومنع ذلك مع المجرور بالإضافة فلا يتقدم على المضاف لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولا يتقدم على المضاف إليه لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه. والله أعلم.

---

(1) الهمع ٢٤١/١.

(2) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه٧٩، والبيان والتبيين١٩٤/١، ونقد الشعر ٤٩/١، والموازنة٧٤/١، والخزانة٢٧١/١؛ وبلا نسبة في الهمع٣٠٦/٢.

والشاهد فيه قوله: "غير مفسدها صوب الغمام" حيث قدم الحال(غير) على صاحبها المرفوع (صوب الغمام).

(3) التوضيح٧٠٧/٢.

(4) القمر ٢٧/٧.

٧-تقديم التمييز على عامله

ومن المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ولم يبد المرادي فيها رأياً مسألة تقديم التمييز على عامله، حيث اختلفوا في تقديمه على عامله إنْ كان فعلاً متصرفاً.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي بعد قول ابن مالك : "عامل التمييز إن لم يكن فعلاً متصرفاً، لم يجز التقديم عليه... وإن كان فعلاً متصرفاً، فذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع تقديمه عليه، وذكروا لمنع تقديمه عللاً... وذهب الكسائي والجرمي والمبرد إلى جواز ذلك، ووافقهم المصنف لورود السماع به"(١).

يتبين من عرض المسألة عند المرادي أن الخلاف ورد بين العلماء؛ لكن المسألة الخلافية محصورة بين المدرستين البصرية والكوفية: فطائفة من الكوفيين وافقوا البصريين، وطائفة من البصريين وافقوا الكوفيين.

قال ابن يعيش: "اعلم أن سيبويه لا يرى تقدم المميز على عامله فعلاً كان العامل أو معنى، لا يجوز أن تقول: (عرقاً تصبب زيد) ولا (نفساً طبت) ... أما إذا كان العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقديم معموله عليه ظاهر، لضعف عامله... وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله"(٢).

وقد ذهب أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرد، وجماعة من الكوفيين إلى جوازه، واحتجوا لذلك ببيت أنشدوه:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ(٣)

أراد: وما كان تطيب نفساً بالفراق، ولا حجة في ذلك لقلته، وشذوذه مع أن الرواية:

وما كان نفسي بالفراق تطيب

هكذا قال أبو إسحاق الزجاج (٤).

وذكر ابن الأنباري المسألة في كتابه حيث قال : "اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو (تصبب زيد عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً):

---

(١) التوضيح ٧٣٤/٢.

(٢) شرح المفصل ٢/ ٤٢.

(٣) البيت للمخبل السعدي في ديوانه ١٢٤،والخصائص ٣٨٦/٢،وبلا نسبة في المقتضب٦٦/٥،والاصول ٢٢٤/١، والمفصل ٩٤/١، والإنصاف ٦٨٢/٢،وشرح ابن عقيل ٢٩٣/٢، وشرح الأشموني ٥٣/٢.
الشاهد فيه قوله: "وما كان نفسا بالفراق تطيب" حيث قدم التمييز (نفسا) على عامله (تطيب).

(٤) شرح المفصل٤٣/٢.

فذهب بعضهم إلى جوازه و وافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين. وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز"[١].

وقد منع تقديمه على عامله موافقة للمذهب البصري بقوله في الشاهد: (وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ) إن الرواية الصحيحة :

ما كان نفس بالفراق تطيب

ذلك لا حجة فيه، ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول: نصب "نفساً" بفعل مقدر"[٢].

وقد أجاز ابن مالك في شرحه للتسهيل تقديمه على عامله حيث وافق الكسائي والمازني والمبرد يقول: "أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إن لم يكن فعلاً متصرفاً، فإن كان إياه نحو (طاب زيد نفساً) ففيه خلاف، والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي والمازي والمبرد، وبقولهم أقول" [٣].

وقد علل ابن مالك رأيه بالقياس على سائر الفضلات المنصوبة ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح مستشهداً بما قالته العرب كقول ربيعة بن الضبي:

وَارِدَةٍ كَأَنَّها عُصَبُ القَطَا ... تُثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنابِكِ أَصْهَبَا

رَدَدّتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّص ... كَمِيشٍ إذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا[٤]

وقول المخبل السعدي:

أَتَهْجُرُ ليلى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وقول الاخر :

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إبعَادِيَ الأَمَلَا ... وَمَا ارْعَوَيْتُ وَرَأْسِي شَيْبَاً اشْتَعَلَا[٥]

ومثله :

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ ... وَلاَ يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ[٦]

([١]) الإنصاف ٦٨٢/٢.

([٢]) نفسه ٦٨٤/٢.

([٣]) شرح التسهيل، لابن مالك ٣٨٩/٢.

([٤]) البيتان لربيعة بن مقروم في المفضليات ٣٧٥،والأصمعيات ٢٢٤/١،والشعر والشعراء ٣٠٨/١،و أمالي الشجري٤٨/١ ،وبلا نسبة في شرح الكافية ٧٧٧/٢.

الشاهد فيه قوله: "ماء تحلبا" حيث قدم التمييز(ماء) على عامله وهو الفعل (تحلبا).

([٥]) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢٩٤/٢، و شرح الأشموني ٥٤/٢، والمغني٦٠٣/١، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢. الشاهد فيه قوله: "ورأسي شيباً اشتعلا" حيث قدم التمييز (شيباً) على عامله الفعل (اشتعلا).

([٦]) البيت بلا نسبة في شرح الكافية ٧٧٧/٢،واللمحة ٤٣٦/١ ،وشرح التسهيل ٣٨٩/٢.

الشاهد فيه قوله: " ذرعاً أضيق" حيث قدم التمييز (ذرعاً) على عامله (أضيق).

ومثله:

أَنَفْسـًا تَطِـيْبُ بِـنَيْلِ الْمـُنَى   وَدَاعِـي المَنُـونِ يُنَادِي جِـهَارَا[1]

وقد أجاز أبو حيان تقديمه على الفعل لكثرة وروده حيث يقول : "اختلف النحاة في تقديمه على الفعل المتصرف الذي تمييزه منقول، ذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه وبه قال أبو علي في شرح الأبيات، وأكثر متأخري أصحابنا. وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد إلى جواز ذلك وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وقياساً على سائر الفضلات"[2].

وقد منع السيوطي تقديمه على عامله : أما تَقْدِيمه على الْفِعْل فَمَنعه ابْن عُصْفُور جزماً، بِنَاءً على أَن الناصب لَهُ لَيْسَ هُوَ الْفِعْل وَإِنَّمَا هُوَ الْجُمْلَة بأسرها. والقائلون بِأَن الناصب لَهُ مَا فِيهَا من فعل وَشبهه اخْتلفُوا فمنع سيبويه والأكثرون من البصريين والكوفيين والمغاربة تقديمه، فلا يقال (نفساً طاب زيد)، وجوزه الكسائي والمبرد والمازني والجرمي وطائفة، واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفاً"[3].

الترجيح:

مما سبق يتبين أن الرأي الراجح هو جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً لضعف المذهب الأول، ولأنه محجوج بالسماع ،وقد علل ابن مالك رأيه بما يقطع الشك باليقين حيث يقول في رده على المانعين من عدة وجوه :

"الأول: وإن فيه دفع لروايات برأي لا دليل عليه فلا يلتفت اليه.

الثاني: أن جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضرب من المبالغة، ففيه تقوية لا توهين، فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية، وتأكدت المبالغة فاندفع الإشكال.

الثالث: أن أصالة فاعلية التمييز المذكورة كأصالة فاعلية الحال نحو (جاء راكباً رجل) فإن أصله (جاء راكب).

الرابع: لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها فضلة جعلت عمدة .فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة والأمر بخلاف ذلك؛ لأن حكم النائب فيه حكم المنوب عنه، ولا يعتبر حاله التي انتقل عنها التمييز المذكور.

---

[1] البيت بلا نسبة في اللمحة ٤٣٥/١ ،والتوضيح ٧٣٦/٢ ،وأوضح المسالك ٣٠٤/٢ ،و المغني ٦٠٣/١، وشرح الأشموني ٥٣/٢.

الشاهد فيه قوله: "أنفسًا تطيب" حيث قدم التمييز(نفساً) على عامله (تطيب).

[2] الارتشاف ١٦٣٤-١٦٣٥.

[3] الهمع ٣٤٣/٢.

الخامس: أن منع تقديم التمييز المذكور عند من منعه مرتب على كونه فاعلاً في الأصل وذلك إنما هو في بعض الصور. وفي غيرها هو بخلاف ذلك نحو (امتلأ الكوز ماءً)وقوله تعالى :﴿ وفجرنا الأرض عيوناً﴾[١]، وفي هذا دلالة على ضعف علة المنع بقصورها عن جميع الصور.

السادس: أن اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك في نحو :(أعطيت زيداً درهماً) فإن (زيداً) في الأصل فاعل وبعد جعله مفعولاً لم يعتبر ما كان له من منع التقديم بل أجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور[٢].

٨- جواز زيادة (مِنْ)

ومن المسائل الخلافية التي ذكرها المرادي ولم يبد فيها رأيه مسألة جواز زيادة (مِنْ).

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: " لزيادة (من) عند جمهور البصريين شرطان: الأول: أن يكون بعد نفي أو شبهه، وهو النهي والاستفهام. والثاني: أن يكون مجرورها نكرة. مثال النفي: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[٣]، والنهي: (لا يقم من أحد)، والاستفهام: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[٤]، ومثّل النهي بقوله: (ما لباغٍ من مفرّ).

وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو(قد كان من مطرٍ). وأجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط و وافقهم في التسهيل، قال في شرحه: لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً "[٥]

يقول ابن عقيل: "لا تزاد عند جمهور البصريين إلا بشرطين: أحدهما: أن يكون المجرور بهما نكرة. والثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه. ولا تزداد في الإيجاب خلافاً للأخفش، وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها"[٦]

---

(١) القمر ٢٧/١٢.

(٢) شرح التسهيل، لابن مالك ٣٩٠/٢.

(٣) الأعراف٨/٨٥.

(٤) فاطر٢٢/٣.

(٥) التوضيح ٧٥٠/٢.

(٦) شرح ابن عقيل١٧/٢.

قال المرادي في كتابه الجني الداني[1]: "وذهب الكوفيون إلى أنها تزاد، بشرط واحد، وهو تنكير مجرورها. قلت: نقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين، وليس هو مذهب جميعهم، لأن الكسائي وهشاماً يريان زيادتها، بلا شرط. وهو مذهب أبي الحسن الأخفش. وإليه ذهب ابن مالك؛ قال لثبوت السماع بذلك، نظماً ونثراً. فمن النثر قوله تعالى ﴿ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [2]، وقوله ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾ [3]، وقوله ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾[4]، وقوله ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُم ﴾ [5]. ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعة:

وينمي، لها، حبها عندنا ... فما قال من كاشح لم يضر [6]

وقد زاد الفارسي الشرط على النفي والاستفهام كما نقل عنه السيوطي [7] قول الشاعر:

ومَهْما تَكُنْ عِنْد امْرئ من خَلِيقة ... وإنْ خَالها تَخْفى على النّاس تُعْلم [8]

قال ابن مالك في شرحه للتسهيل: "لا يكون المجرور بها عند سيبويه إلا نكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام، نحو (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ). وإلى النهي والاستفهام أشرت بذكر شبه النفي، وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب، وجرها المعرفة، وبقوله أقول لثبات السماع بذلك نظماً ونثراً"[9]

الترجيح:

يتبين لنا مما سبق صحة ما ذهب إليه ابن مالك من جواز وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة، لثبوت سماعه نظماً ونثراً، كقوله تعالى﴿ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾، وقوله

([1]) الجنى الداني، للمرادي٣١٨.

([2]) الأنعام ٧/٣٤.

([3]) الكهف ١٥/٣١.

([4]) سورة البقرة ٣/٢٧١.

([5]) الأحقاف ٢٦/٣١.

([6]) البيت منسوب لعمر بن أبي ربيعة المخزومي وليس في ديوانه، والجنى الداني ٣١٨،المغني١/٤٢٨.
الشاهد فيه: زيادة (من) على الجملة (من كاشح لم يضر) بلا شرط؛ على مذهب الأخفش وابن مالك.

([7]) الهمع ٤٦٤/٢

([8]) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه١١١، واللمحة٨٧٠/٢، والجنى الداني ٦١٢، وشرح قطر الندى٣٧، والمغني٤٣٥/١، وخزانة الأدب٤٩٢/٢، وبلا نسبة في الهمع ٤٦٤/٢.
الشاهد فيه: زيادة (من) مع الشرط (مهما) في قوله "مهما تكن عند امْرئ من خَلِيقة ".

([9]) شرح التسهيل، لابن مالك ١٣٨/٣.

﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾ وقوله :﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ وقوله :﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُم﴾. وقول عائشة رضي الله عنها :"إن رسول الله كان يصلي جالساً فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحواً من كذا"[١].

٩-جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه

من المسائل الخلافية التي ذكرها المرادي ولم يبد فيها رأيه مسألة جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: " مذهب أكثر البصريين أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا في الشعر، وذهب المصنف إلى أنه يجوز في السعة بشيئين:

الأول: ما نصبه المضاف المشابه للفعل من مفعول به أو ظرف أو مجرور. فمن الفصل بالمفعول به قراءة ابن عامر: ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[٢]. وبالظرف قول الشاعر:

.... كناحت يوماً صخرة بعسيل[٣]

وبالمجرور قول الآخر:

لأنت معتاد في الهيجا مصابرة ... .[٤]

... وقوله: "شبه فعل" "يشمل" المصدر واسم الفاعل، ومن الفصل بالمفعول مع اسم الفاعل قراءة بعض السلف: ﴿فلا تحسبنّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾[٥] بنصب الوعد وخفض الرسل"...

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك ١٨٦/١.

(٢) الأنعام١٣٧/٨.

(٣) البيت قال عنه العيني : لم أقف على اسم قائله ، وصدره :

فرِشْني بخير لا أكونن ومدحتي ....

وهو بلا نسبة في إيضاح شواهد الأيضاح٢٣٢/١،وأوضح المسالك ١٥٥/٣،وشرح الأشموني ١٨٢/٢،وشرح التصريح ٧٣٤/١، والهمع ٥٢٣/٢.

الشاهد فيه قوله : " كناحت يوما صخرة"، فـ(ناحت) اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو(صخرة)، وقد فصل بينهما بالظرف (يوما)، والتقدير: كناحت صخرة بعسيل.

(٤) البيت بلا نسبه مما قال عنه العيني: لم أقف على اسم له ،وعجزه :

يصلى بها كل من عاداك نيرانا ....

الشاهد فيه قوله: "في الهيجا" حيث فصل بالجار والمجرور (في الهيجا) بين المضاف (معتاد) والمضاف إليه (مصابرة).

وهو بلا نسبة في التوضيح ٨٢٥/٢،وشرح المكودي للألفية ٤٤٩/١.

(٥) سورة إبراهيم ١٣/٤٧.

الثاني: القسم نحو ما حكاه الكسائي من قولهم: (هذا غلامُ والله زيدٍ) [١].

وذكر ابن الأنباري المسألة، يقول: " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر."[٢].

وقد رد ابن الأنباري علة حجة الكوفيين، يقول: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما أنشدوه فهو مع قلّته لا يعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به. وأما ما حكى الكسائي من قولهم :(هذا غلامُ واللهِ زيدٍ) وما حكاه أبو عبيده عن بعض العرب من قولهم: "فتسمع صَوْتَ والله رَبِّهَا" فنقول: إنما جاء ذلك في اليمين... والذي يدل على صحة هذا أنا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجئ عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام"[٣].

وقد ذكر الزبيدي المسألة ومال فيها للمذهب البصري في المنع ، ووافق النحاس وابن الأنباري في عدم جواز القياس على قراءة ابن عامر، يقول: " قال الكوفيون: يجوز أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر؛ لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها... وقرأ ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [٤] بنصب أولادهم وجر شركائهم، وفصل بين المضاف والمضاف اليه بقوله (أولادهم) [٥].

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا بالظرف وحرف الجر... وقوله:

.... زجُّ القلوصَ أبي مزادة[٦]

يروى لبعض المدنيين المحدثين والمولدين وكذا كل ما استشهدوا به من الشعر هو مع قلته وشذوذه وندوره لا يعرف قائلوه، فلا يجوز الاحتجاج به. وما حكى عن الكسائي وأبي عبيدة إنما جاز مع اليمين ... أما القراءة ﴿قتل أولادهم شركائهم﴾ فلا يسوغ الاحتجاج

---

(١) التوضيح ٢/ ٨٢٤-٨٢٦.

(٢) الإنصاف ٣/ ٣٤٩.

(٣) نفسه ٣/ ٣٥٥.

(٤) الأنعام١٣٧/٨.

(٥) معاني القراءات، للأزهري٣٨٨/١، والحجة للقراء السبعة٤١٠/٣.

(٦) البيت بلا نسبة ، وصدره:

فزججتها بمزجةٍ ....

قال عنه الزمخشري : "وما يقع في بعض بنسخ الكتاب من قوله:(....البيت) فسيبويه برئ من عهدته" المفصل١٣٣،والخصائص ٤٠٨/٢، وشرح الكافية ٩٨٥/٢، وشرح الأشموني ١٨٠/٢.

الشاهد فيه قوله: "زج القلوص أبي مزادة" حيث فصل بين المضاف (زج)، والمضاف إليه (أبي مزادة) بمفعول المضاف(القلوص).

بها؛ لأن الإجماع منعقد على أنه لا يجوز الفصل بغير الظرف في غير ضرورة الشعر، والقران ليس فيه ضرورة، ولأن فصاحته أعجزت فصاحة كل فصيح"[1].

ولم يجز ابن يعيش الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ووصف هذا الفصل بالقبح ؛لأنه يرى أنه يقوم مقام التنوين في الاسم المتمكن فلا يجوز أن يفصل بين التنوين والمنون، يقول: "الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، لأنهما كالشيء الواحد. فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما"[2].

ويرى ابن يعيش أن الفصل لا يجوز إلا في الظرف ضرورة، يقول: وقد فصل بينهما بالظرف في الشعر ضرورة ... فأما الفصل بغير الظرف فلم يرد به بيت ، والقياس يدفعه.." [3]

وقد وافق ابن جني ابن يعيش في قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه، يقول: " والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير" [4].

وقد أجاز أبو حيان الفصل بين المضاف والمضاف إليه لوروده سماعاً، حيث أجاز الفصل في قوله تعالى ﴿قتل أولادهم شركائهم﴾ " جاءت نظائره في أشعار العرب، والصحيح جوازه، وإن كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر..." [5].

وعلى ذلك الأزهري حيث أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه وخالف البصريين في منعهم له حيث يقول :"والحق عند الكوفيين أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة ، وضابطها أن يكون المضاف إما اسماً يشبه الفعل، وأن يكون الفاصل بينهما معمولًا للمضاف، وأن يكون منصوبًا أو اسماً لا يشبه الفعل، والفاصل القسم"[6].

وقد حدها الأزهري بثلاثة وجوه:

الأول: أن يكون المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله، والفاعل إما مفعول كقراءة ابن عامر": ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ "قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾.

---

(1) ائتلاف النصرة ٥٣-٥٤.

(2) شرح المفصل ١٨٨/٢.

(3) نفسه ١٨٨/٢-١٩٠.

(4) الخصائص ٤٠٦/٢.

(5) الارتشاف ١٨٤٦

(6) شرح التصريح ٧٣٢/١.

الثاني: أن يكون المضاف وصفًا بمعنى الحال أو الاستقبال، والمضاف إليه مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ بنصب (وعده) وجر (رسله).

الثالث: أن يكون المضاف لا يشبه الفعل، وأن يكون الفاصل قسماً كقولهم: (هذا غلام؛ والله، زيدٍ) بحر (زيد) بإضافة الغلام إليه، وفصل بينهما بالقسم، حكاه الكسائي، وحكى ابن الأنباري (هذا غلام؛ إن شاء الله ابن أخيك) بجر (ابن) بإضافة(الغلام) إليه، والفصل بينهما بالشرط، وهو (إن شاء الله) وزاد ابن مالك الفصل بـ(إما) كقول تأبط شراً:

هُما خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ ومِنَّةٍ وإِمَّا دَمٍ والقَتْلُ بالحُرِّ أَجدَرُ [1]

في رواية الجر[2].

الترجيح:

مما سبق يتبين جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف أو حرف جر لوروده في السماع، ولثبوت صحة قراءة ابن عامر. يقول الدمياطي "وهي قراءة متواترة صحيحة وقارئها ابن عامر أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة أخذ عن عثمان ابن عفان وأبي الدرداء ومعاوية وفضالة بن عبيد وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب وكلامه حجة وقوله دليل " [3].

١٠- نعم وبئس فعلان أم اسمان

ومن المسائل الخلافية التي ذكرها المرادي أيضاً ولم يبد فيها رأيه القول في (نعم) و(بئس) فعلان أم اسمان.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: "قوله: (فعلان) خبر مقدم لنعم وبئس، وفي ذلك خلاف. وفي نقله طريقان: **أحداهما:** أن البصريين والكسائي ذهبوا إلى فعليتهما... وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنهما اسمان... **والأخرى:** حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة، فقال: لا يختلف أحد

---

(١) البيت لتأبط شراً في ديوانه ٨٩، ولفظه:

لَكُمْ خَصْلَةٌ: إِمَّا فِدَاءٌ وَمِنَّةٌ، و إِمَّا دَمٌ، والقَتْلُ بالمَرْءِ أَجْدَرُ

وفي شرح التصريح ٧٣٤/١، و شرح ديوان المتنبي للعكبري ٩٣/٤، وخزانة الأدب ٥٠٢/٧؛ وبلا نسبة في الخصائص٤٠٧/٢، وشرح الكافية ٩٩٤/٢، ومغني اللبيب ٨٤٣/١، وشرح الأشموني ١٨٢/٢، والهمع١٨٢/٢.

الشاهد فيه قوله: "خطتا إما إسار" حيث فصل بـ(إما) بين المضاف(خطتا)، والمضاف إليه (إسار).

(٢) شرح التصريح ٧٣٢/١-٧٣٥.

(٣) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدمياطي ٢٧٤.

من النحويين البصريين والكوفيين في أن (نعم) و(بئس) فعلان، وإنما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل. فذهب البصريون: أن (نعم الرجل) جملة فعلية وكذلك (بئس الرجل). وذهب الكسائي إلى أن قولك:(نعم الرجل) و(بئس الرجل) اسمان محكيان حيث وقعاً بمنزلة (تأبط شراً وبرق نحره)، فـ(نعم الرجل) عنده اسم للممدوح و(بئس الرجل) اسم للمذموم، وهما جملتان في الأصل نقلتا عن أصلهما وسمي بهما.

وذهب الفراء إلى أن الأصل في قولك: (نعم الرجل زيد) و(بئس الرجل عمرو): (رجل نعم الرجل زيد، ورجل بئس الرجل عمرو)، فحذف الموصوف الذي هو رجل وأُقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وفاعلها وبئس وفاعلها مقامه. فحكم لها بحكمه، فنعم الرجل من قولك: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل من قولك: بئس الرجل عمرو، عندهما رافعان لـ(زيد وعمرو)، كما أنك لو قلت: ممدوح زيد ومذموم عمرو، لكان زيد مرفوعاً بممدوح، وعمرو مرفوعا بمذموم"[١].

وقد ذكر ابن الأنباري المسألة في كتابه الإنصاف [٢] "ذهب الكوفيون إلى أن (نعم وبئس)اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان... "[٣]

ولقد أورد ابن الأنباري ما استشهد به كل من الفريقين كما يلي:

أوّلاً: استدلال الكوفيين باسمية نعم وبئس:

احتج الكوفيون على اسميتهما بعدة أمور:

١- دخول حرف الخفض عليهما مستدلين بما نقل عن العرب (ما زيد بنعم الرجل) [٤] (ونِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العِيْرُ)، وقول حسان بن ثابت –رضي الله عنه:

أَلَسْتَ بِنعْمَ الجارُ يُؤْلَفُ بيْتُه　　　　أَخا قِلَة أَو مُعدِمَ المَال مُصْرِما[٥]

([١]) التوضيح ٩٠٢/٢.

([٢]) الإنصاف ٨١/١.

([٣]) نفسه ٨٦/١.

([٤]) التوضيح ٢/ ٩٠٢ ، و الانصاف ١/ ٨٦.

([٥]) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه٢١٨، وشرح ديوان المتنبي ٢٩٩/١، وخزانة الأدب ٣٨٩/٩؛ ونصه:

....　　　　لذي العرف ذا مال كثير ومعدما

الشاهد فيه قوله: "بنعم الجار" فإن الكوفيين استندوا إلى ظاهر هذه العبارة فزعموا أن (نعم) اسم بمعنى الممدوح بدليل دخول حرف الجر عليه.

٢- أنهما يقبلان النداء، والنداء من خصائص الأسماء ، ولو كان فعلاً لما توجه نحو النداء ومن ذلك ما تقوله العرب :(يا نعم المولى ونعم المصير) [١].

٣- عدم جواز اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا نقول نعم الرجل أمس، ولا نعم الرجل غداً.

٤- أنهما غير متصرفين، والتصرف من خصائص الأفعال ، ولما لم يتصرفان دل على أنهما ليسا بفعلين.

٥- أن العرب قالتها مصغرة "نعيم الرجل".

ثانياً: استدلال البصريين بفعليتهما:

١- اتصال الضمير المرفوع بهما، فقد جاء عن العرب أنهم قالوا "نعما رجلين ونعموا رجالا".

٢- اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة، كقول العرب "نعمت المرأة، وبئست الجارية" فهذه التاء يختص بها الفعل الماضي ولا تتعداه.

٣- أنهما مبنيان على الفتح، اذ لا علة هنا توجب بنائهما.

وقد أخذ المرادي الخلاف في هذه المسألة عن شيخه أبي حيان، حيث ذكره في كتاب الارتشاف نصا مما يؤكد نقله عنه وتأثره به[٢].

يرى ابن مالك أن (نعم) و(بئس) فعلان وليسا اسمين، مستدلاً بما ذكره البصريون، يقول: "يدل على فعلية (نعم) و(بئس) اتصال تاء التأنيث بهما ساكنة في كل اللغات، واتصال ضمير الرفع البارز بهما... والحكم بفعليتهما مذهب البصريين والكسائي. وزعم الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما، كقول بعض العرب، وقد قيل في بنت له: نعم الولد هي، فقال: والله ماهي بنعم الولد؛ نصرها بكاء، وبرها سرقة، وكقول بعضهم نعم السير على بئس العير... ولا حجة في ذلك "[٣].

ويرى السيوطي أنهما فعلان جامدان" نعم وَبئسَ فعلان لإنشاء الْمَدْح والذم"[٤].

---

(١) الانصاف ٨٨/١.

(٢) الارتشاف ٢٠٤١.

(٣) شرح التسهيل، لابن مالك ٥/٣.

(٤) الهمع ٢٣/٣.

الترجيح:

يتبين لنا مما سبق أن (نعم وبئس) فعلان لا اسمان، كما بين ذلك ابن مالك، وقد رجح فعليتهما كل من: ابن الأنباري، وابن يعيش[1]، والرضي[2]، والشرجي الزبيدي[3] والسيوطي ... والله أعلم.

---

(1) شرح المفصل ٣٨٩/٤.

(2) شرح الرضي للكافية، لابن الحاجب١١٠١/٢.

(3) ائتلاف النصرة ١١٥.

الفصل الرابع :
مسائل الخلاف بين العلماء
في كتاب توضيح المقاصد و المسالك
بشرح ألفية ابن مالك

يشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: المرادي وابن مالك.

المبحث الثاني : المسائل التي خالف فيها المرادي النحاة.

المبحث الثالث: المسائل التي اختلف فيها العلماء مع الجمهور .

المبحث الأول

المرادي وابن مالك.

وفيه:

اولاً: ما تابع فيه المرادي ابن مالك.

ثانيا: ما خالف فيه المرادي ابن مالك.

اولاً: ما تابع فيه المرادي ابن مالك.

إن الدارس في كتاب التوضيح للمرادي لا يفوته ملاحظة نقله عن ابن مالك، فقد تعرض الباحث لكثير من المسائل التي صرح بها في نقله، ومن أمثلة ذلك قوله : " ...صرح بذلك في شرح التسهيل، قال في شرح التسهيل...، فيما نقله في التسهيل...، فقد ذكر في شرح التسهيل...، حده في التسهيل...، بما صححه في شرح التسهيل...،... ذكر في التسهيل أنه الأصح، زاد في التسهيل...، ...وإلى هذا أشار في التسهيل، ...وإلى هذا ذهب في التسهيل، وقد حكى في التسهيل...

يقول عبد الرحمن سليمان:" كثيراً ما كان يستعين بالكافية والتسهيل وشرحيهما، وكان يتجه في ذلك اتجاهين: إما أنه يكمل ما فات ابن مالك في النظم، فكان يذكر مسائل من هذين الكتابين، وإما أن يأتي بالنقل منهما لبيان المخالفة بينهما وبين الألفية"(١).

ومن المسائل التي اختارها الباحث للتمثيل على نقل المرادي في كتابه توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:

م.	المسألة
١.	من خواص الاسم (النداء).
٢.	أسباب بناء الضمير.
٣.	حذف نون كان عند الجزم.
٤.	العطف على اسم "أن" بالرفع إلحاقا بـ "إن".
٥.	جواز نيابة (الظرف أو المصدر أو حرف الجر) مع وجود المفعول به.

(١) التوضيح١/١٨٤.

١- من خواص الاسم النداء

من المسائل التي نقلها المرادي عن ابن مالك ما ذكره في باب ما يميز الاسم.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: "النداء وهو الدعاء بـ(يا) أو إحدى أخواتها، وهو من خواص الاسم، لأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسماً؛ لأنه مخبر عن المعنى. وقال في شرح التسهيل: "وإنما اختص الاسم بالنداء، لأنه مفعول به في المعنى والمفعولية لا تليق بغير الاسم"(١).

ونصُّ النقل عند ابن مالك في شرحه للتسهيل: "إنما اختص الاسم بالنداء؛ لأن المنادى مفعول في المعنى والمفعولية لا تليق بغير اسم"(٢).

قد بين أبو حيان أنها مسألة خلاف بين المدرستين وارتضى المذهب البصري، يقول:" وهذه مسألة خلاف :ذهب الكوفيون وتبعهم السيرافي وابن كيسان وابن الطراوة إلى أن المنادى مفعول من جهة المعنى فقط وذهب سيبويه والجمهور من البصريين إلى أنه مفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى"(٣)

قال الأزهري: "وليس المراد به، أي: بالنداء، دخول حرف النداء، كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة؛ لأن النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى. لأن (يا)، خاصة، قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم، حرفاً كان أو فعلاً، فالأول نحو: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي﴾ (٤)، والثاني نحو: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا" لِلَّهِ﴾ (٥) في قراءة الكسائي(٦)- رحمه الله-، فإنه يقف على (يا) ويبتدئ (اسجدوا)، واختلف في توجيه ذلك فقيل: (يا) فيهما حرف تنبيه لا للنداء، وقيل: للنداء والمنادى محذوف تقديره: يا قوم ليت قومي، ويا هؤلاء اسجدوا، وهو مقيس في الأمر كالآية"(٧) .

---

(١) التوضيح١/٢٨٣.

(٢) شرح التسهيل، لابن مالك ١/١١.

(٣) التذييل والتكميل ١/٥٢.

(٤) يس ٢٦/٢٢.

(٥) النَّمْل ٢٥/١٩.

(٦) الكنز في القراءات العشر، لابن مبارك ٣/٥٨٩، وسراج القارئ، للعذري البغدادي١/٣١٢.

(٧) التذييل والتكميل ١/٥٢.

يقول الجوهري "لأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسماً. فالعلامة حينئذ كون الكلمة مناداة، لا دخول حرف النداء"[١].

يقول السيوطي: "للاسم خَواص تميزه عَن غَيره وعلامات يعرف بهَا وَذكر مِنْهَا هُنَا تِسْعَة أَحدهَا النداء وَهُوَ الدُّعَاء بحروف مَخْصُوصَة نَحْو (يَا زيد) وَإِنَّمَا اخْتصَّ بِهِ لِأَن الْمُنَادِي مفعول بِهِ فِي الْمَعْنى أَو فِي اللَّفْظ أَيْضاً على مَا سَيَأْتِي والمفعولية لَا تلِيق بِغَيْر الِاسْم فَإِن أورد على ذَلِك نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿يَا لَيْت قومِي يعلمُونَ﴾[٢] ﴿يَا ليتنا نرد﴾[٣]﴿أَلا يسجدوا﴾[٤] وَحَدِيث البُخَارِيّ:" يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ "[٥] [٦].

حَيْثُ دخل فِيهِ (يَا)على (رب) وهما حرفان وعَلى اسجدوا وَهُوَ فعل فَالْجَوَاب أَن (يَا) فِي ذَلِك وَنَحْوه للتَّنْبِيه لَا للنداء وحرف التَّنْبِيه يدْخل على غير الِاسْم وَقيل للنداء والمنادي مَحْذُوف أَي(يَا قوم) وَضَعفه ابْن مَالك فِي تَوْضِيحه بِأَن الْقَائِل لذَلِك قد يكون وَحده فَلَا يكون مَعَه منادى ثَابت وَلَا مَحْذُوف وَمن الْأَسْمَاء مَا لَا دَلِيل على اسميته إِلَّا النداء نَحْو (يَا مكرمان) و(يَا فل) لِأَنَّهُمَا يختصان بالنداء"[٧]

الترجيح :

مما سبق يتبين أنَّ النداء من العلامات التي تميز الاسم وأنَّ المنادى مفعول من جهة اللفظ والمعنى كما يُفْهَم من قول سيبويه[٨] وجمهور البصريين؛ لكن المرادي في رأيه تابع ابن مالك، وهما يتبعان الكوفيين. يقول أبو حيان: "فإن كان المصنف –رحمه الله –وافق الكوفيين هنا فهو فاسد ...وإن كان المصنف هنا وافق سيبويه فيكون قد أساء العبارة حيث جانب المفعولية بالمعنى دون اللفظ"[٩]. والله أعلم .

---

(١) شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري ١٤٥/١.

(٢) يس ٢٢/٢٦.

(٣) الأنعام ٧/٢٧.

(٤) النَّمْل ١٩/٢٥.

(٥) صحيح البخاري ٤٩/٢؛ رقم١١٢٦،وسنن الترمذي٥٧/٤؛ رقم ٢١٩٦.

(٦) الهمع٢٧/١.

(٧) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل٥٢/١.

(٨) الكتاب، لسيبويه ٢٩١/١-١٨٢/٢.

(٩) نفسه ٥٣/١.

٢-أسباب بناء الضمير

من المسائل التي نقلها المرادي عن ابن مالك ما ذكره في باب الضمير، حيث بنى رأيه على ما ذكر في التسهيل.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: "المضمرات كلها مبنية بالاتفاق، واختلف في سبب بنائها فقيل: بنيت لشبهها بالحرف في المعنى؛ لأن كل ضمير متضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل غير ذلك"(١).

فالمرادي ذكر سبباً واحداً لبناء الضمير وتابع ابن مالك بنقله أسباب البناء حيث يقول:"وقد ذكر في التسهيل لبنائه أربعة أسباب:

أولها: شبه الحرف وضعاً؛ لأن أكثره على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الأكثر.

ثانيها: شبه الحرف افتقاراً؛ لأنّ المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها.

ثالثها: شبه الحرف جموداً، والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى في التصغير، وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات.

رابعها: الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني"(٢).

وذكر ابن مالك في شرحه للتسهيل أنّ المراد بالشبه الوضعي كون بعض المضمرات على حرف واحد كـ(تاء) فعلت ،وكاف حدثتك وعلى حرفين كـ(نا) يقول : "المراد بشبه الحرف وضعاً كون المضمرات على حرف واحد كـ(تاء) فعلت وكاف حدثتك . وعلى حرفين كـ(نا) .فبناء ما هو كذا واجب لخروجه عن وضع الأسماء المختصة والتحاقه بوضع الحروف وحملت البواقي على هذه؛ لأن هذه أصول أو كالأصول ، وليجري الباب على سنن واحد."(٣).

وعلل أبو حيان مشابهة الضمير للحروف وضعاً لأن الحروف نائبة على الأفعال يقول :" لأن الحروف نائبة عن الأفعال في كثير من المعاني، والفعل يكون ثلاثياً ورباعياً،

---

(١) التوضيح ٣٦٢/١.

(٢) نفسه ٣٦٢/١.

(٣) شرح التسهيل، لابن مالك١٦٦/١

فلما نابت عنها وضعت على الاختصار بأحط منها وضعاً بحرف أو حرفين ، فإذا جاء اسم موضوع على حرف أو على حرفين كان ذلك شبها له بأحرف في الوضع، فيبنى لذلك" [١].

أما المراد بالافتقار فقد ذكر ابن مالك في شرحه للتسهيل هو كون الضمير مفتقراً للمعنى إلا بضميم أي اقترانه بكلمة توضحه يقول :"والمراد بالافتقار كون المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميم من مشاهدة أو ما يقوم مقامها، فأشبه بذلك الحروف لأنه في الغالب لا يفهم معناه بنفسه بل مع ضميم"[٢] .

يقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: " قد أشبهت الضمائر الحروف في وجه ثالث، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتة إلى شيء، وهو المرجع في ضمير الغائب، وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر"[٣].

قال أبو حيان:" إنّ الحرف مفتقر في إفادة معناه في الغالب إلى ضميم فهو مفتقر إلى ما يفسره، يقول: "يعني إن الحرف مفتقر في إفادة معناه في الغالب إلى ضميم. وكذلك المضمر مفتقر إلى ما يفسره ويفيد من عاد عليه إما من مشاهدة أو غيرها"[٤].

والجمود كما ذكره ابن مالك عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ، وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات ،وبأن يبنى منه مفعلة دالة على الكثرة كما فعل بالمتمكن من الأسماء"[٥]. قال أبو حيان "بأن يوصف أو يوصف به كاسم الإشارة "[٦].

يقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في شرحه للشبه الجمودي يقول :"ما سماه بالشبه الجمودي، وهو: كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الاسماء، فلا تثنى ولا تصغر، وأما نحو " هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن "، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه، وليست علامة المثنى والجمع طارئة عليها"[٧].

أما المراد باختلاف صيغه لاختلاف المعاني فقد ذكر ابن مالك في شرحه للتسهيل تغيير صورة الضمير عند إسناده للمتكلم أو المخاطب أو الغائب، يقول: "والمراد باختلاف صيغه لاختلاف المعاني أن المتكلم إذا عبر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة في

---

(١) التذييل والتكميل ٢/٢٨٣.
(٢) شرح التسهيل، لابن مالك١/١٦٧.
(٣) منحة الجليل ١/٩٢.
(٤) التذييل والتكميل ٢/٢٨٣.
(٥) شرح التسهيل١/١٦٧
(٦) التذييل والتكميل٢/٢٨٣.
(٧) منحة الجليل ١/٩٢.

الرفع وفي غيره ياء .وإذا عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة في الرفع ، وفي غيره كاف مفتوحة في التذكير ومكسورة في التأنيث ،فأغنى ذلك عن إعرابه ؛لأن الامتياز حاصل بدونه"[1]

علق أبو حيان على ذلك بقوله :" وهذا ليس بشيء ؛لأن المعاني التي جيء بالإعراب لأجلها هي الفاعلية و المفعولية والإضافة وليست هذه الأحوال التي عرضت للمضمر من التكلم والخطاب والغيبة تدل على شيء من المعاني الإعرابية فلا يصح الاستغناء عنها بهذه الأحوال؛ لأنها لا تدل عليها "[2].

يقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد :"وأشبهته في وجه رابع، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تستعمل في غيره، وللنصب صيغة أخرى ولم يجيزوا إلا أن تستعمل فيه، فكان مجرد الصيغة كافيا لبيان موقع الضمير، فلم يحتج للإعراب ليبين موقعه، فأشبه الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفاً فيهم"[3].

الترجيح :

تبين مما سبق أن المرادي تبنى في نقله رأي ابن مالك –رحمه الله– في شرحه للتسهيل وقد اعتمد على قول ابن الناظم:" قال الشارح[4]: ولعل هذا المعتبر عند الشيخ[5] في بناء المضمرات..."[6]فاعتمد عند نقله سبباً واحداً.

---

(١) شرح التسهيل ١٦٧/١

(٢) التذييل والتكميل ٢٨٣/٢.

(٣) منحة الجليل ٩٢/١.

(٤) هو ابن الناظم: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، ت ٦٨٦هـ .

(٥) يقصد: ابن مالك – رحمه الله.

(٦) التوضيح ٥٣٤/١.

٣- حذف نون (كان) عند الجزم

من المسائل التي نقلها المرادي عن ابن مالك ما ذكره في باب كان وأخواتها حيث أجاز حذف نون كان بعد الجزم لكثرة الاستعمال، حيث نقل عن المصنف ميله ليونس في حذفها تخفيفاً.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي : " مضارع كان يكون، فإذا دخل عليه الجازم سكنت نونه، ثم حذفت الواو، لالتقاء الساكنين نحو (لم يكن)، ثم بعد ذلك يجوز حذف نونه تخفيفاً لكثرة الاستعمال مطلقاً عند يونس وبشرط أن يكون بعدها متحرك عند سيبويه، ويشهد ليونس قول الشاعر:

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة   فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم[١]

قال المصنف: وبقوله أقول؛ إذ لا ضرورة في البيت لإمكان أن يقال: فإن لم تكن المرآة أخفت وسامة، إلا أن الإثبات قبل الساكن أكثر وبه ورد القرآن.

فإن قلت: هل حذف النون مخصوص بالناقصة؟

قلت: لا، بل هو كثير في الناقصة.

ومن وروده في التامة قوله تعالى[٢]: ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا﴾" [٣].

وقد جعل ابن الأنباري حذف النون لكثرة الاستعمال يقول: "الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر في الاستعمال، ألا ترى أنهم قالوا في (لم يكن): لم يَكُ؛ فحذف النون لكثرة الاستعمال"[٤].

وقد اعترض أبو حيان على ابن مالك في حذفها لكثرة الاستعمال مطلقاً ، وإنما يرى أنها حذفت لسببين:

الأول: كثرة الاستعمال. والثاني: مشابهتها لحروف العلة الساكنة، فكما تحذف حروف العلة عند الجزم في قولنا: "لم يقض" و "لم يدع" و " لم ير" ، قلنا " لم يك". إذ حرف النون فيها

---

(١) البيت منسوب للخنجر بن صخر الأسدي في شرح التصريح ٢٦٠/١، وخزانة الأدب ٣٠٤/٩، وبلا نسبة في شرح الكافية ٤٢٣/١، وأوضح المسالك ٢٦١/١، شرح الأشموني ٢٥١/١، والهمع ٤٤٦/١.

الشاهد فيه قوله: "فإن لم تك المرآة" حيث حذفت النون من مضارع (كان) المجزوم بالسكون مع أنها قد وليها حرف ساكن.

(٢) النساء ٤٠/٥.

(٣) التوضيح ٥٠٤/١. قراءة الرفع على التمام، والنصب على النقصان.

(٤) الإنصاف ٤٢٤/١.

ساكن فوجب حذفه لكثرة الاستعمال. يقول: " وليس التخفيف علة لحذف النون، وأي ثقل في لفظ (لم يكن) ؟ وإنما حذفت لكثرة الاستعمال، ولشبه هذه النون لأجل سكونها بحروف العلة. فمجموع هذا هو العلة لا التخفيف"[١].

قد نقل عنه السيوطي ذلك بقوله: "قَالَ أَبُو حَيَّان وَحذف هَذِه النُّون شَاذ فِي الْقيَاس؛ لِأَنَّهَا من نفس الْكَلِمَة لَكِن سوغه كَثْرَة الِاسْتِعْمَال وَشبه النُّون بحروف الْعلَّة"[٢].

ويرى السيوطي[٣] جواز حذفها تخفيفاً بشروط :أن يكون من مضارع، وألا توصل بضمير يقول: " يجوز حذف نون كَانَ تَخْفِيفًا بِشُرُوط أَن يكون من مضارع بِخِلَاف الْمَاضِي وَالْأَمر مَجْزُومًا بِالسُّكُونِ بِخِلَاف الْمَرْفُوع والمنصوب والمجزوم بالحذف، وَألا توصل بضمير نَحْو "إِن يكنه فَلَنْ تسلط عَلَيْهِ"[٤] وَلَا بساكن نَحْو ﴿لم يكن الَّذين كفرُوا﴾[٥]، مِثَال مَا اجْتمعت فِيهِ الشُّرُوط ﴿وَلم أك بغيا﴾" [٦].

الترجيح:

مما سبق يتبين أن إجماع النحاة على الحذف والاختلاف على سببه تخفيف الكثرة الاستعمال وهو مذهب ابن مالك نقلا عن يونس أو مشابهتها لحروف العلة الساكنة وقد حدد الشيخ عبد الله الفوزان أربعة شروط"[٧] لحذف نون (كان):

١- أن يكون مجزوماً.

٢- أن يكون الجزم بالسكون

٣- ألا يقع بعد النون ضمير نصب.

٤- ألا يقع بعدها ساكن.

والمثال الجامع للشروط: قوله تعالى ﴿ولم يك من المشركين﴾، و قوله ﴿ولم أك بغيا﴾.

---

(١) الإنصاف١/٤٢٤.

(٢) الهمع ١/٤٤٥.

(٣) نفسه ١/٤٤٥.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه٢/٩٣؛ رقم ١٣٥٤، و صحيح مسلم ٤/٢٢٤٤؛ رقم ٩٥.

(٥) البينة١/٣٠.

(٦) سورة مريم٢٠/١٦.

(٧) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله الفوزان ١/٣١٦.

٤-العطف على اسم(أنّ) بالرفع إلحاقاً بـ(إنّ)

من المسائل التي نقلها المرادي عن ابن مالك ما ذكره في باب (إن وأخواتها) حيث قال بإلحاق (أن) إن في العطف على اسمها مقيداً إلحاقها بأن يتقدمها عِلْم أو معناه .

تفصيل المسألة:

يقول المرادي : بعد قول الناظم:

وألحقت بإنّ لكنّ وأنّ   من دون ليت ولعل وكأن(١)

وأما إلحاق (أنَّ) المفتوحة، فمنعه بعض النحويين وأجازه بعضهم "قال في التسهيل: و(أنّ) في ذلك كـ(إنّ)على الأصح". فأطلق كما أطلق هنا، وقيد ذلك في شرحه بأن يتقدمها عِلْم كقوله:

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم   بغاة ما بقينا في شقاق(٢)

أو معناه. كقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾(٣).

وهذا هو الصحيح؛ لأنّ (أنّ) هنا وما عملت فيه بتأويل الجملة فصح أن يعطف عل محلها كالمكسورة"(٤).

قال ابن مالك في شرحه للتسهيل :"ومثل(إنَّ ولكنَّ) في رفع المعطوف على معنى الإبتداء (أن) إذا تقدمها علم أو معناه، فمعناه كقوله تعالى: {وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}. وصريح العلم كقول الشاعر:

وإلاّ فاعلَموا أنّا وأنتم   بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ

تقديره عند سيبويه: فاعلموا أنّا بغاةٌ وأنتم كذلك، حمله على التقديم والتأخير، فسوى بين(إنّ وأنّ)، فصح أن من فرق بينهما على الإطلاق مخالف لسيبويه"(٥).

وأجاز ذلك أبو حيان :"اختار المصنف جواز العطف بالرفع في نحو "علمت أن زيداً منطلق وعمرو "على اسم (أنَّ) كما جاز ذلك في (إنَّ) وقال بشر:

---

(١) ألفية ابن مالك ٢٢/١،وشرح ابن عقيل ٣٧٧/١،وشرح الأشموني ٣١٥/١،شرح التصريح ٣٢١/١.

(٢) البيت لبشر ابن ابي خازم الأسدي ١١٦،والكتاب ١٥٦/٢،وشرح أبيات سيبويه٣٠/٢، والإنصاف ١٥٤/١، وشرح التصريح٣٢٢/١،وبلا نسبة في الأصول ٢٥٣/١،والمفصل ٣٩٤/١.

الشاهد في قوله: "أنَّا وأنتم بغاة" حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف بالرفع قوله (وأنتم) على محل اسم (أنّ) (نا) قبل أن يأتي بخبرها (بغاة).

(٣) التوبة٣/١٠.

(٤) التوضيح ٥٣٤/١

(٥) شرح التسهيل، لابن مالك ٥٠/٢ .

أَبَىٰ لِبَنِي خُزَيمَةَ أَنَّ فيهم قَدِيمَ المَجْدِ والحَسَبُ النُّضارُ [١]

قال ابن الدهان "عطف على موضع (أن الحسب)[٢].

وقال معلقاً على قول الشاعر:

وإلاّ فاعلَموا أنّا وأنتم ... بُغاةٌ ما بَقِينا فى شِقاقِ

ووجدت بخط ابن خروف :"هذا يشير إلى تخريج سيبويه البيت ،نص في المفتوحة أنه يحمل معها على الابتداء"[٣]

قال ابن عقيل: " حكم (أنّ) المفتوحة و(لكنّ) في العطف على اسمهما حكم(إنّ) المكسورة فتقول: علمت أن زيداً قائم وعمرٌو برفع (عمرو) ونصبه، وتقول: علمت أن زيداً وعمراً قائمان بالنصب فقط عند الجمهور، وكذلك تقول: ما زيد قائماً لكنّ عمراً منطلق وخالداً بنصب (خالد) ورفعه ،وما زيد قائماً لكن عمراً وخالداً منطلقان بالنصب فقط[٤].

وقد وضح خالد الأزهري المسألة بقوله:" كون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز، أي: الطالب لذلك المحل، والمحققون من البصريين هم الذين يشترطون ذلك مجمعون على أن رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم؛ بل على أنه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة"[٥].

المسألة خلافية بين المدرستين في الرفع بالعطف على محل الاسم كما ذكر ابن الأنباري، ومال فيها للمذهب البصري : " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع "إنّ" قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك؛ فذهب أبو الحسن – علي بن حمزة الكسائي– إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل (إنّ) أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: (إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان). وذهب أبو زكريا –يحيى بن زياد الفراء– إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ). وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال"[٦].

---

(١) البيت لبشر بن أبي خازم الأسدي في ديوانه ٦٤، والمفضليات ٣٤٢.

الشاهد فيه قوله :"والحَسَبُ النُّضارُ"حيث عطف بالرفع (الحسب)على محل اسم أن.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل١٩٩/٥.

(٣) نفسه ٢٠١/٥.

(٤) شرح ابن عقيل ٣٧٧/١.

(٥) شرح التصريح٣٢١/١.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٨/١.

الترجيح:

مما سبق يتبين جواز إلحاق (أنّ) المفتوحة في العطف بـ(إنّ) بشرط أنْ يتقدم عليها عِلْم أو معناه لثبوته سماعاً وكما بين ذلك ابن مالك، وأكده أبو حيان والسيوطي [١].

٥- جواز نيابة (الظرف أو المصدر أو حرف الجر) عن الفاعل مع وجود المفعول به.

من المسائل التي تابع فيها المرادي ابن مالك وتابعا الكوفيين ما ذكره في باب نائب الفاعل حيث مال للمذهب الكوفي من حيث جواز نيابة الظرف أو المصدر أو حرف الجر مع وجود المفعول به .

تفصيل المسألة:

يقول المرادي :"ذهب جمهور البصريين: أنه لا يجوز نيابة شيء منها مع وجود المفعول به. ومذهب الكوفيين: جواز ذلك مطلقاً، ونقله المصنف عن الأخفش، ونقل بعضهم عنه أنه إنما يجيز نيابة غير المفعول به إذا تقدم على المفعول به. فالمذاهب على ثلاثة.
قال المصنف: وبقول الكوفيين أقول؛ إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب، ومنه قراءة أبي جعفر [٢]: ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[٣]" [٤].

وقد مال المرادي في شرحه للتسهيل للمذهب الكوفي يقول :"قد ورد شواهد كثيرة تدل على صحة ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون نثراً ونظماً"[٥].

يقول ابن مالك في شرحه للتسهيل " أجاز الاخفش والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده ،وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب ،ومنه قراءة أبي جعفر..."[٦].

وقد بين أبو حيان أن ظرف المكان أولى بإقامته مقام الفاعل في النيابة من المصدر وحرف الجر، يقول: " والذي أختاره أن الأولى إقامة ظرف المكان، والسبب في هذا الاختيار أن المجرور مقيد بحرف الجر، وقد اختلف النحاة في جواز إقامته مقام الفاعل. وأما

---

(١) الهمع٣/٢٤١.

(٢) قرأ أبو جعفر ﴿لِيُجْزَى﴾ بضم الياء، وفتح الزاي، على البناء للمفعول، و﴿قوماً﴾ بالنصب مفعول به، ونائب الفاعل محذوف تقديره (الخير) إذ الأصل (ليجزي الله الخير قوماً).انظر القراءات وأثرها في علوم العربية١/٣٦٤الكنز في القراءات العشر ١/٧٤.

(٣) الجاثية ١٤/٢٥.

(٤) التوضيح ٢/٦٠٧.

(٥) شرح التسهيل، للمرادي ٤١٣.

(٦) شرح التسهيل، لابن مالك ٢/١٢٨.

المصدر فلأن في الفعل دلالة عليه؛ إذ هو أحد مدلوليه. وكذلك ظرف الزمان هو أحد مدلوليه؛ لأن الفعل بني له ففي الفعل دلالة على الزمان، وأما ظرف المكان فدلالته عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به، فهو أقرب إلى المفعول به من سائر هذه الأشياء، فلذلك اخترنا أن يكون أولى بالإقامة منها"(١).

وقد منع ابن هشام جواز ذلك معللاً باستتار الضمير، يقول: " لَا يجوز إقامة غير الْمَفْعُول بِهِ مَعَ وجود الْمَفْعُول بِهِ، وَهُوَ مَذْهَب الْبَصرِيين إلا الْأَخْفَش وَاسْتدلَّ المخالفون بِنَحْوِ قَول الشَّاعِر:

أتيح لي من العدى نذيراً　　　بِهِ وقيت الشَّرّ مُسْتَطِيرا(٢)

وبقراءة أبي جَعْفَر ﴿ ليَجْزِيَ قوماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾(٣) فأقيم فيهمَا الْجَار وَالْمَجْرُور وَترك الْمَفْعُول بِهِ مَنْصُوبًا. ثمَّ قلت وَلَا يحذفان بل يستتران ويحذف عاملهما جَوَازًا ..."(٤).

وجعل السيوطي مذهب ابن هشام المذهب الثاني في جواز تقدم المجرور ، يقول: "الثَّانِي وَعَلِيهِ ابْن هِشَام أَن النَّائِب ضمير مُبْهَم مستتر فِي الْفِعْل وَجعل ضميرا مُبْهما ليتحمل مَا يدل عَلَيْهِ الْفِعْل من مصدر أَو ظرف مَكَان أَو زمَان إِذْ لَا دَلِيل على تعْيين أَحدهَا"(٥).

الترجيح:

مما سبق يتبين لنا أن المذاهب في هذه المسألة على ثلاثة أوجه:

الأول : مذهب البصريين وهو عدم جواز نيابة الظرف أو حرف الجر أو المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به.

والثاني: مذهب جمهور الكوفيين وابن مالك من جواز النيابة مطلقاً.

والثالث: ما نقله أبو حيان عن الأخفش بجواز النيابة بشرط تقدم المصدر أو الظرف على المفعول به، يقول: " نقل بعض أصحابنا عن الأخفش شرطاً في جواز إقامة المصدر أو ظرف الزمان مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وهو أن يتقدما على المفعول به، فإن تأخرا لم يجز أن يقام إلا المفعول به...وقد أهمل المصنف ذكر هذا الشرط... ونقل ذلك الشرط عن

---

(١) التذييل والتكميل ٢٤٨/٦.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح شذور الذهب٢١٢/١.

الشاهد فيه قوله: "أتيح لي من العدا نذيرا" حيث أجاز نيابة الجار والمجرور (لي) عن الفاعل، مع وجود المفعول به (نذيراً).

(٣) الجاثية ٢٥/١٤.

(٤) شرح قطر الندى وبَل الصدى، لابن هشام الأنصاري١٨٩.

(٥) الهمع ٥٨٧/١.

الأخفش ابن الدهان وقال: هذا طريف جداً من الأخفش"[1]. ويرى الباحث أن مذهب الأخفش هو المذهب الأكثر مرونة في الخلاف، إذ حمل في جوانبه منع الإنابة إذا تأخرت، وجوازها إن تقدمت، فكان أوسط المذاهب وأسهلها وأبعدها عن الجمود. والله أعلم .

(١) التذييل والتكميل ٦/٢٤٥.

ثانياً : ما خالف فيه المرادي ابن مالك.

لم يكن المرادي مسلماً بكل ما جاء به ابن مالك فكما نقل عنه ووافقه في بعض آرائه اعترض عليه وخالفه، ولكنه تميز عن غيره بأنه العالم الأديب مع شيخه فكان يدفع عنه الاعتراض بالاعتذار والتعليل يقول عبد الرحمن سليمان:" من أدب المرادي مع الشيخ ابن مالك أنه يدفع عنه الاعتراض ويعتذر ويعلل وبذلك يوضح مراد الناظم."(١)

ومن المسائل المنتخبة من اعتراضاته على ابن مالك :

م.	المسألة
١.	التنوين كله من خواص الأسماء.
٢.	بناء الفعل المضارع المتصل بنون الإناث.
٣.	اسم الإشارة المقرون بالكاف.
٤.	تقديم الخبر على "دام".
٥.	ورود (أجمع) للتوكيد دون (كل).

(١) التوضيح ٢/٦٠٧.

١- التنوين كله من خواص الأسماء.

من المسائل التي خالف المرادي فيها ابن مالك إطلاقه التنوين بأنواعه من خواص الاسم.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: "فإن قلت: فقد أطلق في موضع التقييد. قلت: فقد أجيب بأن (أل) في قوله: والتنوين، للعهد، فلم يشتمل غير المختص بالاسم. وفيه نظر، إذ لا معهود يصرف اللفظ إليه عند من تذكر له علامات الأسماء، وإن جعلت "أل" جنسية فقد يقال لم يعتبر الترنم والغالي لقلتهما واختصاصهما بالشعر. وقد قيل: إن تسمية ما يلحق الروي تنويناً مجاز، وإنما هو نون بدليل أنه يثبت وقفاً ويحذف وصلاً بخلاف التنوين، فالتنوين على هذا من خواص الاسم في جميع وجوهه. وقال أبو الحجاج يوسف بن معزوز[(١)]: ظاهر قول سيبويه في الذي يسمونه تنوين الترنم أنه ليس بتنوين وإنما هو نون تتبع الآخر عوضاً عن المدة."[(٢)].

وقال في شرحه للتسهيل: "الروي هو الحرف الذي تعزى له القصيدة فإن كان محركاً ؛فهو المطلق ،والتنوين اللاحق له يسمى (الترنم)، وإن كان ساكناً فهو المقيد والتنوين اللاحق له يسمى (الغالي) وكلاهما لا يختص بالأسماء فلذلك احترز عنهما وما سواهما يختص بها"[(٣)].

وقد اعترض ابن عقيل على إطلاقه التنوين فقال:" وظاهر كلام المصنف أنّ التنوين كله من خواص الاسم، وليس كذلك بل الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض وأما تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف"[(٤)].

وقد تبع ابن هشام المرادي في تصنيفه لتنوين الترنم والغالي يقول:" والحق أنهما نونان زيدتا في الوقف، كما زيدت نون "ضيفن" في الوصل والوقف، وليسا من أنواع التنوين في شيء؛ لثبوتهما مع "أل"، وفي الفعل، وفي الحرف، وفي الخط والوقف، ولحذفهما في الوصل"[(٥)].

---

(١) هو: ابْن معزوز المرسي يُوسُف بن معزوز أَبُو الْحجَّاج الْقَيْسِي المرسي، وألّف: شرح الإيضاح للفارسي، والرد على الزمخشري في مفصله. مات بمرسية في حدود سنة خمس وعشرين وستمائة. الوافي بالوفيات٢٩/١٥٩، بغية الوعاة ٢/٣٦٢.

(٢) التوضيح ١/٢٨٢.

(٣) شرح التسهيل، للمرادي٧١.

(٤) شرح ابن عقيل ١/٢١.

(٥) أوضح المسالك ١/٤٣.

والتنوين عند المرادي أربعة أنواع كما حده في التوضيح بقوله: " هذه الأربعة من خواص الاسم؛ لأنها لمعان لا تليق لغيره":

١-"تنوين التمكين نحو (زيد، رجل) وهو اللاحق للاسم المعرف المنصرف إشعاراً ببقائه على أصالته.

٢-تنوين التنكير نحو (صه) إذا أردت سكوتا ما، ونحو (سيبويه) لغير معين، وهو اللاحق بعض المبنيات فرقاً بين نكرتها ومعرفتها، ويطرد فيما آخره (ويه).

٣-تنوين العوض ضربان: عوض عن حرف نحو (جوار) و(غواش) و(بُعَيْلٍ) تصغير بعل، فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة وعوض من المضاف إليه إما جملة نحو: (يومئذ) وإما مفرد نحو: (كل وبعض) على رأيٍ.

٤-تنوين المقابلة نحو (مسلمات) وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء مزيدتين سمي بذلك؛ لأنه قابل النون في جمع المذكر السالم هذه الأربعة من خواص الاسم؛ لأنها لمعان لا تليق لغيره"(١)

أما تنوين الترنم والغالي فذكر الأشموني أنه يطلق عليه تنوين مجازاً يقول: "إنّ هاتين النونين زيدتا في الوقف كما زيدت نون(ضيفن) في الوصل والوقف، وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع(أل) وفي الفعل والحرف، وفي الخط والوقف، وحذفهما في الوصل"(٢).

قال ابن يعيش :"وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم ، وإنما قيل للمطرب (مغني)؛ لأنه يغنن صوته ، فالتنوين حصل بالنون لأنه حرف أغن"(٣)" .

أما التنوين الغالي فقد ذكر المرادي أنه اللاحق للروي المقيد، نقل الأشموني عن ابن الحاجب أنه سمي به لقلته(٤)

الترجيح:

يتبين مما سبق أن أنواع التنوين أربعة تنوين التمكين والتنكير والعوض والمقابلة، أما الترنم والغالي فهما نونان تلحقان الروي عند أكثر النحاة، واختار المرادي هذا المذهب و ابن عقيل والأزهري و الأشموني وابن هشام وابن يعيش، وهذا ما يميل إليه الباحث.

---

(١) التوضيح ٢٧٦/١.

(٢) حاشية الصبان، لأبي العرفان الصبان الشافعي ٤٩/١.

(٣) شرح المفصل ٢٩/١.

(٤) شرح الاشموني ٣١/١.

٢-بناء الفعل المضارع المتصل بـ(نون الإناث).

من المسائل التي اعترض فيها المرادي على ابن مالك ما ذكره في باب المعرب والمبني من أن الأصل في الفعل المضارع المتصل بنون الإناث البناء، واعترض عليه بأن قوم ذهبوا إلى أنه معرب لوجود سبب الإعراب فيه.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي في تنبيهاته: "قال في شرح الكافية: وأما المتصل بنون الإناث فمبني بلا خلاف وليس كذلك، بل ذهب قوم إلى أنه معرب لوجود سبب الإعراب فيه، ومنهم ابن درستويه، وابن طلحة، والسهيلي والإعراب عندهم مقدر منع ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي"[(١)].

وقد بين المرادي في شرحه للتسهيل اعتراضه على ابن مالك في أن النحاة مجمعون على بناء الفعل المضارع المتصل بنون الاناث، لورود الخلاف بين النحاة، يقول: "زعم المصنف أنه مبني بلا خلاف... فليس قوله بلا خلاف بصحيح لوجوده"[(٢)].

وقد أكد المرادي كلامه بما حكي عن ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين أنه معرب؛ لأن الإعراب قد استحق في المضارع، فلا يعدم إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على بقائه وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي"[(٣)].

وقد بين ابن مالك في شرحه للتسهيل أسباب البناء على ثلاثة أوجه:

الأول: "ما ذهب إليه سيبويه من أنه مبني حملاً على الماضي المتصل بها؛ لأن أصل كل واحد منهما البناء على السكون.

الثاني: وقيل إنما بني المتصل بنون الإناث لتركيبه معها، لان الفعل والفاعل كالشيء الواحد معنى وحكماً، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقاً للاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل به شيئاً واحداً.

الثالث: إنما بني المتصل بنون الاناث لنقصان شبهه بالاسم؛ لأنها لا تلحق الاسماء. "[(٤)].

---

(١) التوضيح ٣٠٦/١.

(٢) شرح التسهيل، للمرادي ٨٥.

(٣) نفسه ٨٥.

(٤) شرح التسهيل، لابن مالك ٣٧/١.

واعترض أبو حيان عليه كذلك لورود الخلاف في المسألة يقول: "ما ذكره المصنف من أنه إذا لحقته نون الاناث مبني على السكون بلا خلاف ليس بصحيح بل المسألة خلافية ،ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب ،وتبعه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين."[١]

وقد اعترض عليه ابن عقيل في المسألة بقوله: "نقل المصنف –رحمه الله تعالى– في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث، وليس كذلك بل الخلاف موجود وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح"[٢]

الترجيح :

ذكر ابن مالك في المسألة أن الفعل المضارع المتصل به نون الإناث مبني بلا خلاف وقد تبين لنا عكس ذلك حيث أثبت الخلاف كل من المرادي"[٣] و ابن عقيل"[٤] والأشموني"[٥] والأزهري"[٦] وأبو حيان"[٧] والسيوطي"[٨] .مما لا يدع مجال للشك في صحة نقلهم للخلاف. والله أعلم.

٣-اسم الإشارة المقرون بالكاف

من المسائل التي اعترض المرادي فيها على ابن مالك ما ذكره في باب اسم الإشارة حيث منع الجمع بين الهاء والكاف فيه مستدلاً بما سمع عن العرب من جواز اقترانهما.

تفصيل المسألة:

يقول في تنبيهاته بعد قول الناظم: " مقتضى ما ذكر جواز (هاذانك) و(هاتانك) و(هؤلائك). قال: "قال في شرح التسهيل: إن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا يصحبه (ها) فلا يقال: (هذانك) ولا (هاؤلئك)؛ لأن واحدهما (ذاك) أو (ذلك) فحمل على ذلك مثناه

(١) التذييل والتكميل ١٢٨/١.

(٢) شرح ابن عقيل ٤٠/١.

(٣) التوضيح ٣٠٦/١.

(٤) شرح ابن عقيل ٤٠/١.

(٥) شرح الاشموني ٤٦/١.

(٦) شرح التصريح٥٢/١.

(٧) التذييل والتكميل ١٢٨/١.

(٨) الهمع٣٠٧/١.

وجمعه؛ لأنهما فرعاً، وحمل عليهما مثنى (ذاك) وجمعه، لتساويهما لفظاً ومعنى، والسماع في الجمع يرد عليه. فقال:

من هؤليائكن الضال والسمر " [١].

ويرى ابن مالك أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه، وقد نص على ذلك في شرحه للتسهيل، يقول: " ولا تلحق المقرون بالكاف إلا مجرداً من اللام، وعدم لحاقها إياه أكثر من لحاقها. ومن لحاقها إياه قول طرفة:

رأيتُ بني غبراءَ لا يُنكِرونَني ولا أهلُ هَذاكَ الطِّرفِ المُمَدَّدِ [٢]

ومثله قول الآخر:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لنَا مِنْ هَؤْلِيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُر [٣]

ولا تلحق المقرون باللام فلا يقال (هذالك) ، كرهوا كثرة الزوائد، ولا تلحق أيضاً المقرون بالكاف في التثنية والجمع فلا يقال: (هذاتك)، ولا (هؤلائك)، لأن واحدهما (ذاك وذلك)، فحمل على مثناه وجمعه؛ لأنهما فرعاه ، وحمل عليهما مثنى ذلك وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى"[٤].

واعترض أبو حيان على ابن مالك في عدم جواز لحاق الهاء بالمقرون بالكاف في التثنية والجمع، يقول: " وقد زعم المصنف في الشرح أن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا تلحقها الهاء... وهذا الذي ذهب إليه المصنف مبني على زعمه أن المشار ليس له إلا مرتبتان القربى والبعدى، وقد بينا فساد دعواه في ذلك... فقد زعم هو أنه لا يقال "هؤلئك" وهو باطل بهذا السماع الفاشي بين العرب"[٥].

---

(١) التوضيح١/٤١٣.

(٢) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ٢٥،وشرح الكافية ٣١٧/١،والجنى الداني ٣٤٦،وشرح الأشموني ١٢٢/١، وشرح القصائد العشر ٨١، وخزانة الأدب ٣٠٤/٤.

الشاهد فيه قوله: "هذاك" حيث جاء بها للتنبيه مع الكاف ولم يجئ باللام.

(٣) البيت مختلف في نسبته فهو لمجنون ليلى في ديوانه ١٣٠، وقال عنه البغدادي :"وروى العباسي فِي معاهد التَّنْصِيص عَن بَعضهم أَنه من أَبْيَات لبَعض الْأَعْرَاب وَذكرهَا فِي الدمية للباخرزي أَنه أول أَبْيَات ثَلَاثَة لبدوي اسْمه كَامِل الثَّقَفِيّ... وَقَالَ الْعَيْنِيّ إِنَّه من قصيدة للعرجي وَهَذَا الْبَيْت قد رُوِيَ للمجنون وَلِذِي الرمة وللحسين بن عبد الله . وَالله أعلم" انظر: خزانة الأدب ٩٧/١. وبلا نسبة في أسرار العربية١٠٢، واللمحة٥٠٦/١، والهمع ٢٩٧/١.

الشاهد فيه قوله: " هؤليائكنّ"حيث جمع بين هاء التنبيه مع الكاف .

(٤) شرح التسهيل، لابن مالك ١/ ٢٤٤.

(٥) التذييل والتكميل ١٩٧/٣.

واعتراض أبي حيان حاصل في تعليله امتناع اجتماع الهاء واللام لكراهية العرب كثرة الزوائد، يقول: " وعلل المصنف امتناع اجتماع الهاء واللام بأن العرب كرهت كثرة الزوائد. وهذا تعليل ليس بجيد؛ لأن كل زائدة منهما هي لمعنى لا تدل عليه الزائدة الأخرى، فاللام زائدة تشعر بالبعد، والكاف للمخاطب، والهاء تنبيه له"(١).

وحمل خالد الأزهري المسألة على لغة قيس وربيعة وأسد، يقول:" وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً" لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع، حكاه الفراء عنهم، وتقييد الجمع بلغة من مده احترازاً من لغة من يقصره غير التميميين، كقيس وربيعة وأسد، فإنهم يأتون باللام، قال شاعرهم:

أُولَالِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً وَهَلْ يَعِظُ الضَلِيْلُ إِلَا أُولَالِكَا(٢)."(٣)

يقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تعقيبه على قول الشاعر:

رأيتُ بني غبراءَ لا يُنكِرونَني ولا أهلُ هَذاكَ الطِّرفِ المُمَدَّدِ

" قوله(هذاك) حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها، ولم يجئ باللام، ولم يقع لي – مع طويل البحث وكثرة الممارسة – نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه (ها) التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للمفرد، ولعل العلماء الذين قرروا هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا، أو لعل قداماهم الذين شافهوا العرب قد سمعوا ممن يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه، فلهذا جعلوه قاعدة"(٤).

الترجيح:

مما سبق يتبين أنه يجوز الجمع بين الكاف والهاء لثبوت سماعه مع أنّ ابن مالك لا يجيز الإتيان بالهاء والكاف في اسم الاشارة معاً، وقد اعتُرِض عليه في ذلك. قال المرادي: "والسماع في الجمع يرد عليه". ولعله تبع شيخه أبا حيان في اعتراضه عليه،

---

(١) التذييل والتكميل ١٩٨/٣.

(٢) البيت نسبه البغدادي في الخزانة لابن الكلحبة. وهو ابن كلحبة اليربوعي، واسمه هبيرة بن عبد مناف، وكلحبة أمه ، ونصه (ألم تك قد جربت ما الفقر والغنى ... وما يعظ الضليل إلا ألالكا) انظر: خزانة الأدب ٣٩٤/١،وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٢٦٩، سر صناعة العربية ٦/٢، الصاحبي ٢٥،واللامات ١٣٢، وشرح التصريح ١٤٦/١، والهمع ٢٩٧/١.

الشاهد فيه قوله: "أُولالك قومي" حيث جمع بين الكاف واللام في (أولالك)على لغة قيس وربيعة بدلاً من (أولئك).

(٣) شرح التصريح ١٤٦/١.

(٤) منحة الجليل ١٣٥/١.

يقول: " بينا فساد دعواه في ذلك، والسماع يرد عليه... فـ (هؤليائكن) تصغير (هؤلئكن) فقد زعم هو أنه لا يقال (هؤلئك) وهو باطل بهذا السماع الفاشي بين العرب"[١].

٤- تقديم الخبر على (دام)

من المسائل التي اعترض فيها المرادي على ابن مالك ما ذكره في باب كان وأخواتها حيث منع ابن مالك تقدم خبر دام عليها.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي :" كل النحاة أو العرب منع تقديم الخبر على (دام) وحظر بمعنى منع، ولذلك صورتان: إحداهما: أن يتقدم على (ما) ولا خلاف في منعها. والأخرى: أن يتقدم على(دام) بعد (ما).وظاهر كلامه أنه مجمع على منعها أيضاً، وفيه نظر"[٢].

وقد اعترض أبو حيان على ابن مالك قال: "وليس كما ذكر بل الحرف فيه تفصيل بين أن يكون عاملاً أو غير عامل فإن كان غير عامل جاز أن يتقدم على الفعل لا على الحرف نحو قولك :عجبت مما زيداً تضرب ،تريد : مما تضرب زيداً."[٣]

وقد نقل السيوطي عنه قوله: "قَالَ أَبُو حَيَّان الْقيَاس الْجَوَاز ؛ لِأَن (مَا) حرف مصدري غير عَامل وَلَا يمْتَنع فِيهِ ذَلِك إِلَّا أَنْ يثبت أَنّ(دَامَ) لَا تتصرف فَيتَّجه الْمَنْع"[٤].

كما اعترض ابن عقيل عليه حيث أجاز تقدم خبرها حيث يقول: "والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر (دام) على (دام) وحدها فتقول :لا أصحبك ما قائماً دام زيد، كما تقول :لا أصحبك ما زيداً كلمت"[٥].

وقد ذكر الأشموني أن سبب الاعتراض موجه بطريقين:" وفي دعوى الإجماع على منعها نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين: إحداهما عدم تصرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق؛ بدليل اختلافهم في (ليس)، مع الإجماع على عدم تصرفها، والأخرى أن (ما) موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضاً مختلف فيه. وقد أجاز كثير الفصل

---

(١) التذييل والتكميل ١٩٧/٣.

(٢) التوضيح ٤٩٥/١.

(٣) التذييل والتكميل ١٨٧/٤.

(٤) الهمع٤٣٠/١.

(٥) شرح ابن عقيل ٢٧٧/١.

بين الموصول الحرفي وصلته؛ إذا كان غير عامل، كما المصدرية، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه"[1].

وقد تبع ابن الانباري ابن مالك في منع تقدم خبرها يقول: "وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر (ما دام) عليها، وذلك؛ لأن (ما) فيها مع الفعل بمنزلة المصدر، ومعمول المصدر، لا يتقدّم عليه"[2].

وقد أجاز ابن يعيش تقدم خبر (مادام) عليها؛ لأن العامل فيها الفعل، يقول: " أما تقديم أخبارها على أسمائها فجائز بلا خلاف؛ لأن المقتضى لجواز ذلك موجود، وهو كون العامل فعلاً ، ولا مانع هناك، فلذلك جاز أن تقول: (مازال قائما زيداً) و (ما انفك عالماً بكر)"[3].

يقول السيوطي: "أما (دام) فحكي الاِتِّفَاق عليها؛ لِأَنَّها مَشْرُوطَة بِدُخول مَا المصدرية الظَّرفِيَّة والحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله"[4].

الترجيح :

أورد ابن مالك المسألة، ومال فيها إلى منع تقدم خبر (دام) عليها بإجماع، واعترض عليه بجواز تقديمها بعد (ما). وخلاصة القول فيها ما ذكره عبد الله بن صالح الفوزان: " أفعال هذا الباب من حيث تقدم الخبر عليها ثلاثة أقسام:

الأول: مادام: وهذه لا يجوز فيها تقدم الخبر على (ما) المتصلة بها. فلا تقول: لا أصحبك مسافرا مادام علي، وعللوا لذلك بأن تقديم الخبر على (ما) يقتضي تقديم بعض الصلة على الموصول، وهذا ممنوع.

وأما تقدم الخبر على (مادام) وحدها فالظاهر الجواز. تقول: أترك قراءة الكتاب مادام الفكر مشغولاً، وتقول: أترك قراءة الكتاب ما مشغولا دام الفكر" [5].

---

(١) شرح الاشموني ٢٣٢/١.

(٢) أسرار العربية ١١٧/١.

(٣) شرح المفصل ٣٦٩/٤.

(٤) الهمع ٤٢٩/١.

(٥) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢٠٢/١-٢٠٣.

٥- ورود (اجمع) للتوكيد دون (كل)

من المسائل التي اعترض فيها المرادي على ابن مالك ما ذكره في باب التوكيد حيث أجاز ابن مالك ورود (أجمع) للتوكيد دون (كل) استغناءً عنها.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي:

ودون كل قد يجيء أجمع   جمعاء أجمعون ثم جمع[١]

وهو معنى قوله في التسهيل: وقد يغنين عن (كل). قال الشارح: وهو قليل، وفي الارتشاف كثر ورود (أجمعين) في القرآن بدون (كل)، فهو توكيد كما يؤكد بكل، وليس من باب الاستغناء عن (كل) كما زعم ابن مالك." [٢].

والظاهر مما أورده المرادي انه تبع شيخه أبا حيان [٣]في اعتراضه على ابن مالك حيث قرر أن هذه ألفاظ خاصة بالتوكيد كـ(كل) .

وقد اعترض ابن عقيل على المصنف في أنّ ورودها خالية من كل قليل حيث استشهد بوروده نظماً ، يقول: "قد ورد استعمال العرب (أجمع) في التوكيد غير مسبوقة بكل نحو (جاء الجيش أجمع)، واستعمال (جمعاء) غير مسبوقة بكلها نحو (جاءت القبيلة جمعاء)، واستعمال(أجمعين)غير مسبوقة بـ(كلهم) نحو: (جاء القوم أجمعون)، واستعمال (جمع)غير مسبوقة بـ(كلهن) نحو (جاء النساء جمع). وزعم المصنف أن ذلك قليل ومنه قوله:

يا ليتني كنت صبياً مرضعاً   تحملني الذلفاء حولا أكتعا

إذا بكيت قبلتني أربعاً   إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا[٤]" [٥].

---

(١) ألفية ابن مالك ٤٦، شرح الكافية ١١٦٩/٣، وشرح ابن عقيل ٢٠٩/٢، وشرح الأشموني ٣٣٨/٢، وشرح التصريح١٣٧/٢.

(٢) التوضيح ٩٧٣/٢.

(٣) الارتشاف١٩٥٢.

(٤) البيتان بلا نسبة وما ذكر عنهما أنهما لأعرابي نظر إلى امرأة حسناء جميلة تسمى ذلفاء، ومعها صبي يبكي، فكلما بكى قبلته فقالهما .وهما في إيضاح شواهد الإيضاح ٥٠٣/١،شرح الكافية١١٦٩/٣ ،وشرح ابن عقيل ٢١٠/٣،وشرح الأشموني ٣٣٩/٢،والعقد الفريد ٤٩/٤،وخزانة الأدب ١٦٨/٥.

الشاهد فيه قوله: " الدهر ... أجمعا" حيث أكد (الدهر) بـ(أجمع) من غير أن يؤكده أولًا بـ(كل).

(٥) شرح ابن عقيل ٢٠٩/٣.

قال ابن يعيش:" (كل) مقدمة على "أجمع" لأن (كلا) تكون تأكيداً وغير تأكيد و(أجمع) لا تكون إلا تاكيداً" [1].

ومذهب السيوطي جواز ورودها دون (كل) لكثرة ورودها في القرآن الكريم، يقول: "وَالْجمهور على أَنه لَا يُؤَكد بِه أَي بـ(أجمع) دون (كل) اختياراً. وَالْمُخْتَار وفَاقاً لأبي حِيان جَوَازه لِكَثْرَة وُرُوده فِي الْقُرْآن وَالْكَلَام الفصيح كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[2] ،﴿وَإِن جَهَنَّم لموعدهم أَجْمَعِينَ﴾[3] ﴿لأَملأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجمَعِينَ﴾[4] وَفِي الصَّحِيح :"فَلَهُ سلبه أجمع"[5] "فصلوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ"[6] قَالَ أَبُو حَيَّان:" وَلَا يُقَال دَلِيل الْمَنْع وجوب تَقْدِيم (كل) عِنْد الِاجْتِمَاع؛ لِأَن النَّفس يجب تَقْدِيمهَا على الْعين إِذا اجْتمعَا وَيجوز التَّأْكِيد بِالْعينِ على الِانْفِرَاد وَهِي أي (أجمع) وأخواته معارف بالِاتِّفَاقِ وَلِهَذَا جرت على الْمعرفَة" [7].

الترجيح:

مما سبق يتبين أنّ (أجمع) بلفظها للتوكيد، وهي تفيد العموم مطلقاً دون (كل) لكثرة ورودها في القرآن الكريم، كما صرح بذلك المرادي في تنبيهاته حيث خالف الفراء في إفادتها الوقت، يقول: " ذهب الفراء إلى أن (أجمعين) تفيد اتخاذ الوقت، والصحيح أنها ككل في إفادة العموم مطلقاً، بدليل قوله: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾" [8].

---

(١) شرح المفصل٢/٢٢٣.

(٢) سورة ص٨٢/٢٣.

(٣) الحجر٤٣/١٤.

(٤) هود١١٩/١٢.

(٥) السنن الكبرى للنسائي٨/٥٣؛ رقم٨٧٢٤، و صحيح مسلم ٣/١٣٧٤؛ رقم١٧٥٤، والسنن الصغرى للبيهقي ٣/٣٧٤.

(٦) الموطأ للإمام مالك ١/١٣٣؛رقم ٣٩٩، ومسند أحمد١٢/٥٠؛رقم ٧١٤٤، وسنن ابن ماجه١/٢٧٦؛ رقم ٨٤٦.

(٧) الهمع ٣/١٦٨.

(٨) التوضيح ٢/٩٧٣.

المبحث الثاني:

المسائل التي خالف فيها المرادي النحاة أفراداً

ويشتمل المبحث الثاني على المسائل التالية:

م.	المسألة
١.	التاء في (كلتا).
٢.	حذف النون من (قد) و(قط).
٣.	أنواع (من).
٤.	حذف الضمير العائد المجرور بالإضافة أو حرف الجر على الاسم الموصول
٥.	زيادة الباء بعد (ما) التميمية.
٦.	حذف مفعولي (ظن).

١-التاء في(كلتا):

من المسائل التي خالف فيها المرادي النحاة ما ذكره في باب المعرب والمبني حيث خالف الجرمي في زيادة التاء للتأنيث.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: "والتاء بدل من لام الكلمة، وهو إما واو وهو اختيار ابن جني أو ياء وهو اختيار أبي عليّ، وذهب الجرمي إلى أن التاء في(كلتا) زائدة للتأنيث، وهو ضعيف؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشواً ولا بعد ساكن غير الألف" (١).

ونقل ابن خالويه الخلاف في(كلتا) بين المدرستين، ومال فيه للمذهب البصري وما ورد بصيغة (كلت) فضرورة ،يقول: " ليس في كلام العرب اسم على(فِعْتَلٍ)إلا (كلتا) عند الجرمي، وعند سيبويه: إنما هو(كلوى) فعلى فانقلبت الواو تاء كما يقال: تالله، والأصل والله، وعند الكوفيين (كلتا) تثنية (كِلت)، والدليل على أنه واحد أن العرب تقول: كلتا المرأتين قائمة، ولا يقال قائمتان... لفظ كلتا، قال أهل الكوفة: إنه تثنية، وقال أهل البصرة: هو واحد، وهو قولك: كلتا المرأتين قامت، قالوا: الواحد (كلت)، والتثنية(كلتا)، وقال أهل البصرة: أخطأوا، لأنك تقول: (كلتا) المرأتين قامت، ولا تقول: قامتا، وقال الله تعالى: ﴿كلتا الجنتين آتت﴾ (٢) ولأن الشاعر قال:

في كلت رجليها سلامى واحده كلتاهما قد قرنت بزائده(٣).

وهذا الشاعر إنما اضطر فحذف الألف، ولأنهم رأوه مع المثني تصير ألفه ياء، تقول: جاءتني كلتاهما، ورأيتهما كلتيهما، وهذا إنما هو مثل لدى وعلى وإلى، يكون مع الظاهر ألفا، ومع المكني ياء، نحو قولك: عليك ولديك وإليك." (٤).

قال السيوطي:" كلتا فعلى كـ(ذكرى) وألفها للتأنيث وَالتَّاء بدل عَن لَام الْكَلِمَة وَهِي إِمَّا وَاو وَهُوَ اخْتِيَار ابْن جني وَأَصلهَا كلوى أَو يَاء وَهُوَ اخْتِيَار أبي عَليّ وَإِنَّمَا قلبت تَاء لتأكيد التَّأْنِيث إِذْ الْأَلف تصير تَاء فِي بعض الْأَحْوَال فَتخرج عَن علم التَّأْنِيث وَذهب بَعضهم إِلَى أَن التَّاء زَائِدَة للتأنيث بِدَلِيل حذفهَا فِي النّسَب وَقَوْلهمْ كلوى كَمَا يُقَال فِي أُخْت أخوي ورد بِأَن تَاء

---

(١) التوضيح ٣٢٨/١.

(٢) الكهف٣٣/١٥.

(٣) البيت بلا نسبة في أسرار العربية ٢١٠،والإنصاف ٢٧/١،وشرح الأشموني ٥٥/١،والهمع ١٥٢/١،وخزانة الأدب ١٣٣/١.

الشاهد فيه قوله: "كلت رجليها" حيث وردت مفردة، فدل على أنّ (كلتا) تثنية كما يرى الكوفيون.

(٤) ليس في كلام العرب، لابن خالويه١٤٢.

التَّأْنِيث لَا تقع حَشْوًا وَلَا بعد سَاكن غير ألف وَذهب آخر إِلَى أَنَّهَا زَائِدَة للإلحاق وَالْألف لَام الْكَلِمَة وَعَلِيهِ الْجرْمِي "[١].

قال الصبان" وألف كلا قيل: بدل عن واو وقيل: عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل: عن ياء. وقيل: الألف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للإلحاق وقيل: للتأنيث. فإن قلت: إذا كانت ألف (كلا) أصلية وألف كلتا للتأنيث أو أصلية فالألف فيهما غير مجتلبة لعامل فكيف تكون إعرابًا. أجيب بأن الإعراب قد يكون حرفًا من نفس الكلمة كما في الأسماء الستة والمثنى"[٢].

ونقل أبو حيان مذهب البصريين في (كلتا)، حيث قالوا أن التاء بدل من لام الكلمة التي في كلا وهي الواو، يقول: " كلتا: فعلى كذكرى، والتاء بدل من لام الكلمة التي في كلا، وهي الواو، وألف كلتا للتأنيث..." [٣].

الترجيح:

ذكر الجرمي أن التاء في كلتا زائدة للتأنيث وقد خالفه المرادي و ضعف رأيه معللاً ذلك بأنها لا تقع حشواً ولا بعد ساكن غير الألف، وهو ما يميل إليه الباحث وقول الجرمي لم يقل به غيره كما قال ابن خالويه :"ليس في كلام العرب اسم على فِعْتَلٍ إلا كلتا عند الجرمي". والراجح فيها قول سيبويه أن التاء فيها كتاء بنت وأخت، وأن الألف للتأنيث، والمشهور في النقل عن جمهور البصريين أن التاء في كلتا بدل من الواو، فأصل كلتا كلوى، ووزنه فعلى، أبدلت الواو اشعارا بالتأنيث تاء. يقول المرادي: "لا يمتنع أن يقال هي بدل من الواو، إذا قصد هذا المعنى كما قال بعض النحويين في تاء بنت وأخت إنها بدل من لام الكلمة"[٤]. والله اعلم .

---

(١) الهمع ١/١٥١.

(٢) حاشية الصبان ١/١١٥.

(٣) التذييل والتكميل ١/ ٢٥٩.

(٤) التوضيح ٣/١٤٦٣.

٢- حذف النون من (قد) و(قط)

من المسائل التي خالف فيها المرادي النحاة ما ذكره في باب الضمير من جواز حذف نون (قد) و(قط) في الاختيار عند الإضافة خلافاً لما قاله النحاة في حذفها للضرورة.

تفصيل المسألة:

يقول: "ذهب بعضهم إلى أن حذف النون من (قد) و(قط) لا يجوز إلا في الضرورة. والصحيح جوازه في الاختيار "(١).

خالف المرادي سيبويه؛ لأنه يرى أن إلحاق نون الوقاية لازمة في الكلام وحذفها من الشعر ضرورة يقول في الكتاب: "وقد جاء في الشعر: قطِي وقَدي. فأما الكلام فلابدّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال قدِي، شبهه بحسبي؛ لأن المعنى واحد. قال الشاعر":

قدْني مِن نَصر الخُبيبَين قدِي ليس الإمامُ بالشَّحيح المُلحدِ (٢)" (٣)

وقد جعل المرادي في (قدي) ثلاثة أوجه (٤):

أحدهما: أن يكون بمعنى حسبي، ولم يأت بنون الوقاية على أحد الوجهين.

ثانيها: أن يكون اسم فعل، وحذف النون ضرورة.

وثالثها :أن يكون اسم فعل، والياء للإطلاق، وليست ضميراً.

وقد ذكر ابن الأنباري أن ورودها من الشذوذ : (قدني، وقطني) من الشاذ الذي لا يعرج عليه؛ فهو في الشذوذ بمنزلة (مِنّي وعَنِّي)، وإنما حَسُنَ دخول هذه النون على(قد وقط) لأنك تقول :"قَدْكَ من كذا، وقَطْكَ من كذا" أي اكْتَفِ به، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل؛ فلذلك حسن دخول هذه النون عليهما، على أنهم قالوا (قَطِي وقَدِي) من غير نون كما قالوا (قطني وقدني) بالنون"(٥).

---

(١) التوضيح ٣٨٦/١.

(٢) البيت منسوب لحميد الأرقط في الصحاح ١١٨/١(خبب)، ولسان العرب ٣٤٤/١(خبب)(قدد)، وشرح التصريح ١٢٢/١؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣٧١/٢،والأصول ١٢٢/٢، والمفصل ١٧٨/١، والانصاف ١٠٧/١.

الشاهد فيه قوله: "قدني وقدي" حيث أثبت النون في (قدني) وحذفها في (قدي) تشبيهاً بقطني في الأولى، وبحسبي في الثانية، وذلك للضرورة.

(٣) الكتاب٣٧١/٢.

(٤) الجنى الداني ٢٥٤/١.

(٥) الانصاف١/ ١٠٨.

وقد خالف ابن هشام سيبويه حيث أجاز الحذف وعنده قليل يقول: " ويجوز الحذف فيه قليلاً، ولا يختص بالضرورة، خلافاً لسيبويه، وغلط ابن الناظم، فجعل الحذف في (قد، وقط) أعرف من الإثبات".[١]

وقد اختار أبو حيان مذهب الكوفيين في أن (قدني وقطني) اسم فعل، والياء في موضع نصب، أما (قطي وقدي) بحذف النون بمعنى (حسب)، والياء في موضع جر، يقول: "والذي أختاره أن من قال من العرب (قدني وقطني) فإنهما عنده اسم فعل والياء في موضع نصب، ومن قال(قطي وقدي) فهما بمعنى(حسب) والياء في موضع جر، كما نقل الكوفيون عن العرب. ويحتمل أن تكون النون في(قدني وقطني) ليست نون وقاية، بل هي من أصل الكلمة، حكى الكسائي عن العرب :"قطن عبد الله درهم" بجر عبد الله ونصبه، فعلى هذا النون من أصل الكلمة، فإذا انجر ما بعده فهو مبني على الفتح لشبهه بـ(قطن) الذي هو اسم فعل"[٢].

وهذا ما عليه الصبان في شرحه لكتاب الأشموني، يقول: "كون (قد وقط) بمعنى (حسب) في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه، وذهب الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى (حسب) قال: قَدِي وقَطِي بغير نون كما تقول: حسبي. ومن جعلهما اسم فعل بمعنى (اكتفى) قال: قَدْني وقَطْني بالنون كغيرهما من أسماء الأفعال"[٣].

وقد أوجز الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد القول في المسألة في تعقيبه على الشاهد: "وقد اضطربت عبارات النحويين في ذلك، فقال قوم: إن الحذف غير شاذ، ولكنه قليل، وتبعهم المصنف والشارح، وقال سيبويه: " وقد يقولون في الشعر قطى وقدى فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال قدى شبهه بـ(حسبي) لان المعنى واحد " . وقال الأعلم: " وإثباتها (النون) في (قد وقط) هو المستعمل، لانهما في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة(من وعن)، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء، لئلا يغير آخرهما عن السكون". وقال الجوهري: " وأما قولهم (قدك) بمعنى (حسب) فهو اسم، وتقول: قدى، وقدني أيضاً بالنون على غير قياس؛ لان هذه النون إنما تزاد في الأفعال وقاية لها، مثل (ضربني وشتمني)". وقال ابن (بري) يرد على الجوهري: " وهم الجوهري في قوله إن النون في (قدني) زيدت على غير قياس وجعل النون مخصوصاً بالفعل لا غير، وليس كذلك، وإنما تزاد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف، كقولك في(من وعن)إذا أضفتهما لنفسك: مني وعني،

---

(١) أوضح المسالك ١٢٦/١.

(٢) التذييل والتكميل ١٨٠/٢.

(٣) حاشية الصبان ١٨٣/١.

فزدت نون الوقاية لتبقى نون(من وعن) على سكونها، وكذلك في قد وقط، وتقول: قدني وقطني، فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها، وكذلك زادوها في (ليت)، فقالوا: ليتني، لتبقى حركة التاء على حالها، وكذلك قالوا في (ضرب): ضربني، لتبقى الباء على فتحها، وكذلك قالوا في اضرب: اضربني، أدخلوا نون الوقاية لتبقى الباء على سكونها " [١].

الترجيح:

مما سبق يتبين لنا صواب ما يراه المرادي في هذه المسألة التي خالف فيها النحاة، حيث جعل الاختيار في حذف النون في قدني وقطني. والاختيار للمتكلم في استخدام اسم الفعل أو مرادفها (حسب)، وهذا ما يفهم بعد النظر في رأي أبي حيان شيخ المرادي. ويرى الباحث أنه خالف المذهب البصري بمخالفته سيبويه إمام البصريين، وتبع شيخه أبا حيان الذي مال للمذهب الكوفي، وإن لم يصرح صاحبنا بصحته في المسألة. والله أعلم.

٣-أنواع (من)

من المسائل التي خالف فيها المرادي النحاة ما ذكره في باب الموصول حيث خالف أبا علي الفارسي الذي جعل من أقسام (من) أن تكون نكرة غير موصوفة، فلم يجزه.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: "والصحيح أنها لا تكون غير موصوفة "[٢]. حيث احتج أبو علي بقول الشاعر:

فَنِعْمَ مَزْكَأُ من ضَاقَتْ مذاهبُه   ونِعْمَ من هُوَ فِي سر وإعلانِ "[٣]

الظاهر أن هذا الرأي تفرد به أبو علي الفارسي كما يقول السيوطي:" ذكر الْفَارِسِي أَنّ(من) تقع نكرَة تَامَّة بِلَا صلَة وَلَا صفة وَلَا تضمن شَرط وَلَا اسْتِفْهَام كَقَوْله (ونِعْمَ مَن فِي سِرٍّ وإعلان ...) وَلم يُوَافقهُ أحد على ذَلِك"[٤]. قال بن هشام :" قدر أَبُو عَليّ من هَذِه تمييزاً وَالْفَاعِل مستتر "[٥].

---

(١) منحة الجليل/ ١١٦.

(٢) التوضيح١/٤٣٢.

(٣) البيت قال عنه العيني: "أنشده أبو عليّ ولم ينسبه. فهو بلا نسبه في جمهرة اللغة ٢/١٠٩٨(باب الزاي في الهمزة) وقبله : كَيف أرهبُ أمرا أَو أُراعُ بِهِ ... وَقد زَكَأتُ إِلَى بِشر بن مروانِ. وشرح الكافية ٢/١١٠٩، والمغني ١/٤٣٣، وشرح الأشموني ١/١٣٨، والهمع ١/٣٥٣.

الشاهد فيه قوله: "نعم من هو" فـ(من) هنا نكرة تامة بلا صلة ولا صفة ولا استفهام على مذهب الفارسي.

(٤) الهمع١/٣٥٣.

(٥) مغني اللبيب ١/٥٦٩.

قال ابن يعيش :"أقسامها كأقسام (ما) في جميع مواضعها الا في وقوعها نكرة غير موصوفة "[1].

و(من) عند المرادي أربعة أقسام "[2]:

١- موصولة ولها أربعة أنواع :

أ-للعاقل كقوله تعالى:﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[3]:

ب-المنزل منزلة العاقل كقوله تعالى :﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾ [4]

ج-المختلط به بين العاقل وغير العاقل كقوله تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [5]

د- المقترن به نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾"[6] أو وقع (من) على ما لا يعقل، لاقترانه بـ(من) يعقل فيما فصل بـ(من).

٢-شرطية كقوله تعالى :﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾[7].

٣-استفهامية كقوله تعالى:" ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾[8].

٤- نكرة موصوفة نحو: "مررت بمن معجب لك".

الترجيح :

يرى الباحث أنّ (من) لا ترد نكرة غير موصوفة وشَاهِدُ أبي علي مما يحفظ ولا يقاس عليه .إذ يضعف رأيه عدم نسبة البيت كما ذكر العيني مما يؤكد عدم سماعه عن العرب وعدم موافقة النحاة له . والله أعلم .

---

(١) شرح المفصل٢/٤١١.

(٢) التوضيح ١/٤٢٨-٤٣٠.

(٣) الأنعام٢٥/٧.

(٤) الأحقاف ٥/٢٦.

(٥) الحج ١٨/١٧.

(٦) النور٤٥/١٨.

(٧) الأعراف١٨٦/٩.

(٨) سورة البقرة ٢٥٥/٣.

٤- حذف الضمير العائد المجرور بالإضافة أو حرف الجر على الاسم الموصول.

من المسائل التي خالف فيها المرادي النحاة ما ذكره في باب الاسم الموصول حيث خالف ابن عصفور الذي يرى أنّ حذف العائد المجرور ضعيف جداً؛ لأنها لغة فصيحة قد وردت في القرآن الكريم.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: "وليس حذفه بضعيف جداً خلافاً لابن عصفور، بل فصيح لوروده في القرآن؛ ولأنه منصوب في المعنى"[١].

وقد ذكر ابن مالك في شرحه للتسهيل[٢] جواز الحذف واستدل بوروده نظماً ونثراً يقول: "مثال الحذف قوله تعالى: ﴿فاقض ما أنت قاض﴾[٣]، ومثله قول الشاعر":

نصلي للذي صلت قريش ... ونعبده وإن جحد العموم[٤]

أراد (نصلي للذي صلت لـه)، فحذف العائد المجرور باللام؛ لأنّ الموصول مجرور بمثلها معنى ومتعلقاً، وكذا لو كان أحد المتعلقين فعلا والآخر صفة بمعناه كقوله:

وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة ... فبح لان منها بالذي أنت بائح[٥]

وقد استدل أبو حيان على جواز الحذف لوروده في القرآن، ويرى أنه جائز فصيح بقوله: "أورد شيوخنا هذا الحذف على أنه جائز فصيح، وزعم الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور أن الأفصح فيه أن لا يحذف، قال: " وحذفه ضعيف جداً"، ثم ذكر الاستدلال على الحذف بقوله تعالى: (فاقض ما أنت قاض) "[٦].

---

(١) التوضيح ٤٥٧/١.

(٢) شرح التسهيل، لابن مالك٢٠٧/١.

(٣) طه ١٦/٧٢.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٠٥/١، وشرح الكافية ٢٩٣/١، وشرح قطر الندى١١٠.

الشاهد فيه قوله: "نصلي للذي صلت قريش " حيث حذف الضمير العائد المجرور باللام على الاسم الموصول. والمراد: نصلي للذي صلت له.

(٥) البيت لعنترة العبسي في ديوانه ٤٥، ونصه:

تَعَزَّيْتُ عن ذكْرى سُمَيَّةَ حِقْبَةً .....فَبُحْ عَنْكَ منْها بالَّذي أنت بائحُ

؛ وبلا نسبه في الخصائص ٩٢/٢،وشرح ابن عقيل ١٧٤/١،الأشموني ١٦١/١،شرح التصريح ١٧٦/١.

الشاهد فيه قوله: "بالذي أنت بائح" حيث حذف العائد لكونه مجروراً بمثل ما جر به (الذي)، والتقدير: بالذي أنت بائح به.

(٦) التذييل والتكميل ٧٦/٣.

وقد وضح ابن عقيل شرط جوازه بأن يكون مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، يقول: " كان مجروراً بالإضافة لم يحذف إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو :جاء الذي أنا ضاربه الآن أو غداً ،فتقول: جاء الذي أنا ضارب، بحذف الهاء وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يحذف نحو جاء الذي أنا غلامه أو أنا مضروبه"[1].

ويرى ابن عقيل أنّ المصنف استغنى بالمثال في الألفية عن تقييده بالوصف، يقول: "كأن المصنف استغنى بالمثال عن أن يقيد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال"[2].

وأجاز الصبان جواز الحذف إذا كان الوصف اسم مفعول متعدياً :"المراد بالوصف هنا خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخفوض باسم المفعول نحو جاء الذي أنت مضروبه قاله في التصريح، وظاهره ولو اسم مفعول المتعدي إلى اثنين؛ نحو جاء الذي أنت معطاه. والذي تميل إليه نفسي جواز حذف مخفوضه"[3].

الترجيح:

الذي يرتضيه الباحث هو جواز حذف العائد المجرور على الاسم الموصول لثبوت السماع به، ومن ذلك ما أورده أبو حيان"[4]:

قال الشاعر[5]:

وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلاَدِي إذا انْثَنَتْ ... يَمِيني بِإِدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبَا

وقول الآخر[6]:

لعمرك ما تدري الضوارب بالحصى ... ولا زاجرات الطير ما الله صانع

---

(١) شرح ابن عقيل ١٧٣/١.

(٢) نفسه ١٧٣/١.

(٣) حاشية الصبان ٢٥٠/١.

(٤) التذييل والتكميل ٧٦/٣.

(٥) البيت منسوب لسعد بن ناشب في الشعر والشعراء ٦٨٥/٢، و خزانة الأدب ١٤١/٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٥٩/١، وعيون الأخبار ٢٨٤/١.

الشاهد فيه : "الذي كنت طالبا" حيث حذف العائد من جملة الصلة (كنت طالباً)، والمراد: الذي كنت طالبا له.

(٦) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ٥٦، والشعر والشعراء٢٧٠.

الشاهد فيه قوله: "ما الله صانع" حيث حذف العائد من جملة الصلة (ما الله صانع)، والمراد: ما الله صانعه.

وأيضاً قول طرفة[1]:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود

والله أعلم.

٥- زيادة الباء بعد(ما) التميمية

من المسائل التي خالف فيها المرادي النحاة ما ذكره في باب المشبهات بليس حيث خالف أبا علي الفارسي والزمخشري في منعهم زيادة الباء بعد (ما) التميمية وتابع سيبويه والفراء في جواز ذلك لثبوته في أشعار بني تميم.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي : "ولا خلاف في زيادة الباء بعد (ما) الحجازية، ومنع الفارسي والزمخشري زيادتها بعد (ما) التميمية، والصحيح الجواز لوجود ذلك في أشعار بني تميم"[2].

وقد شرح المرادي المسألة في شرحه للتسهيل :"اختلف في زيادتها بعد (ما) التميمية فذهب الفارسي والزمخشري إلى منع ذلك والصحيح جوازه ،وقال أبو علي في أحد قوليه :يدل عليه السماع والقياس والإجماع .أما السماع فلوجود ذلك في بني تميم ونثرهم ،وأما القياس فلأن الباء دخلت الخبر منفياً لا لكونه منصوباً بدليل دخولها بعد (ما) المكفوفة وبعد (هل) وأما الإجماع فنقله أبو جعفر الصفار نفسه"[3].

وذكر المرادي أن الفائدة من دخول الباء في الخبر عند البصريين دفع التوهم يقول :"فائدة دخول الباء في الخبر عند البصريين دفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام فيتوهم أن الكلام موجب فإذا جيء بالباء، ارتفع الوهم. وقال الكوفيون هذا نفي لقول القائل :إنَّ زيداً لمنطلقٌ، والباء بمنزلة اللام"[4].

وقد خالف ابن عقيل في شرحه أبا علي حيث أجاز زيادتها وعزا ذلك لاضطراب أبي علي في المسألة يقول: " تختص زيادة الباء بعد(ما) بكونها حجازية خلافاً لقوم بل تزاد بعدها وبعد التميمية وقد نقل سيبويه والفراء -رحمهما الله تعالى- زيادة الباء بعد ما عند بني

---

(١) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه٢٩،وجمهرة أشعار العرب ١٣٢،والشعروالشعراء ١٨٩/١، والعقد الفريد٧٨/٣، ونهاية الأرب٦٣/٣، وصبح الأعشى٢١٢/٢.

الشاهد فيه قوله: "ما كنت جاهلا" حيث حذف العائد من جملة الصله والمراد (ما كنت جاهلاً به) .

(٢) التوضيح ٥٠٨/١.

(٣) شرح التسهيل، للمرادي ٣٢٥.

(٤) نفسه ٣٢٥.

تميم فلا التفات إلى من منع ذلك، وهو موجود في أشعارهم .وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك فمرة قال لا تزاد الباء إلا بعد الحجازية ومرة قال تزاد في الخبر المنفي"[١].

قال ابن يعيش: "بنو تميم لا يعملونها ويجرون فيها على القياس ويجعلونها بمنزلة (هل والهمزة) ونحوهما مما لا عمل له لعدم الاختصاص على ما تقدم."[٢].

ويرى خالد الأزهري أنه لا فرق في دخول الباء في خبر (ما) بين أن تكون حجازية أو تميمية. وقد اعترض على المانعين أيضاً بقوله :" لا فرق في دخول الباء في خبر(ما) بين أن تكون حجازية أو تميمية، كما اقتضاه إطلاقه، وصرح به في غير هذا الكتاب، وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية، وتبعه على ذلك الزمخشري، وهو مردود؛ فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم، وهو موجود في أشعارهم؛ فلا التفات إلى من منع ذلك. ."[٣].

الترجيح:

الذي يرجحه الباحث هو جواز دخول الباء على خبر المبتدأ الواقع بعد ما التميمية، بدليل قول الفرزدق وهو تميمي:

لعمرك ما معن بتارك حقه وَلَا مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَّيَسِّرُ [٤]

يقول السيوطي:" وَلَا يخْتَص دُخُول الْبَاء بِخَبَر (مَا) الحجازية بل تدخل فِي خبر (مَا) التميمية خلافاً للفارسي والزمخشري لوُجُود ذَلِك فِي أشعار بني تَمِيم ونثرهم، وَلِأَن الْبَاء إِنَّمَا دخلت الْخَبَر لكَونه منفياً؛ لَا لكَونه مَنْصُوبًا بِدَلِيل دُخُولهَا فِي (لم أكن بقائم) وامتناعها فِي كنت قَائِم."[٥] .

٦- حذف مفعولي (ظن)

من المسائل التي خالف فيها المرادي النحاة ما ذكره في باب ظن وأخواتها حيث خالف ابن ملكون شيخ الشلوبين الذي منع حذف مفعولي ظن اختصاراً.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: "ومنع ابن ملكون شيخ الشلوبين حذف أحدهما اختصاراً وليس بصحيح"[٦].

---

(١) شرح ابن عقيل ٣١٠/١.

(٢) شرح المفصل ٢٦٩/١.

(٣) شرح التصريح ٢٦٣/١.

(٤) سبق تخريجه ٥٩.

(٥) الهمع ٤٦٤/١.

(٦) التوضيح ٥٦٧/١.

والظاهر إجماع النحاة على جواز حذف مفعولي ظن وأخواتها اختصاراً حيث خالفه كثير من النحاة يقول ابن عقيل: "والذي ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين"[١] وذكر الأشموني[٢] أن حذفهما لدليل جائز إجماعاً نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [٣] .

وقد نقل الإجماع خالد الأزهري "ويجوز بالإجماع حذف المفعولين" لأفعال القلوب. "اختصارًا، أي: لدليل" يدل عليهما"[٤].

قال السيوطي "منعه طائفة منهم ابن الحاجب وصححه ابن عصفور وابو إسحاق ابن ملكون كالاقتصار "[٥].

وقد بين الصبان السبب في الحذف اختصاراً يقول: "إنما أُجمع على منع حذف أحدهما اقتصاراً واختلف في حذف أحدهما اختصاراً؛ لأنّ المحذوف لدليل كالمذكور ولهذا أُجمع على جواز حذفهما اختصاراً واختلف في حذفهما اقتصاراً" [٦].

وقد بين المرادي [٧] أنَّ حذف مفعولي ظن وأخواتها ضربان:

الأول: اختصاراً: وهو الحذف لدليل ما قبلها ما عليها .

الثاني :اقتصاراً على أحدهما دون الآخر فلا يجوز؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر.

وقد أجاز المرادي الحذف للاختصار لورود السماع نظماً ونثراً "كقول الكميت:

بأيِّ كِتابٍ أم بأيَّةِ سُنَّةٍ   تَرى حُبَّهُم عاراً عَليَّ وَتَحْسَبُ[٨]

ومن حذف الأول اختصاراً، قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا﴾[٩]: أي: ما يبخلون به هو خيرا لهم. ومن حذف الثاني اختصارا قول عنترة:

---

(١) شرح ابن عقيل٢/٥٧.

(٢) شرح الاشموني ١/٣٧٣.

(٣) القصص٦٢/٢٠.

(٤) شرح التصريح١/٣٧٧.

(٥) الهمع١/٥٥٠.

(٦) حاشية الصبان ٢/٤٨.

(٧) التوضيح ١/٥٦٧.

(٨) البيت من قصيدة هاشمية للكميت؛ يمدح فيها آل الرسول –صلى الله عليه وسلم –في ديوانه ٥١٦، التصريح ١/٣٧٧،وشرح ديوان الحماسة ٤٩١، و خزانة الأدب ٣١٤/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك٢/٥٩، وشرح بن عقيل ٥٥/٢، وشرح الأشموني ٣٧٣/١.

الشاهد فيه: "تحسب" حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما، والتقدير: تحسب حبهم عارا عليَّ.

(٩) آل عمران ٤/١٨٠.

ولقد نزلت فلا تظني غيره		مني بمنزلة المحب المكرم[1]

أي: فلا تظني غيره واقعاً "مني.

ومثل ابن عقيل للحذف اقتصاراً بقوله: "فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز لا فيهما ولا في أحدهما فلا تقول: (ظننت) ،ولا (ظننت زيداً)،ولا (ظننت قائماً) تريد (ظننت زيداً قائماً)"[2].

الترجيح:

يرى الباحث جواز حذف ما يمكن الاستغناء عنه من مفعولي ظن وأخواتها إذا توفر الدليل على المحذوف بحيث لا يفسد المعني ولا الصياغة اللغوية وقد ثبت ذلك نظماً ونثراً. والله أعلم.

---

(١) البيت لعنترة في ديوانه١٥٣، والخصائص ٢١٨/٢، وشرح شذور الذهب ٤٨٦، وشرح التصريح ٣٧٩/١، وخزانة الأدب ١٣٦/٩.

الشاهد فيه قوله: "فلا تظني غيره" حيث حذف المفعول الثاني لـ(تظن) لقيام الدليل على المحذوف، وتقدير الكلام: ولقد نزلت فلا تظني غيره واقعاً.

(٢) شرح ابن عقيل٤٥٥/١.

المبحث الثالث

المسائل التي اختلف فيها العلماء أفراداً مع الجمهور

ويشتمل على المسائل التالية :

م.	المسألة
١.	يا المخاطبة اسم أم حرف.
٢.	السبب في الإعراب .
٣.	سبب دخول نون الوقاية على الفعل.
٤.	أل الموصولة اسم أم حرف.
٥.	الاسم المرفوع بعد لولا.

١-(ياء المخاطبة) اسم أم حرف.

من المسائل التي ذكرها المرادي في كتابه واحتوت خلافاً للعلماء مع الجمهور ما ذكره في باب الكلام حيث ذكر أن مما يميز الفعل قبوله لـ(ياء المخاطبة) عند سيبويه والجمهور، وقد خالفهم الأخفش والمازني حيث يريان أنها حرف ويشترك في إلحاقها المضارع والأمر.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: " ياء المخاطبة وهي اسم مضمر عند سيبويه، والجمهور. وحرف عند الأخفش والمازني، ويشترك في إلحاقها المضارع والأمر نحو "أنت تفعلين وافعلي" [١].

وهي اسم عند خالد الأزهري[٢] ونسبه إلى سيبويه كل من المرادي[٣]

ويرى ابن هشام ذلك أيضاً حيث يقول : "الْيَاء المفردة تَأتي على ثَلَاثَة أوجه؛ وَذَلِكَ أَنَّهَا تكون ضميراً للمؤنثة نَحْو (تقومين وقومي) وَقَالَ الْأَخْفَش والمازني هِيَ حرف تَأْنِيث وَالْفَاعِل مستتر "[٤].

ولِلياء ثلاثة أقسام كما عرفها المرادي :"الياء حرف مهمل، له ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون للإنكار، نحو: أزيد نيه. ألحقت الياء بعد كسر التنوين.

الثاني: أن تكون للتذكار، نحو: قدي، إذا أردت أن تقول: قد قام، فوقفت على قد لتذكر ما بعده.

الثالث: أن تكون حرفاً يدل على التأنيث والخطاب. وهو الياء في(تفعلين) على مذهب الأخفش والمازني. والصحيح أنها اسم مضمر. والخلاف في ذلك شهير."

وما سوى ذلك، من أقسام الياء، فلا يعد من حروف المعاني، كياء التصغير، وياء النسب، وياء المضارعة، وياء الإطلاق، وياء الإشباع، وغير ذلك من الياءات"[٥].

الترجيح :

يميل الباحث إلى ما يراه الجمهور في ياء المخاطبة فهي ضمير مبني في محل رفع فاعل، كما ثبت ضعف رأي الأخفش والمازني كما يقول أبو حيان: "استدلوا بأن الياء لم تثبت علامة تأنيث في غير هذا الموضع، فيحمل هذا عليه، وقد ثبت ضميراً باتفاق في مثل: ضربني. ومنها أن علامة التأنيث لم تلحق المضارع في موضع من آخره . ومنها أن علامة

---

(١) التوضيح١/٢٨٩.

(٢) شرح التصريح١/٩٩.

(٣) الجنى الداني ١/١٨١.

(٤) المغني ١/٤٨٧.

(٥) الجنى الداني ١/١٨١.

التأنيث ثبتت في التثنية في مثل: قامتا، و الهندان تقومان، فلو كانت الياء حرف تأنيث لثبتت في التثنية. ومنها أنه لم يرفع من المضارعة بالنون إلا ما اتصل به ضمير. وانما برز الضمير هنا للعلة التي أوجبت بروزه في التثنية والجمع، وهو اللبس؛ ألا ترى أنه لو لم يبرز في التثنية والجمع لالتبس بفعل المفرد، فكذلك هنا لو لم يبرز لالتبس بفعل المذكر؛ لأنك تقول: (تَفْعَل) في خطاب المذكر." (١).

٢- السبب في الإعراب

من المسائل التي ذكرها المرادي في كتابه واحتوت خلافاً للعلماء مع الجمهور ما ذكره في باب الكلام حيث خالف قطرب الجمهور في سبب الإعراب في الاسم.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي : "مذهب الجمهور، أن الإعراب إنما جيء به في الاسم ليدل على المعاني المعتَوِرة ... وذهب قطرب إلى أن الإعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني، وإنما دخل ليفرق بين الوصل والوقف"(٢).

قال ابن السراج:" الإعراب هو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما... فسموا هذا الصنف الثاني من التغيير الذي يقع لفروق ومعانٍ تحدث إعرابًا وبدءوا بذكره في كتبهم؛ لأن حاجة الناس إليه أكثر، وسموا ما عدا هذا مما لا يتعاقب آخره بهذه الحركات والحروف مبنيّاً"(٣).

قال ابن جني: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه ،وشكر سعيدًا أبوه .علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجًا(٤) واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه"(٥).

ذكر العكبري المسألة وعدها من المسائل الخلافية: "الْإِعْرَاب دخل الْكَلَام ليفرق بَين الْمعَانِي من الفاعلية والمفعولية وَالْإِضَافَة وَنَحْو ذَلِك. وَقَالَ قطرب: لم يدْخل لعِلَّة، وإنما دخل تَخْفِيفًا على اللِّسَان. وَحجَّة الْأَوَّلين أَن الْكَلَام لَو لم يعرب لالتبست الْمعَانِي"(٦).

---

(١) التذييل والتكميل ١٤٢/٢.

(٢) التوضيح١/٢٩٨.

(٣) الأصول في النحو ٤٤/١.

(٤) أي : نوعًا، وفي لسان العرب :" الشَرْج: الضَّرْب؛ يُقَالُ: هُما شَرْج واحدٌ، وَعَلَى شَرْج وَاحِدٍ أَي ضرْب وَاحِدٍ. انظر اللسان ٣٠٧/٢،(شرج).

(٥) الخصائص ٣٦/١.

(٦) مسائل خلافية في النحو ٩٣/١.

وقال ابن هشام: "الإعراب أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة"[1].وقد قال السيوطي معقباً على قوله: "قد صرح هُوَ فِي شَرحه بِأَن ذَلِك لَيْسَ قيداً محترزاً بِهِ عَن شَيْء إِذْ لَيْسَ لنا أثر يجلبه الْعَامِل فِي غير الآخر فيحترز عَنهُ وَإِنَّمَا هُوَ بَيَان لمحل الْإِعْرَاب من الْكَلِمَة"[2].

وأنواع الإعراب أربعة كما قال ابن عقيل :"أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والجر والجزم"[3].

ويذهب الأشموني في الخلاف لرأي الجمهور ولم ينسبه لقطرب، يقول:" أما الاصطلاح ففيه مذهبان: أحدهما أنه لفظي، واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين، وعرفه في التسهيل بقوله: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. والثاني: أنه معنوي والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلم وكثيرون. وهو ظاهر مذهب سيبويه، وعرَّفوه بأنه: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب؛ لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس إعراباً؛ لأن العوامل لم تختلف بعد، وليس كذلك "[4].

وقد بين السيوطي الخلاف في المسألة بقوله :"الْإِعْرَاب لَفْظِي أَو معنوي على قَوْلَيْنِ فالجمهور على الأول وَإِلَيْهِ ذهب ابْن خروف والشلوبين وَابْن مَالك وَنسبه للمحققين وَابْن الْحَاجِب وَسَائِر الْمُتَأَخِّرين وَحده على هَذَا أثر ظَاهر أَو مُقَدّر يجلبه الْعَامِل فِي مَحل الْإِعْرَاب وَهُوَ الآخر...وَذهب الأعلم وَجَمَاعَة من المغاربة إِلَى أَنه معنوي وَنسب لظَاهِر قَول سِيبَوَيْهِ وَرجحه أَبُو حَيَّان وعَلى هَذَا فحده التَّغْيِير لعامل لفظاً أَو تَقْدِيراً "[5].

الترجيح :

ويميل الباحث لرأي الجمهور في المسألة لأنّ الْإِعْرَاب دخل الْكَلَام ليفرق بَين الْمعَانِي فعند قولنا :(حضر محمد) و(رأيت محمداً) و(سلمت على محمد) فالأول مرفوع؛ لأنه معمول لعامل يقتضي الرفع على الفاعلية وهو (حضر) والثاني منصوب لتغير العامل بعامل آخر يقتضي النصب على المفعولية وهو الفعل(رأيت)، والثالث مجرور لتغير العامل بعامل آخر يقتضي الجر وهو(على).

---

(١) أوضح المسالك ٦٤/١.

(٢) الهمع٦٠/١.

(٣) الخصائص ٣٦/١.

(٤) شرح الاشموني ٤١/١.

(٥) الهمع٦٠/١.

٣- سبب دخول نون الوقاية على الفعل

من المسائل التي ذكرها المرادي في كتابه واحتوت خلافاً للعلماء مع الجمهور ما ذكره في الضمير حيث خالف ابن مالك الجمهور في سبب دخول نون الوقاية على الفعل حيث يرى الجمهور أن السبب في دخولها أن تقي الفعل من الكسر.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي" ذهب الجمهور إلى أن هذه النون سميت نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل من الكسر. وقال المصنف: بل لأنها تقي اللبس في نحو: (أكرمني) في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بـ(ياء المخاطبة)، وأمر المذكر بأمر المؤنث: ففعل الأمر أحق بها من غيره"[١].

ويرى ابن مالك أن فعل الأمر أحق بلحاقها، وأن الالتباس على السامع في التفريق بين ياء المتكلم وياء المخاطبة أو فعل الأمر للمذكر أو المؤنث إذا ورد الفعل دونها السبب في لحاقها بالفعل يقول: " ينبغي أن تعلم أن فعل الأمر أحق بها من غيره لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران: أحدهما: التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة. والثاني: التباس أمر المذكر بأمر المؤنث، فبهذه النون تُوّقي هذان المحذوران فسميت نون الوقاية لذلك؛ لا لأنها وقت الفعل من الكسر إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقا هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم؛ لأن ياء المتكلم فضلة فهي في تقدير الانفصال بخلاف ياء المخاطبة؛ لأنها عمدة، ولأن ياء المتكلم قد تغني عنها الكسرة التي قبلها ثم يوقف على المكسور بالسكون، نحو ﴿يقول ربي أكرمن﴾[٢] وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك..."[٣].

ويميل أبو حيان لما يراه الجمهور في أنها تقي الفعل من الكسر، فقد نقل ذلك عن الأبذي[٤] في شرحه للجزولية قوله:" إنما لزمت في الفعل؛ لأن ياء المتكلم يكسر ما قبلها، فلو لم تلحق النون الفعل لدخله الكسر الذي هو نظير الخفض، فكما أن الخفض لا يدخل الفعل، فكذلك نظيره، فلحقت النون لتقي الفعل من الكسر"[٥].

---

(١) التوضيح١/٣٧٧.

(٢) الفجر١٥/٣٠.

(٣) شرح التسهيل، لابن مالك ١/١٣٥.

(٤) هو: علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبذي أبو الحسن، كان نحوياً ذاكراً للخلاف في النحو، من أحفظ أهل وقته لخلافهم، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه، أقرأ بمالقة، وقرأ عليه ابن الزبير، ثم انتقل إلى غرناطة فأقرأ بها إلى أن مات سنة ثمانين وستمائة. بغية الوعاة٢/١٩٩.

(٥) التذييل والتكميل ٢/١٨٢.

وقد عقب على تفسير ابن مالك لسبب اللحاق بقوله: " وهذا إكثار في تعليل لحاق نون الوقاية الفعل، وهو فضول من الكلام"[١].

ويتبع ابن عقيل الجمهور أيضاً :"سميت بذلك؛ لأنها تقي الفعل من الكسر وذلك نحو أكرمني"[٢].

ويرى ابن هشام أنها تلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة :" نون الْوِقَايَة وَتسَمى نون الْعِمَاد أَيْضاً وتلحق قبل يَاء الْمُتَكَلّم المنتصبة بِوَاحِد من ثَلَاثَة:

أَحدهَا :الْفِعْل متصرفاً كَانَ نَحْو(أكرمني) أَو جَامِداً نَحْو (عساني) وَ(قَامُوا مَا خلاني) وَ(مَا عداني) و(حاشاني إِن قدرت فعلاً).

الثَّانِي: اسْم الْفِعْل نَحْو (دراكني و تراكني وعليكني) بِمَعْنى (أدركني واتركني والزمني)

الثَّالِث :الْحَرْف نَحْو (إِنَّنِي) وَهِي جَائِزَة الْحَذف مَعَ (إِنّ وَأَنّ وَلَكِنّ وَكَأَنّ) وغالبة الْحَذف مَعَ (لَعَلَّ) وقليلته مَعَ (لَيْت)"[٣].

الترجيح :

يميل الباحث لرأي الجمهور؛ لأنّ قولهم تقي الفعل من الكسر أعم مما يراه ابن مالك وإن كان رأيه لا يخلو من الصحة لكنه علل لحاقها بالالتباس فعندما تدخل نون الوقاية على الفعل تقيه من الكسر وتمنع اللبس فيتحقق الأمران . والله اعلم.

٤-(أل) الموصولة اسم أم حرف

من المسائل التي ذكرها المرادي في كتابه، واحتوت خلافاً للعلماء مع الجمهور ما ذكره في باب الاسم الموصول حيث خالف المازني و الأخفش الجمهور في (أل) الموصولة فيرى الجمهور أنها اسم، والمازني والأخفش يتفقان على حرفيتها ويختلفان في نوعها.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي: "وهي اسم موصول عند الجمهور، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف"[٤].

قال أبو حيان: " ذهب أبو بكر ابن السراج وأبو علي الفارسي وأكثر النحويين إلى أنّ (أل) موصول اسمي وهو اختيار المصنف."[٥].

---

(١) نفسه ٢/١٨٢.

(٢) شرح ابن عقيل ١/١٠٨.

(٣) المغني ١/٤٥٠.

(٤) التوضيح ١/٤٣٤.

(٥) التذييل والتكميل ٣/٦٠.

وقد مال المرادي لرأي الجمهور حيث يقول :" (أل) لفظ مشترك؛ يكون حرفاً، واسماً. فالاسم (أل) الموصولة، على الصحيح. وما سوى ذلك، من أقسامها، فهو حرف"[١].
وهي عنده اسم لأربعة أوجه يقول[٢]:

" أحدها: عود الضمير عليها في نحو: (قد أفلح المتقي ربه).

الثاني: استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف نحو: (جاء الكريم) فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف.

الثالث: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي، فلولا أنها موصولة واسم الفاعل معها في تأويل لقدح لحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال.

يقول السيوطي[٣]: "وصل (أل) بِصفة مَحْضَة وَذَلِكَ اسْم الْفَاعِل وَالْمَفْعُول كالضارب والمضروب ".

الرابع: دخولها على الفعل نحو: "الترضى حكومته"[٤].

وقد أجاز ابن مالك وبعض الكوفيين دخولها على الفعل المضارع ، وحَدَّها الجمهور بالضرورة يقول خالد الأزهري[٥]:" فأما (أل) الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع اختياراً عند الناظم وبعض الكوفيين، واضطراراً عند الجمهور، حتى قال الشيخ عبد القاهر: "إنه من أقبح الضرورات" كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور، كقوله وهو الفرزدق يخاطب رجلاً من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان[٦]:

ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ... ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ[٧]

قال ابن عقيل: "وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر وزعم المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يختص به بل يجوز في الاختيار"[٨].

---

(١) الجنى الداني ١/١٩٢.
(٢) التوضيح ١/٤٣٤.
(٣) الهمع ١/٣٣٢.
(٤) التوضيح ١/٤٣٥.
(٥) شرح التصريح ١/٣٢.
(٦) التوضيح ١/٤٣٥.
(٧) سبق تخريجه ٥٠.
(٨) شرح ابن عقيل ١/١٥٨.

الترجيح:

يميل الباحث لرأي الجمهور في المسألة وهو أنّ (أل) اسم موصول والدليل على ذلك كما ذكره أبو حيان [(١)]:

١- عود الضمير إليها، والدليل على ذلك كقولنا: "جاءتني الضاربها زيد" فالضمير عائد على (أل) .

٢- لم يوجد في كلامهم حرف موصول إلا وهو مع ما بعده بمنزلة المصدر، وهذا لا يتقدر بمصدر، فدل على أنه اسم.

٣- دخولها على المضارع، و (أل المعرفة) في الاسم في اختصاصها به كحرف التنفيس في اختصاصه بالمضارع، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم لا تدخل (أل) للتعريف على فعل، فوجب اعتقاد (أل) في (الترضى). اسما بمعنى (الذي) لا حرف تعريف.

٥- الاسم المرفوع بعد(لولا)

من المسائل التي ذكرها المرادي في كتابه، واحتوت خلافاً للعلماء مع الجمهور ما ذكره في مسألة الاسم المرفوع بعد لولا، حيث خالف الرماني وابن الشجري و الشلوبين الجمهور فمذهبهم: التفصيل بين ما هو كون عام أو خاص. ومذهب الجمهور أن الخبر بعد (لولا) لا يكون إلا كوناً مطلقاً فوجب الحذف مطلقاً.

تفصيل المسألة:

يقول المرادي :"إلى هذا التفصيل أشار بقوله (غالباً) وهو مذهب الرماني وابن الشجري و الشلوبين ومذهب الجمهور: أنّ الخبر بعد (لولا) واجب الحذف مطلقاً بناءً على أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً، وإذا أريد الكون الخاص جعل مبتدأ قيل: "لولا قيل زيد لأتيتك" فجعل مبتدأ، ولذلك لحنوا المعريَّ في قوله:

فلولا الغمد يمسكه[(٢)]

وحاصل مذهبهم منع الإخبار بالخاص بعد(لولا)" [(٣)].

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٦٠-٦١.

(٢) البيت منسوب لأبي العلاء المعري في الجنى الداني ٦٠٠، وشرح ابن عقيل١/٢٥٠، وشرح الأشموني١/٢٠٦، وشرح التصريح١/٢٢٥، وهمع الهوامع١/٣٩٣؛ وبلا نسبة مغني اللبيب١/ ٢٧٣.

الشاهد فيه قوله: "فلولا الغمد يمسكه" حيث أجاز ذكر الخبر وهو (يمسكه) بعد (لولا) لأن الإمساك كون مقيد دل عليه دليل وهو المبتدأ.

(٣) التوضيح١/٤٨٧.

ويرى ابن يعيش أنه قد حذف الخبر لكثرة الاستعمال قال :"(زيد قائم ،خرج محمد) فهاتان جملتان متباينتان: إحداهما مبتدأ وخبر، والأخرى فعل وفاعل فإذا أتيت بـ(لولا) وقلت : (لولا زيد قائم لخرج محمد) ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى فصارتا كالجملة الواحدة إلا أنه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله"[١].

ويقف ابن مالك موقف المخالفين، يقول: "فلو أريد كون مقيد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف ،نحو : (لولا اصرار زيد حموه لم ينج) ، فـ(حموه) خبر مفهوم المعنى، فيجوز اثباته وحذفه ،ومن هذا القبيل قول المعري في صفة سيف:

فلولا الغمد يمسكه لسالا

وهذا الذي ذهبت اليه هو مذهب الرماني والشجري و الشلوبين وغفل عنه أكثر الناس"[٢].

وقد اعترض أبو حيان في اختياره على ابن مالك ويقف موقف الجمهور قال: "وهذا الذي اختاره غير مختار، بل المختار ما حكاه الجمهور من أن خبر المبتدأ بعد(لولا) يجب إضماره وإنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً لا كوناً مقيداً"[٣].

ورحم الله الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد إذ اعترض على ابن عقيل في حمله لكلام ابن مالك عند شرحه على المنع المطلق :"إنّ الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى، وذلك مخالف لما حمله من عداه من الشروح فإنهم جميعاً حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة، بدليل أنه اختارها في غير هذا الكتاب، ...(لولا) إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل، ثم تحمل قوله (حتماً)على الحكم النحوي، وكأنه قد قال: إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) كوناً عاماً وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر، وهذا هو – كما ذكرنا – الطريقة الثالثة، فتدبر"[٤].

الترجيح:

والراجح عند الباحث ما يراه ابن مالك في المسألة بالتفصيل بين ما هو كون عام وهو أن ما بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف هنا وجوباً ، وما هو كون خاص لورود الشواهد بالتصريح بالخبر، ومن ذلك قوله– صلى الله عليه وسلم: " لولا قومك حديث عهدهم..." [٥].

---

(١) شرح المفصل ٢٤١/١.

(٢) شرح التسهيل، لابن مالك ٢٧٦/١.

(٣) التذييل والتكميل ٢٨٣/٣.

(٤) منحة الجليل ٢٥٠/١.

(٥) سبق تخريجه ٤٣.

خاتمة

النتائج:

بعد الدراسة والبحث قد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها :

١- تعد الدراسة شاملة للخلاف النحوي حيث اشتملت على تاريخ النحو وأصول النحو وإبراز ماهية الخلاف النحوي، وأسبابه، وتأصيله، والتمثيل عليه بأمثلة من كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك .

٢- شرح الألفية للمرادي الموسوم بـ(توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) شرح وافٍ للألفية وميدان واسع للدراسة والبحث.

٣- يعد كتاب (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) من الشروح التي اشتملت على الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة وبين العلماء .

٤- كثيراً ما اعتنى المرادي بالخلاف النحوي موجهاً وفق رؤية مستقلة ذاتية تعكس فكره النحوي وأصالته اللغوية .

٥- كثيرٌ من المسائل التي سكت المرادي عنها قد ذكرها في شرحه للتسهيل أو كتابه الجنى الداني.

٦-لم يعتن المرادي بالخلاف النحوي لأجل الخلاف ،حتى إن معظم مسائل الخلاف النحوي الذي لا يترتب عليه قاعدة نحوية لم يقف عليها، واكتفى بالإشارة إلى شهرة الخلاف فيها .

٧-كان ترجيح المرادي للآراء والمذاهب ترجيحاً يتبع فيه أصول النحو وفيه عمق وتحليل.

٨- تعد نقطة الحسم عند المرادي في الترجيح اعتماده على السماع عن العرب وإن شذ.

٩- احتوت الدراسة على اثنتين وخمسين مسألة وهي موزعة من حيث ترجيح المرادي كما يلي:

المذهب البصري	المذهب الكوفي	سيبويه	أبو حيان	الجمهور	ابن مالك
١٨	٩	٩	١٠	٢	٤

من الإحصاء السابق لمسائل الدراسة يمكن استقراء ما يلي:

١- اهتم المرادي بالرأي البصري واعتنى به وصححه، فكان بصري المذهب دون تعصب أو تحيز. حيث بلغ عدد المسائل التي تابع فيها المذهب البصري ثماني عشرة مسألة وهي أكثر مسائل الدراسة.

٢- إن بدا للمرادي عدم صواب المذهب البصري لم يتبعه، فقد تابع المذهب الكوفي في تسع مسائل، مما يدلل على أنه ليس كوفي المذهب وانما مصحح لبعض آرائهم. كما سجلت الدراسة ذلك.

٣- كثيراً ما تَبَنَّى المرادي في الخلاف النحوي رأي شيخه أبي حيان بالأخص ، فقد مال إلى رأيه في عشر مسائل من مسائل الدراسة مما يدلل على توافق كبير بينهما في الفكر النحوي، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أصالة معينه النحوي الزاخر من شيخه أبي حيان.

٤-كثيراً ما لجأ المرادي في ترجيح الآراء النحوية الخلافية إلى رأي سيبويه فقد مال إلى مذهبه فيما تبقى من مسائل الدراسة.

التوصيات:

إنَّ التوصيات الختامية من الثمار الهامة للبحث الناجح لما لها من أثر في فتح آفاق جديدة للدارسين، والإجابة عن بعض التساؤلات التي قد تعتري الباحث العازم على أن يكون التوضيح مجالاً لبحثه؛ فأضع بين أيدي الباحثين والدارسين التوصيات الآتية التي أتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار:

١-العمل على دراسة كتاب توضيح المقاصد والمسالك للمرادي دراسة لغوية لهجية، فهو كتاب زاخر بلغات ولهجات العرب.

٢- هناك كثير من الاستدراكات والردود للمرادي على النحويين في مصنفاته التوضيح والتسهيل وهذا جدير بالدراسة والبحث.

٣- كثيراً ما وجدت المرادي يعترض على المبرد وابن الناظم في رأيه النحوي، فدراسة ذلك سيكون له أثر في التوجيه النحوي.

٤- كثيراً ما اعترض ابن عقيل في شرحه للألفية على ابن مالك، وكثيراً ما دافع المرادي وردّ الاعتراض عنه. وعلى ذلك فإن الدراسة الموازنة بين شرحيّ ابن عقيل والتوضيح للألفية من حيث الخلاف النحوي سيكون لها بالغ الأثر في إظهار الخلاف بين شراح الألفية وتناولهما للمسائل من أوجه عدة.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

٢١	﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾			١٣٧	١٦٣
٢٢	﴿ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾			٣٤	١٦٠
٢٣	﴿يَا ليتنا نرد﴾			٢٧	١٧٣
٢٤	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾			٢٥	٢٠١
٢٥	﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾	الأعراف	٧	١٩٤	٣٩، ١٢٥
٢٦	﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾			٥٣	٨٤
٢٧	﴿ أَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾			١٧٧	١٥١
٢٨	﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾			٨٥	١٦٠
٢٩	﴿من يضلل الله فلا هادي له﴾			١٨٦	٢٠١
٣٠	﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾	التوبة	٩	٨١	١٥
٣١	﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ﴾			٢٤	١٨
٣٢	﴿ويحلفون بالله إنهم لمنكم﴾			٥٦	١١١
٣٣	﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾			٢٥	١٣٩
٣٤	﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾			٣	١٧٨
٣٥	﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾			١٠٨	١١٩
٣٦	﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾	يونس	١٠	١٩	١٥
٣٧	﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾			٥٨	١٤٣

٣٨	﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ﴾	هود	١١	٨٨	١٥
٣٩	﴿وَلوشَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾			١١٨	١٥
٤٠	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتُلِفَ فِيهِ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ﴾			١١٠	١٥
٤١	﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾			١	٧٢
٤٢	﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾			٧٨	٢٠
٤٣	﴿لأَملأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجمَعِينَ﴾			١١٩	١٩٤
٤٤	﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾	يوسف	١٢	٩٠	٣٧
٤٥	﴿ما هذا بشراً﴾			٣١	٦١
٤٦	﴿وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾			٦	٨٤
٤٧	﴿وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾			١٠٠	٨٤
٤٨	﴿لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾			٣٧	٨٤
٤٩	﴿اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا﴾			٩٣	١٤٨
٥٠	﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾	إبراهيم	١٤	٤٧	١٦٢
٥١	﴿وَإِن جَهَنَّم لموعدهم أَجْمَعِينَ﴾	الحجر	١٥	٤٣	١٩٤
٥٢	﴿ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾	النحل	١٦	١٠٣	١٦
٥٣	﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	الإسراء	١٧	٧٦	١٥
٥٤	﴿أحدهمَا أَو كِلَاهُمَا﴾			٢٣	١٠٦
٥٥	﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾			١	١١٨

م	الآية	السورة	رقمها	رقم الآية	الصفحة
٥٦	﴿من لَدُنِي ﴾	الكهف	١٨	٧٦	٣٦
٥٧	﴿كلتا الجنتين﴾			٣٣	١٠٦
٥٨	﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾			٩٦	١١٤
٥٩	﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ﴾			٣٩	١٤٦
٦٠	﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾			٣٨	١٤٦
٦١	﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾			٤٩	١٤٨
٦٢	﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾			٣١	١٦١
٦٣	﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾	مريم	١٩	٦٩	٣٨
٦٤	﴿وَلم أك بغيا﴾			٢٠	١٧٨
٦٥	﴿إن هذان لساحران﴾	طه	٢٠	٦٣	٣٧، ٤٦، ٦٠ ٦٧،
٦٦	﴿ هِيَ عَصَايَ﴾			١٨	٦٣
٦٧	﴿فاقض ما أنت قاض﴾			٧٢	٢٠٢
٦٨	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾	الحج	٢٢	١٨	٢٠١
٦٩	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾	النور	٢٤	٤٥	٢٠١
٧٠	﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾	الشعراء	٢٦	٥٠	٦٢، ٧٠
٧١	﴿أَلَّا يَسْجُدُوا" لِلَّهِ﴾	النمل	٢٧	٢٥	١٧٢
٧٢	﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾	القصص	٢٨	٣٢	٣٨
٧٣	﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾			٦٢	٢٠٦
٧٤	﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	الأحزاب	٣٣	٣٣	٦٦
٧٥	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾	سبأ	٣٤	٢٨	١٥٥
٧٦	﴿ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾			٤٠	١٥١

٧٧	﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾	فاطر	٣٥	٣	١٦٠
٧٨	﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي﴾	يس	٣٦	٢٦	١٧٢
٧٩	﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	ص	٣٨	٣	٣٩
٨٠	﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾			٨٢	١٩٤
٨١	﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾	الزمر	٣٩	٣٦	٦٩
٨٢	﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾	فصلت	٤١	٢٩	٣٨، ١٠٨
٨٣	﴿ إنا أنزلناه فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾	الدخان	٤٤	٣	١١١
٨٤	﴿ ليجزي قوما بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾	الجاثية	٤٥	١٤	١٨١
٨٥	﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ ﴾	الأحقاف	٤٦	٢٥	٣٩، ٨٠
٨٦	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُم﴾			٣١	١٦١
٨٧	﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾			٥	٢٠١
٨٨	﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾	القمر	٥٤	٧	١٥٤
٨٩	﴿مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾	الواقعة	٥٦	٨	١٣٣
٩٠	﴿من يشاق﴾	الحشر	٥٩	٤	٦٠
٩١	﴿يقول ربي أكرمن﴾	الفجر	٨٩	١٥	٢١٢
٩٢	﴿لم يكن الَّذين كفرُوا﴾	البينة	٩٨	١	١٧٨
٩٣	﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾	العصر	١٠٣	١،٢	١١١
٩٤	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾	الإخلاص	١١٢	١،٢	١٩

فهرس الأحاديث الشريفة

فهرس الأقوال المأثورة

فهرس الأشعار

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ	الطويل	المخبل السعدي	١٥٧
وواردة كأنها عـصب القطـا... تثير عجاجاً بالسنابك أصهبا رددت بمثل السيد نهد مقلص... كميش إذا عطفاه ماء تحلبا	الطويل	ربيعة بن مقروم	١٥٨
إلى ملك ما أمه من محارب... أبوه ولا كانت كليب أقاربه	الطويل	الفرزدق	١٥٠
بأيِّ كِتابٍ أم بأيَّةِ سُنَّةٍ..تَرى حُبَّهُم عاراً عَليَّ وَتَحْسَبُ	الطويل	الكميت	٢٠٦
وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلاَدِي إذا انْثَنَتْ يَمِيني بِإِدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبَا	الطويل	سعد بن ناشب	٢٠٣
التاء			
فَــإِنَّ المَــاءَ مَــاءُ أَبـِي وَجَـدِّي وَبـِئْرِي ذُوْ حَفَرْتُ وَذُوْ طَـوَيْـتُ	الوافر	سنان بن فحل الطائي	٦٤
يَا أبْجر بنَ أَبْجر يَا أَنْتا... أنت الذي طـلقت عام جعتا	الرجز	الأحوص	٩٣
فزججتها بمزجةٍ ... زج القلوص أبي مزادة	الكامل	–	١٦٣
الحاء			
ربع عفاه الدهـر طـولا فامحى قد كاد من طول البِلَى أن يَمْصَحَا	الرجز	رؤبة بن العجاج	٨٠
وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي أنت بائح	الطويل	عنترة	٢٠٢
الدال			
أفسده قـوم وأزروا بــــه... مـن بيــن أغــتام وأوغـاد ذوي مـــــراء وذوي لــكنة.... لئـــام آبـــاء وأجـــداد لهم قيـاس أحـدثـوه هـم ... قيـاس سـوء غــــير منقاد	السريع	اليزيدي	٤٩
فقلت أعيراني القدوم لعلّني... أخطُّ بها قبراً لأبيض ماجدِ	الطويل	–	٥١
وإنَّ الذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ... هُمُ القومُ كلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ	الطويل	الأشهب بن رميلة	٦٢،٦٨

البيت	البحر	القائل	الصفحة
دَعَـانِيَ مِـنْ نَجـدٍ فـإنَّ سِـنِينَهُ لَـعبْنَ بِـنَا شِـيبا وَشَـيَّبْنَنَا مُرْدَا	الطويل	الصمة بن عبد الله القشيري	٧١
أَشَمُّ كأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ... مُعاوِدُ جُرْأَةً وَقْتِ الهَوادي	الوافر	–	٨٢
قَنافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيوتِهِم... بما كانَ إيَّاهمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا	الطويل	الفرزدق	٨٧،١٤٩
مـعاويَ إنّنـا بـشرٌ فَأَسْـجِحْ فَلَسْـنا بالجِـبالِ وَلَا الحَـديدا	الوافر	عقيبة الأسدي	٩٤
رأيت بني غبراء لا ينكرونني... ولا أهل هذاك الطراف الممدد	الطويل	طرفة بن العبد	١٨٩
في كلت رجليها سلامى واحده... كلتاهما قد قرنت بزائده	الرجز	–	١٩٦
قدْني مِن نَصر الخُبيبَين قدِي... ليس الإمامُ بالشَّحيح المُلحدِ	الرجز	حميد الأرقط	١٩٨
ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود	الطويل	طرفة بن العبد	٢٠٤
الراء			
ما رأينا قط خربا... نقر عنه البيض صقر لا يكون العـير مهرا... لا يكون المهـر مـهـر	الرمل	-	٢٣
لعمرك ما معن بتارك حقه... وَلَا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ	الطويل	الفرزدق	٥٩،٦٩ ٢٠٥
أثيبي أخا ضارورة أصفق العدى عليه وقلت في الصديق أواصره	الطويل	زيد بن الطثرية	٧٤
بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ.. إِيَّاهُمُ الأرضُ فِي دهر الدَّهَارِيرِ	البسيط	الفرزدق	٧٨
وفاق كعب بجير منقذ لك من... تعجيل تهلكة والخلد في سَقَرَا	البسيط	بجير بن زهير	٨٢
بأي تراهم الأرضين حلواً... الدبران أم عسفوا الكفارا	الوافر	–	٨٢
وطَرْفُك إما جئتنا فاحبسنه كما يَحسبوا أنّ الهوى حيثُ تنظر	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٩٨

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إذ هَوَتْ... بِشَبِيبِ غَائِلَةِ الثُّغُورِ غَدُورُ	الكامل	الأخطل	١٣٨
أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وأَنَّ يَوْمِي... بأَوَّلَ أَوْ بَأَهْـوَنَ أَوْ جُـبَارِ أَوِ التَّـالي دُبَـارَ؛ فإن أَفُتْهُ... فَمُؤْنِسَ أو عَرُوبةً أو شِيَارِ	الوافر	–	١٣٩
أنا أبو النجم إذا قل العذر	الرجز	–	١٤٧
ولست اذا ذرعاً اضيق بضارع ولا يائس عند التعسر من يسر	الطويل	–	١٥٨
أنفسا تطيب بنيل المنى ... وداعي المنون ينادي جهارا	المتقارب	–	١٥٩
وينمي، لها، حبها عندنا... فما قال من كاشح لم يضر	المتقارب	عمر بن أبي ربيعة المخزومي	١٦١
هما خطتا إما إسار ومنة ... وإما دم والقتل بالحر أجدر	الطويل	تأبط شر	١٦٥
أبى لبني خزيمة أن فيهم... قديم المجد والحسب النضار	الوافر	بشر بن أبي خزيمة الأسدي	١٨٠
أتيح لي من العدى نذيراً ... بِهِ وقيت الشَّرّ مُسْتَطِيرا	الرجز	زياد الأعجم	١٨٢
ياما أميلح غزلانا شدن لنا ... من هؤليائكن الضال والسمر	البسيط	مختلف في نسبته	١٨٩
السين			
وبلدة ليس بها أنيس... إلا اليعافير وإلا العيس	الرجز	جران العود	١٢٩
العين			
فبت وكأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع	الطويل	النابغة الذبياني	٤٨
إنما هو قياس يتبع ... وبه في كل أمر ينتفع	الرمل	الكسائي	٤٩

فيا رب أنت اللهُ في كل موطنٍ وأنت الذي في رحمة الله أطمع	الطويل	مجنون ليلى	٥١
يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدعُ	الطويل	ذي الخرق الطهوي	٧٦
فغبرت بعدهم بعيش ناصب... وإخال أنّي لاحق مستتبع	الكامل	ابو ذؤيب الهذلي	٨٨
ومـا كان حـصنٌ ولا حــابسٌ... يفوقان مرداس في مَجمع	المتقارب	عباس بن مرداس	١٣٨
مُزِبْدًا يَخْطُر ما لَمْ يَرَني... وإذَا يَخلوُ لَهُ لحمي رَتَعْ	الرمل	سويد بن ابي كامل	١٥٥
يا ليتني كنت صبياً مرضعاً... تحملني الذلفاء حولا أكتعا إذا بكيت قبلتني أربعاً ... إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا	الرجز	–	١٩٣
لعمرك ما تدري الضوارب بالحصى... ولا زاجرات الطير ما الله صانع	الطويل	لبيد بن ربيعة	٢٠٣
الفاء			
وعضُّ زَمَان يا ابن مروان لم يَدَعْ... من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ	الطويل	الفرزدق	٢٠
تسقي امتياحاً ندى المسواك رِيقَتَها... كما تضمن ماء المزنة الرصف	البسيط	جرير	٨٠
القاف			
وقاتم الأعماق خاوي المخترق	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٢٨
وإلا فاعلموا أنا وأنتم... بغاة ما بقينا في شقاق	الوافر	بشر بن أبي خازم الأسدي	١٧٩
الكاف			
أُولالك قومي لم يكونوا أشابة ... وهل يعظ الضليل إلا أولالكا	الطويل	ابن الكلحبة	١٩٠

اللام			
إن وجدي بك الشديد أراني.... عاذراً فيك من عهدت عذولاً	الخفيف	–	٣٥
ألم تعلمي يا عمرك الله أنني... كريم على حين الكرام قليل	الطويل	مبشربن هذيل	٣٦
ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ	البسيط	الفرزدق	٥٠،٧٦ ٢١٤
كمُنْيَةِ جَابِرٍ إذ قالَ لَيْتِي... أُصادِفُه وأُتْلِفُ جُلَّ مالِي	الوافر	زيد الخيل	٥١
أبني كليب إن عمّي اللذا... قتلا الملوك وفككا الأغلالا	الكامل	الأخطل	٦٠
أنجب أيامَ والداه به... إذ نجلاه فنعم ما نجلا	المنسرح	الأعشى	٨١
كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيْلُ	الوافر	ابو حية	٨١
فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها ... وحب بها مقتولة حين تقتل.	الطويل	الأخطل	٩٦
فَلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ... كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ من المال	الطويل	امرؤ القيس	١١٣
إنْ الْمَرءُ مَيْتا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ... وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا	الطويل	–	١٢٦
نصـــروا نـبيهـــم وشــــدوا أزره... بحنين يوم تواكل الأبطال	الكامل	حسان بن ثابت	١٣٩
فإنْ تكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ... فَلَنْ يذْهبوا فَرْعاً بقتلِ حبالِ	الطويل	طليحة بن خويلد	١٥٥
ضيعت حزمي في ابعادي الاملا... وما ارعويت ورأسي شيبا اشتعلا	البسيط	–	١٥٨
محمد تفد نفسك كل نفس...إذا ما خفت من شئ تَبَالاَ	الوافر	أبو طالب بن عبد المطلب	١٤٥
فرِشْني بخير لا أكونن ومدحتي كناحت يوماً صخرة بعسيل	الطويل	–	١٦٢
يذيب الرعب منه كل عضب ... فلولا الغمد يمسكه لسالا	الوافر	أبو العلاء المعري	٢١٥

الميم			
هما أخَوا فِي الحرْب من لَا أَخا لَهُ إذا خافَ يوماً نَبْوةً فدَعاهما	الطويل	درنا بنت عبقة	٨١
وكُنْت أرى زَيْدا كَمَا قِيْلَ سَيِّدا... إذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا واللَّهَازِمُ	الطويل	–	٨٦،٩٦
ويوماً تُوافينا بوجهٍ مقسَّمٍ ... كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ	الطويل	ابن صريم اليشكري	٩٧
فَسَقَى ديارك غير مفسدها... صوب الغمام وديمة تهمي	الكامل	طرفة بن العبد	١٥٦
أَلَسْتَ بِنعْمَ الجارُ يُؤْلَفُ بيْتُه...أَخا قِلَة أَو مُعدِمَ المَال مُصْرِما	الطويل	حسان بن ثابت	١٦٦
ومَهْما تَكُنْ عِنْد امْرِئ من خَلِيقة... وإِنْ خَالها تَخْفى على النّاس تُعْلم	الطويل	زهير بن أبي سلمة	١٦١
فإن لم تك المرآة أبدت وسامة... فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم	الطويل	خنجر بن صخر الأسدي	١٧٧
ولقد نزلت فلا تظني غيره... مني بمنزلة المحب المكرم	الكامل	عنترة	٢٠٧
نصلي للذي صلت قريش... ونعبده وإن جحد العموم	الوافر	–	٢٠٢
النون			
إن هو مستولياً على أحد ... إلّا على أضعف المجانين	المنسرح	–	٣٤،١٢٥
فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم... صاحب الركب عثمان بن عفانا	البسيط	كثير بن عبد الله النهشلي	٥٢
أعرف منها الأنف والعينانا ومنخارين أشبه ظبيانا	الرجز	منسوب إلى رجل من بني ضبة	٩٤
ووجه مشرق النحر... كأنْ ثدياه حقان	الهزج	–	٩٧
لأنت معتاد في الهيجا مصابرة يصلى بها كل من عاداك نيرانا	البسيط	–	١٦٢

فَنِعْمَ مَزْكَأُ من ضَاقَتْ مذاهبُه... ونِعْمَ من هُوَ فِي سر وإعلانِ	البسيط	–	٢٠٠
الهاء			
فنـــعم أخو الهيجــا ونــعم شــبابـــها	الطويل	–	٥٢
كـمْ بجُـــودٍ مـقرفٍ نَـالَ العُــلا وكــريمٍ بُخْـلُهُ قَـد وَضَـــعَهْ	الرمل	ابو الأسود الدؤلي	٧٧
فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها	المتقارب	عامر بن جوين الطائي	٩٥
الياء			
فَـإمَّــا كِــرامٌ مُوسِرونَ لَقَـيتُهُمْ... فَحَسْبِيَ مـِنْ ذُو عنْدَهُمْ ما كَفانيَا	الطويل	منظور بن سحيم الفقعسي	٦٤
حلت سواد القلب لا أنا باغيا... سواها ولا في حبها متراخيا	الطويل	النابغة الجعدي	٨٧
وصلت ولم أصرم مسيئين أسرتي... أعتبتهم حتى يلاقوا ولائيا	الطويل	–	١٥٤

المصادر و المراجع

١- القرآن الكريم.

٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(٨٠٢هـ)-تحقيق: طارق الجنابي - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت ط١ ١٩٨٧ م.

٣- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ(١١١٧هـ)- تحقيق: أنس مهرة- دار الكتب العلمية - لبنان ط٣- ٢٠٠٦م.

٤- اتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أبو الفضل بن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ)- مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية -المدينة المنورة- ط١-١٩٩٤م.

٥- الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(٩١١هـ)-تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٤ م.

٦- إحياء علوم الدين، الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله- تحقيق : أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي- دار المعرفة - بيروت.

٧- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي(ت ٣٦٨ هـ) تحقيق : د .محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام ط 1١٤٠٥- هـ- ١٩٨٥ م.

٨- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (٧٣١هـ)- تحقيق : رجب عثمان محمد- مكتبه الخانجي - القاهره - ط ١ ١٩٩٨.

٩- ارشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين الرومي الحموي(٦٢٦هـ)- تحقيق: إحسان عباس- دار الغرب الإسلامي- بيروت- ط١ ١٩٩٣م.

١٠- أسرار العربية، الإمام أبو البركات الأنباري-(٥٧٧هـ) تحقيق: د . فخر صالح قدارة -دار الجيل- بيروت ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.

١١- أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، فاطمة محمد طاهر حامد- رسالة مقدمة لنيل درجة في اللغة العربية وآدابها- جامعة أم القرى-المملكة العربية السعودية- ١٤٢٩-١٤٣٠هـ .

١٢- الأشباه والنظائر ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ)- دار الكتب العلمية - ط١ ١٩٩١م

١٣- الأصمعيات، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (٢١٦هـ) – تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون- دار المعارف – مصر ط٧ ١٩٩٣م.

١٤- إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ) – تحقيق: محمد مرعب- دار إحياء التراث العربي-ط١ ٢٠٠٢ م

١٥- أصول التفكير النحوي، على ابو المكارم-دار غريب للطباعة والنشر- القاهرة ط١ ٢٠٠٦م.

١٦- الأصول: دراسة استميولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان- عالم الكتب- القاهرة ط١ ٢٠٠٠م.

١٧- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ) – تحقيق: عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت ط٣ ١٩٩٧م.

١٨- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد- عالم الكتب- القاهرة ط٤ ١٩٨٩م.

١٩- إعتاب الكتاب، ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (٦٥٨هـ) – تحقيق: صالح الأشتر- مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق ط١ ١٩٦١م.

٢٠- اعراب القرآن وبيانه، محمد محيي الدين عبد الحميد الدرويش- اليمامة للطباعة والنشر. ودار ابن كثير للطباعة والنشر- دمشق، بيروت ط ٧ ١٩٩٩م.

٢١- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – بيروت ط١٥ ٢٠٠٢ م.

٢٢- أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ) تحقيق: علي أبو زيد، نبيل أبو عشمة، محمد موعد، محمود سالم محمد- دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا ط١ ١٩٩٨م.

٢٣- الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني- تحقيق علي مهنا وسمير جابر – دار الفكر للطباعة والنشر – لبنان .

٢٤- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)- تحقيق: محمود سليمان ياقوت- دار المعرفة الجامعية- طنطا ٢٠٠٦م.

٢٥- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ) – دار التعاون.

٢٦- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (٥٤٢هـ) تحقيق الدكتور. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ط١ ١٩٩١م.

٢٧- الأمثال، زيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة، أبو الخير الهاشمي (٤٠٠هـ) – دار سعد الدين– دمشق ط١ ١٤٢٣هـ.

٢٨- إنباء الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ) –تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم –دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ط١ ١٩٨٢م.

٢٩- الانتصار لسيبويه على المبرد، أبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي(٣٣٢هـ)– تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان– مؤسسة الرسالة ط١ ١٩٩٦م.

٣٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري(٥٧٧هـ)–تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك – المكتبة العصرية ط١ ٢٠٠٢م.

٣١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ)– تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي– دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٢- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (٦٠٠هـ) – تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني– دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان ط١ ١٩٨٧ م

٣٣- بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي– القاهرة ط٣ ١٩٩٥م.

٣٤- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ) – دار المعرفة– بيروت.

٣٥- البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين(٤٧٨هـ) – تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة– دار الكتب العلمية– بيروت – ط١ ١٩٩٧م.

٣٦- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (٤٠٠هـ) تحقيق: وداد القاضي– دار صادر – بيروت ط١ ١٩٨٨م.

٣٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم-المكتبة العصرية - بيروت.
٣٨- البلغة إلى أصول اللغة ، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (١٣٠٧هـ) - تحقيق : سهاد حمدان السامرائي - جامعة تكريت .
٣٩- البيان والتبيين،عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الجاحظ (٢٥٥هـ) - تحقيق: فوزي عطوي، دار ومكتبة الهلال- بيروت ١٤٢٣هـ.
٤٠- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) - دار الهداية.
٤١- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) - تحقيق: بشار عواد معروف- دار الغرب الإسلامي - بيروت ط١ ٢٠٠٢م.
٤٢- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (٥٧١هـ) - تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي -دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٥ م.
٤٣- التأويل عند ابن هشام الأنصاري، ليث قُهيِّر عبد الله الحياني الهيتي- دراسة لنيل درجة الدكتوراه- جامعة بغداد ٢٠٠٤م.
٤٤- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٦١٦هـ) - تحقيق: علي محمد البجاوي- دار النشر عيسى البابي الحلبي.
٤٥- تحفة القادم، ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (٦٥٨هـ) - تحقيق: إحسان عباس- دار الغرب الإسلامي ط١ ١٩٨٦ م.
٤٦- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)- تحقيق: عباس مصطفى الصالحي- دار الكتب العربي ط١ ١٩٨٦م.
٤٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي(٧٣١هـ)- تحقيق: حسن هنداوي- دار القلم - دمشق ١٤١٨هـ.
٤٨- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) - دار الكتب العلمية -بيروت ط١ ١٩٨٣م.
٤٩- التفسير والمفسرون، محمد السيد حسين الذهبي- مكتبة وهبة- القاهرة.
٥٠- تهذيب اللغة، أبو منصور بن الأزهري الهروي- تحقيق: محمد عوض مرعب- دار إحياء التراث العربي - بيروت ط١ ٢٠٠١م.

٥١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي(٧٤٩هـ)- تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان- دار الفكر العربي ط١ ٢٠٠٨م.
٥٢- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي ابن أحمد الشافعي المصري (٨٠٤هـ) - تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث- دار النوادر، دمشق - سوريا ط١ ٢٠٠٨م.
٥٣- التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي القاهري(١٠٣١هـ)- عالم الكتب- القاهرة ط١ ١٩٩٠م.
٥٤- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلايينى- المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ط ٢٨ ١٩٩٣م.
٥٥- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (٦٧١هـ) - تحقيق : هشام سمير النجاري - دار عالم الكتب - الرياض ٢٠٠٣م.
٥٦- جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ) - تحقيق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش- دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان ط٢ ١٩٩٨م.
٥٧- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ) ، تحقيق: فخر الدين قباوة- ط٥ ١٩٩٥م.
٥٨- جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (١٧٠هـ) - تحقيق: علي محمد البجلوي- نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
٥٩- جمهرة الأمثال، أبوهلال الحسن بن عبد الله العسكري (٣٩٥هـ) ، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ.
٦٠- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ) - تحقيق: رمزي منير بعلبكي- دار العلم للملايين - بيروت ط١ ١٩٨٧م.
٦١- الجني الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي(٧٤٩هـ) - تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ ١٩٩٢م.
٦٢- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (١٣٦٢هـ) - تحقيق: يوسف الصميلي- المكتبة العصرية، بيروت.
٦٣- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت ط١ ١٩٩٧م.

٦٤- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (٣٧٠هـ) – تحقيق عبد العال سالم مكرم- دار الشروق ط١ ١٤٠١هـ.
٦٥- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (٣٧٧هـ) – تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني- دار المأمون للتراث- دمشق ط٢ ١٩٩٣م.
٦٦- حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧هـ) – تحقيق: على توفيق الحمد- مؤسسة الرسالة- بيروت ط١ ١٩٨٤م.
٦٧- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار إحياء الكتب العربية ط١ ١٩٦٧م.
٦٨- حياة الحيوان الكبرى، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي (٨٠٨هـ) – دار الكتب العلمية، بيروت ط٢ ١٤٢٤هـ .
٦٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ) – تحقيق: عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة ط٤ ١٩٩٧م.
٧٠- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ) – الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٤.
٧١- الخلاف النحوي في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد عبد الله صالح- بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه- جامعة الخرطوم ٢٠٠١م.
٧٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثمانية ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) – تحقيق: محمد عبد المعيد ضان – دائرة المعارف العثمانية – الهند – ١٩٧٢.
٧٣- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان- دار المسلم للنشر والتوزيع .
٧٤- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (٧٩٩هـ) – تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور- دار التراث للطبع والنشر- القاهرة.
٧٥- ديوان الأخطل- تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين- دار الكتب العلمية- بيروت ط٢ ١٩٩٤م.
٧٦- ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق: محمد محمد حسين –دار النهضة العربية- بيروت ١٩٧٢م.

٧٧- ديوان امرِئ القيس- تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي- دار المعرفة - بيروت ط٣ ٢٠٠٤ م.
٧٨- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي- تحقيق: مجيد طراد- دار الكتاب العربي- بيروت ط١ ١٩٩٤م.
٧٩- ديوان تأبط شر وأخباره- تحقيق: علي ذو الفقار شاكر- دار الغرب الإسلامي ط١ ١٩٨٤م.
٨٠- ديوان جرير- تحقيق: نعمان محمد أمين طه- دار المعارف- القاهرة ط٣.
٨١- ديوان جميل بثينة، تحقيق: إميل بديع يعقوب- دار الكتاب العربي- بيروت ط١ ١٩٩٢م.
٨٢- ديوان حسان بن ثابت- تحقيق: عبد مهنا- دار الكتب العلمية-بيروت ط٢ ١٩٩٤م.
٨٣- ديوان رؤبة بن العجاج- تحقيق: وليم بن الورد البروسي-دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع- الكويت.
٨٤- ديوان زهير بن أبي سلمة- تحقيق: علي حسن فاعور- دار الكتب العلمية-بيروت ط١ ١٩٨٨م.
٨٥- ديوان طرفة بن العبد- تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين- دار الكتب العلمية ط٣ ٢٠٠٢م.
٨٦- ديوان العباس بن مرداس السلمي- تحقيق: يحيى الجبوري- مؤسسة الرسالة ط١ ١٩٩١م.
٨٧- ديوان عمر بن أبي ربيعة- تحقيق: فايز محمد- دار الكتاب العربي- بيروت ط١ ١٩٩٢م.
٨٨- ديوان الفرزدق- تحقيق: علي فاعور- دار الكتب العلمية- بيروت ط١ ١٩٨٧م.
٨٩- ديوان لبيد بن ربيعة العامري- تحقيق: حمدو طمّاس- دار المعرفة ط١ ٢٠٠٤م.
٩٠- ديوان مجنون ليلى- تحقيق: عبد الستار أحمد فراج-مكتبة مصر-الفجالة ١٩٧٩م.
٩١- ديوان المخبل السعدي- تحقيق: حاتم الضامن-مجلة المورد العراقية -المجلد الثاني -العدد الاول ١٩٧٣.
٩٢- ديوان المعاني، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (٣٩٥هـ)-دار الجيل - بيروت.
٩٣- ديوان النابغة الذبياني- تحقيق: علي الهروط- جامعة مؤتة ١٩٩٢م.
٩٤- ديوان هدبة بن الخشرم العذري- تحقيق: يحيى الجبوري- دار القلم- الكويت ط٢ ١٩٨٦م.

٩٥- ديوان يزيد بن الطثرية –تحقيق :حاتم صالح الضامن–مطبعة أسعد بغداد١٩٧٣م.

٩٦- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (٨٣٢هـ) – تحقيق: كمال يوسف الحوت– دار الكتب العلمية– بيروت ط١ ١٩٩٠م.

٩٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، المالقي – تحقيق : أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق .

٩٨- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ)–تحقيق: حاتم صالح الضامن– مؤسسة الرسالة – بيروت ط١ ١٩٩٢

٩٩- زهر الأكم في الأمثال والحكم، الحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي، نور الدين اليوسي (١١٠٢هـ) – تحقيق: محمد حجي، و محمد الأخضر– الشركة الجديدة ، دار الثقافة– الدار البيضاء ط١ ١٩٨١م.

١٠٠- كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (٣٢٤هـ) – تحقيق: شوقي ضيف– دار المعارف – مصر ط٢ ١٤٠٠هـ.

١٠١- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لابن القاصح العذري البغدادي (٨٠١هـ) –مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ط٣ ١٩٥٤م.

١٠٢- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ) – دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ط١ ٢٠٠٠م.

١٠٣- سر الفصاحة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (٤٦٦هـ) –دار الكتب العلمية– ط١ ١٩٨٢م.

١٠٤- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، ابن محمد البكري الأندلسي (٤٨٧هـ) – تحقيق: عبد العزيز الميمني– دار الكتب العلمية– بيروت.

١٠٥- سنن ابن ماجه– تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد ، ومحمَّد كامل، وقره بللي ، وعَبد اللّطيف حرز الله– دار الرسالة العالمية ط١ ٢٠٠٩م.

١٠٦- سنن أبي داود– تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد– المكتبة العصرية– صيدا – بيروت.

١٠٧- سنن الدارقطني– تحقيق: شعيب الارنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم– مؤسسة الرسالة– بيروت – لبنان ط١ ٢٠٠٤م.

١٠٨- السنن الصغير للبيهقي–تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي–جامعة الدراسات الإسلامية– كراتشي – باكستان ط١ ١٩٨٩م.

١٠٩- السنن الكبرى، البيهقي- تحقيق: محمد عبد القادر عطا-دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان ط٣ ٢٠٠٣م.

١١٠- سير أعلام النبلاء شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ) - دار الحديث- القاهرة ٢٠٠٦م.

١١١- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي - مطبوعات جامعة الكويت؛ رقم ٣٧- ١٩٧٤م.

١١٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أبو الحسن الأشموني (٩٠٠هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت ط١ ١٩٩٨م.

١١٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (٧٦٩هـ) - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار التراث - القاهرة، ودار مصر للطباعة ، وسعيد جودة السحار وشركاه ط١٤ ١٩٨٠م.

١١٤- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (٣٨٥هـ) - تحقيق: محمد علي الريح هاشم-دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة - مصر ١٩٧٤م.

١١٥- شرح التسهيل، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ) - تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون.

١١٦- شرح التسهيل، ابن أم قاسم المرادي(٧٤٢هـ)- تحقيق: محمد عبد النبي عبيد- مكتبة الإيمان-المنصورة ط١ ٢٠٠٦م.

١١٧- شرح ديوان الحماسة، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (٤٢١ هـ) - تحقيق: غريد الشيخ-دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان ط١ ٢٠٠٣م.

١١٨- شرح ديوان عنترة، للخطيب التبريزي- تحقيق : مجيد طراد -دار الكتاب العربي- بيروت ط١ ١٩٩٢م.

١١٩- شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) - تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي- دار المعرفة - بيروت.

١٢٠- شرح التصريح علي التوضيح ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (٩٠٥هـ) - تحقيق : محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ ٢٠٠٠م.

١٢١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- مطبعة السعادة- مصر ط١٠ ١٩٦٥م.

١٢٢- شرح شواهد الإيضاح، ابن بري (٥٨٢هـ) – تحقيق: مصطفى درويش- القاهرة ١٩٨٥م.

١٢٣- شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(٩١١هـ)- تحقيق :أحمد ظافر كوجان- منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت.

١٢٤- شرح القصائِد العشر، أبو زكريا الشيبانيّ التبريزي (٥٠٢هـ) – إدارة الطباعة المنيرية ١٣٥٢هـ.

١٢٥- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام(٧٦١هـ)- تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد القاهرة ط١١ ١٣٨٣هـ .

١٢٦- شرح الكافية الشافية، ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ) – تحقيق:عبد المنعم أحمد هريدي-جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ط١ .

١٢٧- شرح المعلقات السبع، حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله (٤٨٦هـ) – دار احياء التراث العربي ط١ ٢٠٠٢م.

١٢٨- شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش (٦٤٣هـ) – تحقيق : إيميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية- بيروت -٢٠٠١م.

١٢٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي(١٠٨٩هـ) – تحقيق: محمود الأرناؤوط- دار ابن كثير- دمشق ، بيروت ط١ ١٩٨٦م.

١٣٠- شرح المكودي على ألفية بن مالك(٨٠٧هـ)، لأبي زيد عبد الرحمن المكودي-تحقيق: فاطمة الراجحي-جامعة الكويت،١٩٩٣.

١٣١- الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) -دار الحديث- القاهرة ١٤٢٣هـ .

١٣٢- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) -دار المعرفة- بيروت- لبنان ط ١٩٧٨م .

١٣٣- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (٥٧٣هـ) – تحقيق: حسين بن عبد الله العمري ، ومطهر بن علي الإرياني ، ويوسف محمد عبد الله-دار الفكر المعاصر- بيروت، دار الفكر- دمشق ط١ ١٩٩٩م.

١٣٤- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ) – تحقيق: طَه مُحسِن– مكتبة ابن تيمية ط١ ١٤٠٥هـ .

١٣٥- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) – تحقيق: محمد علي بيضون ط١ ١٩٩٧م.

١٣٦- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (٨٢١هـ) – دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣٧- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية– أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ) – تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار– دار العلم للملايين – بيروت ط٤ ١٩٨٧ م.

١٣٨- الصناعتين، أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ) – تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم–المكتبة العنصرية – بيروت ١٤١٩ هـ .

١٣٩- صحيح البخاري، أبو عبدالله البخاري– نحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر دار طوق النجاة ط١ ١٤٢٢هـ.

١٤٠- ضرائر الشِّعْر،علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (٦٦٩هـ) – تحقيق: السيد إبراهيم محمد– دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط١ ١٩٨٠م.

١٤١- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، إبراهيم بن صالح الحندود–الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة– ٢٠٠١م .

١٤٢- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ) – تحقيق: محمود محمد الطناحي ، وعبد الفتاح محمد الحلو–هجر للطباعة والنشر والتوزيع ط٢ ١٤١٣هـ.

١٤٣- طبقات فحول الشعراء، ابن سلّام بن عبيد الله الجمحي ، (٢٣٢هـ) –تحقيق: محمود محمد شاكر – دار المدني– جدة.

١٤٤- طبقات المفسرين للداوودي، شمس الدين الداوودي–دار الكتب العلمية – بيروت.

١٤٥- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (٣٧٩هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف– مصر ط٢ .

١٤٦- عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني (٥٨٤هـ) – تحقيق: عبد الله كمنون- المكتبة العامة لشئون المطابع الأميرية- القاهرة ط٢ ١٩٧٣م.

١٤٧- العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي (٣٢٨هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت ط١ ١٤٠٤هـ .

١٤٨- علل التثنية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ) – تحقيق: صبيح التميمي –مكتبة الثقافة الدينية – مصر.

١٤٩- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (٣٨١هـ)- تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش- مكتبة الرشد – الرياض. السعودية- ط١ ١٩٩٩م.

١٥٠- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي(٤٦٣ه) – تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الجيل ط٥ ١٩٨١م.

١٥١- عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (٣٣٨هـ) – تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي- دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر- ط١ ٢٠٠٤م.

١٥٢- عيون الأخبار، ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٨هـ .

١٥٣- غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد بن يوسف ،شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، (٨٣٣ه) – تحقيق: برجستراسر- مطبعة الخانجي- ط١ ١٩٣٢م.

١٥٤- غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) –دار الكتب العلمية- بيروت ط١ ١٩٨٨م.

١٥٥- الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جارالله (٥٣٨هـ) – تحقيق: علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعرفة – لبنان ط٢.

١٥٦- الفهرست، ابن النديم (٤٣٨ه) – تحقيق: إبراهيم رمضان- دار المعرفة- بيروت – لبنان ط٢ ١٩٩٧م.

١٥٧- فوات الوفيات ، محمد بن شاكر الكتبي (٧٦٤ه) – تحقيق : إحسان عباس – دار صادر – بيروت – ط ١.

١٥٨- القاموس المحيط، الفيروزآبادى (٨١٧هـ)- تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة- مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت – لبنان ط٨ ٢٠٠٥م.

١٥٩- القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن- مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ط١ ١٩٨٤م.

١٦٠- الكامل في اللغة والأدب، المبرد- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الفكر العربي – القاهرة ط٣ ١٩٩٧م.

١٦١- الكتاب لسيبويه (١٨٠هـ) – تحقيق: عبد السلام محمد هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة ط٣ ١٩٨٨م.

١٦٢- كتاب الشعر، أبو علي الفارسيّ (٣٧٧ﻫ) – تحقيق: محمود محمد الطناحي- مكتبة الخانجي- القاهرة – مصر ط١ ١٩٨٨م.

١٦٣- كتاب النوادر في اللغة ،أبو زيد الأنصاري(٢١٥ﻫ)–تحقيق :محمد عبد القادر أحمد–دار الشروق ط١ ١٩٨١م.

١٦٤- الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة، محمد بن عبد الله لسان الدين بن الخطيب (٧٧٦ﻫ) – تحقيق: إحسان عباس ط١ ١٩٦٣م.

١٦٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (١٠٦٧هـ) – مكتبة المثنى – بغداد ١٩٤١م .

١٦٦- الكنز في القراءات العشر، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك (٧٤١هـ) – تحقيق: خالد المشهداني- مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ط١ ٢٠٠٤م.

١٦٧- لسان العرب، ابن منظور (٧١١ﻫ) – دار صادر – بيروت ط٣ ١٤١٤ﻫ .

١٦٨- لغات قيس، محمد أحمد سعيد العمري- رسالة لنيل درجة الدكتوراه- جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية ١٩٨٢م.

١٦٩- لغات تميم، دراسة تاريخية وصفية، ضاحي عبد الباقي- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- القاهرة- ١٩٨٥م.

١٧٠- لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية- محمد حماسة عبد اللطيف- دار الشروق ط١ ١٩٩٦م.

١٧١- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧ﻫ) – تحقيق: مازن المبارك- دار الفكر- دمشق ط٢ ١٩٨٥م.

١٧٢- اللباب، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) – تحقيق: عبد الإله النبهان- دار الفكر- دمشق ط١ ١٩٩٥م.

١٧٣- اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ (٧٢٠هـ) – تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي –عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة العربية ط١ ٢٠٠٤م.

١٧٤- اللمع ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ) – تحقيق: فائز فارس- دار الكتب الثقافية- الكويت.

١٧٥- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات ابن الأنباري(٥٧٧هـ)–تحقيق:سعيد الأفغاني–مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.

١٧٦- ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه(٣٧٠هـ) – أحمد عبد الغفور عطار- مكة المكرمة- ط٢ ١٩٧٩م.

١٧٧- ما فات كيب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع، باسم عبد الرحمن صالح البابلي- دراسة لنيل درجة الماجستير- الجامعة الإسلامية- غزة- ٢٠٠٨م.

١٧٨- ما يجوز للشاعر في الضرورة، محمد بن جعفر القزاز القيرواني (٤١٢هـ) – تحقيق: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي- دار العروبة- الكويت.

١٧٩- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، (٦٣٧هـ) – تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة- دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع- الفجالة – القاهرة.

١٨٠- مجلة آداب البصرة: الرواية في الشاهد الشعري، رياض يونس السواد- جامعة ذي قار- العدد ٥٦ ٢٠١١م.

١٨١- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (٥١٨هـ) – تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد–دار المعرفة – بيروت- لبنان.

١٨٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ) –وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٩٩م.

١٨٣- الْمختصر النصيح في تهْذيب الكتَاب الجامع الصحيح، المهَلب بن أحمد الأسدي الأنْدلسي (٤٣٥هـ) – تحقيق: أحمد بن فارس السلوم–دار التوحيد، ودار أهل السنة – الرياض ط١ ٢٠٠٩م.

١٨٤- المخصص، ابن سيدة (٤٥٨هـ) – خليل إبراهم جفال- دار إحياء التراث العربي – بيروت ط١ ١٩٩٦م.

١٨٥- المدارس النحوية، أسطورة وواقع- إبراهيم السامرائي- دار الفكر- عمان ط١ ١٩٨٧م.

١٨٦- المدارس النحوية، خديجة الحديثي- دار الأمل- أربد، الأردن ط٣ ٢٠٠١م.

١٨٧- المدارس النحوية، شوقي ضيف- دار المعارف- القاهرة ط٧.

١٨٨- مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي(٣٥١هـ)- دار الآفاق العربية ٢٠٠٣م.
١٨٩- مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران- دار المعرفة الجامعية- الاسكندرية ١٩٩٣م.
١٩٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)- تحقيق: فؤاد علي منصور-دار الكتب العلمية - بيروت ط١ ١٩٩٨م.
١٩١- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) -تحقيق: محمد خير الحلواني-دار الشرق العربي - بيروت ط١ ١٩٩٢م.
١٩٢- المستدرك على الصحيحين، ابن البيع النيسابوري (٤٠٥هـ) - تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية - بيروت ط١ ١٩٩٠م.
١٩٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ) - تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، وعادل مرشد، وآخرون- مؤسسة الرسالة ط١ ٢٠٠١م.
١٩٤- المسند الجامع-تحقيق: محمود محمد خليل- دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، والشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت ط١ ١٩٩٣م.
١٩٥- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني (٤٣٧هـ) - تحقيق: حاتم صالح الضامن- مؤسسة الرسالة - بيروت ط٢ ١٤٠٥هـ .
١٩٦- المنصف، ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ) - دار إحياء التراث القديم - ط ١ ١٩٥٤م.
١٩٧- معاني القراءات ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي(٣٧٠هـ) - مركز البحوث في كلية الآداب- جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية ط١ ١٩٩١م.
١٩٨- معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (٣٣٨هـ) - تحقيق: محمد علي الصابوني- جامعة أم القرى - مكة المكرمة ط١ ١٤٠٩م.
١٩٩- معاني القرآن، الفراء (٢٠٧هـ) - تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي- دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر ط١
٢٠٠- معجم الشعراء، أبو عبيد الله المرزباني (٣٨٤هـ) - مكتبة القدسي- دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان ط٢ ١٩٨٢م.
٢٠١- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبوعبيد البكري الأندلسي (٤٨٧هـ) - تحقيق : مصطفى السقا- عالم الكتب- بيروت ط٣ ١٩٨٣ م.

٢٠٢- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ) – دار الكتب العلمية– ط١ ١٩٩٧م.

٢٠٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)– تحقيق مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله – دار الفكر– دمشق ١٩٨٥ م .

٢٠٤- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي (١٤٠٨هـ) – دار الساقي ط٤ ٢٠٠١م.

٢٠٥- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري (٥٣٨هـ) – تحقيق: علي بو ملحم–مكتبة الهلال – بيروت ط١ ١٩٩٣م.

٢٠٦- المفضليات، المفضل بن محمد الضبي (١٦٨هـ) – تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون– دار المعارف – القاهرة ط٦.

٢٠٧- المفيد في المدارس النحوية ، إبراهيم عبود السامرائي – دار المسيرة للنشر والتوزيع– عمان ط١ ٢٠٠٧م.

٢٠٨- المقتضب، المبرد (٢٨٥هـ) – تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة– مطابع الأهرام– القاهرة ١٩٩٤م.

٢٠٩- المقرب، ابن عصفور(٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري–مطبعة العاني– بغداد.

٢١٠- من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني– الجامعة اللبنانية– بيروت.

٢١١- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، أبو المحاسن جمال الدين (٨٧٤هـ) – تحقيق: محمد محمد أمين– الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢١٢- الموازنة بين أبي تمام والبحتري، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (٣٧٠ هـ) – تحقيق: السيد أحمد صقر، و عبد الله المحارب– دار المعارف ط٤، مكتبة الخانجي ط١ ١٩٩٩٤م.

٢١٣- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس الأصبحي المدني (١٧٩هـ) – تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي– دار إحياء التراث العربي– بيروت – لبنان ١٩٨٥م.

٢١٤- النحو الكامل في قواعد اللغة العربية، مصطفى عبد العزيز السنسرجي– جامعة الكويت– مكتبة الشباب– المنيرة ١٩٧٦م.

٢١٥- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين الأنباري(٥٧٧هـ)– تحقيق: إبراهيم السامرائي– مكتبة المنار– الزرقاء – الأردن ط٣ ١٩٨٥م.

٢١٦- نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، طلال علامة– دار الفكر اللبناني– بيروت ط١ ١٩٩٢م.

٢١٧- نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة، محمد طنطاوي- دار المعارف- القاهرة ط٢.
٢١٨- نقد الشعر، قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، (٣٣٧هـ) - مطبعة الجوائب - قسطنطينية ط١ ١٣٠٢هـ.
٢١٩- نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين النويري (٧٣٣هـ) - دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة ط١ ١٤٢٣هـ .
٢٢٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)- تحقيق: عبد الحميد هنداوي- المكتبة التوفيقية - مصر.
٢٢١- وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، نور الدين أبو الحسن السمهودي (٩١١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت ط١ ١٤١٩هـ .
٢٢٢- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (٧٦٤هـ) - تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى- دار إحياء التراث - بيروت ٢٠٠٠م.
٢٢٣- الوساطة بين المتنبي وخصومه، أبو الحسن علي بن عبد العزير القاضي الجرجاني (٣٩٢هـ) - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي- مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٢٤- أطلس الجزيرة موقع الكتروني: http://www.alsoufi.fr/images/photo1.jpg